وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 * الحاج لخضر*
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي
دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري
خلال الفترة (2000-2014)

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه 'LMD'-تخصص: اقتصاد مالي-

إعداد الطالبة:
نسيمة سابق

إشراف الأستاذ:
أ/د عمار زيتوني

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة	الجامعة الأصلية	الصفة
1- أ.د. مسعود زموري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	رئيسا
2- أ.د. عمار زيتوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	مقررا
3- أ.د. رقية حساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا
4 -د. رشيد عدولن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة -1-	عضوا
5-د. ليليا بن منصور	أستاذ ة محاضر "أ"	جامعة خنشلة	عضوا
6- د.عبد الله غالم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	عضوا

السنة الجامعية: 2016/2015

المقدمة

تمهيد:

لعل انتهاج الجزائر لسياسة الإصلاحات الاقتصادية، كان بداية لدفع عجلة الاستثمار وتطويره، وذلك شعورا منها بأهمية هذا الأخير في تحقيق النمو الاقتصادي، وسعيا منها لاستثمار أموالها في قطاعات اقتصادية أكثر استقطابا لليد العاملة.

ولهذا الغرض أنشأت الحكومة الجزائرية العديد من الهياكل والإدارات والمؤسسات العمومية، وذلك لإزالة كل العراقيل والعوائق التي تعترض سبيل الاستثمار الخاص، وعمدت إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك نظرا للدور الحيوي لهذه القطاعات في تحقيق النمو الاقتصادي، دون استعمالها لأموال ضخمة أو تقنيات معقدة.

حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، لطالما وجد أن هناك اتفاق واضح على مدى أهميها في النشاط الاقتصادي، نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في العديد من الدول، ولما تقدمه من خدمات للدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي.

في هذا المقام سوف يتم في هذه الدراسة، إبراز مختلف الأدوار الاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من المؤسسات في الدول المتقدمة والنامية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، وذلك بالاعتماد على مختلف البيانات المعطيات والإحصائيات من الهيئات والجهات المتخصصة، والمتعلقة بمدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من التشغيل وخلق فرص العمل، القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام، المبادلات الخارجية من صادرات وواردات...الخ

وعلى هذا الأساس، يمكن حصر الهدف من هذه الدراسة من جهة في تقديم تحليل للوضعية الاقتصادية للجزائر، وإبراز أهم وأبرز المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة أخرى محاولة وضع مسح شامل لمختلف الإمكانيات الوطنية الفاعلة في مجال تنمية وترقية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تحديد مدى فاعليتها وإمكانية ترقيتها كبديل تنموي يستحق العناية، ولا يقل أهمية على باقي القطاعات التنموية.

طرح الإشكالية:

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الركائز الأساسية لخلق الثروة، وباعتبار أن الاستثمار في هذا القطاع يعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فإن إشكالية الدراسة تُعنى ببحث الأثر الذي يحدثه **الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، وعليه فإن التساؤل الرئيسي للإشكالية هو:

- **كيف يمكن للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 2000-2014؟ ...**

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح جملة أخرى من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها كما يلي:

***ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الاستثمار في الجزائر؟...**

*** هل تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق قيمة مضافة و ناتج داخلي خام ؟...**

*** ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير فرص عمل جديدة ؟...**

*** فيما تتمثل العلاقة بين الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و النمو الاقتصادي في الجزائر؟...**

*** فيما تتمثل مختلف المشاكل و العراقيل التي تواجهها هذه المؤسسات و التي تحول دون تنميتها؟...**

*** و ما هي مختلف المجهودات المبذولة من طرف الدولة من أجل تطوير و ترقية القطاع؟...**

فرضيات الدراسة:

- تؤدي زيادة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة الناتج الداخلي الخام.
- هناك علاقة طردية بين الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- يساهم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في زيادة الواردات خارج قطاع المحروقات.

أهمية وأهداف الدراسة:

لا شك في أن دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنجاز هذه المؤسسات لأهدافها الرئيسية وتحقيق النمو الاقتصادي، أمر يتطلب التعرف من جهة على واقع هذه المؤسسات والتعرف من جهة أخرى على المساهمة الفعالة للاستثمار في هذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي.

ولعل هذه الدراسة تهدف إلى:

- تحديد الأثر وتقييم الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي.
- إظهار العلاقة بين الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي.
- توضيح أن الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن له وبشكل كبير أن يساعد على تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص مبررات اختيار الموضوع في العناصر التالية:

- الرغبة في استكمال البحث في هذا المجال.
- محاولة دراسة هذا الموضوع من جانب الاقتصاد القياسي.
- تحديد العلاقة بين الاستثمار في هذا القطاع والنمو الاقتصادي.
- الرغبة في إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في فترة ما بعد البترول.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات سوف يتم الاعتماد على الأسلوب التحليلي المعتمد على المنهجين الاستدلالي (النظري) المبني على دراسة الظاهرة تاريخيا و نظريا، و الاستقرائي (التطبيقي) المبني على استنباط النتائج بعد استقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة قيد البحث، كما سيتم الاعتماد على الأسلوب الكمي لبناء النموذج القياسي بغية قياس أثر الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي، و ذلك من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري، باستخدام نموذج انحدار متعدد يشمل النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام كمتغير تابع، و مجموعة من المتغيرات المستقلة و التي تشمل قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الصادرات و الواردات خارج قطاع المحروقات.

تقسيمات البحث:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة بالبحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، ستعتمد الدراسة على التحليل المنهجي التالي والذي سيتضمن مقدمة وخمسة فصول وخاتمة

كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد خصص للجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهوم الاستثمار في المؤسسة بصفة عامة، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، أشكال ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: تحت عنوان النمو الاقتصادي: المفاهيم والنماذج، وقد تم تخصيصه لدراسة المفاهيم العامة أولا، والنظريات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي ثانيا.

الفصل الثالث: بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سوف يتم التعرض من خلاله إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها، أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأخيرا مشاكل وصعوبات تنمية في الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع: بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2014/2000، و يعنى بدراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة: 2000-2014، تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي وفي المبادلات الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2014/2000.

أما **الفصل الخامس** والأخير فهو بعنوان: أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية – ، حيث سيكون هذا الفصل بمثابة دراسة تقييمية قياسية على الموضوع من خلاله يمكن تحديد وتقييم العلاقة بين مختلف المتغيرات، إضافة إلى نتائج الاختبارات الإحصائية، القياسية و الاقتصادية.

دراسات سابقة:

الدراسة الأولى: دراسة لـ: أميرة إدريس، مراد إسماعيل بعنوان: تقييم أثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مداخلة في المؤتمر الدولي حول "أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري – "، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي، من خلال دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، حيث توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى وجود علاقة سببية بين الاستثمار المحلي و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و هذا نظرا لما يؤديه الاستثمار الحكومي من تحسين للوضع الاقتصادي، و اعتمادا على نتائج البحث فلقد أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات، تهدف إلى القليل من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، و العمل على تطوير أداء القطاعات الأخرى لتساهم في الانتعاش الاقتصادي.

الدراسة الثانية: دراسة لـ: عابد العبدلي بعنوان: دراسة تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية – دراسة تحليلية قياسية – مقال من مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، العدد27 ،2005، حيث هدفت الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، و لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاث متغيرات، و اتبعت الدراسة منهجين في تقدير النموذج، و بعد استخدام البيانات المناسبة في تقدير النموذج الأول، لم ينجح النموذج في تفسير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في معظم الدول، و على هذا الأساس و

لتحسين كفاءة التقدير تم استخدام التقدير الثاني، أين أظهرت النتائج معنوية الصادرات و الاستثمار كمتغيرين تفسيريين للنمو الاقتصادي.

الدراسة الثالثة: دراسة لـ: فراجي بلحاج بعنوان: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، حيث قامت هذه الرسالة بدراسة وتحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وتوصلت من خلال اختبار الفرضيات إلى الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في تخفيض معدلات البطالة، وتحقيق معدلات نمو معتبرة.

الدراسة الرابعة: دراسة لـ: رابح حميدة بعنوان: استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010-2011، حيث هدفت الدراسة إلى ابراز وتقييم معالم استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أنه وبفضل اعتماد استراتيجية ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، عرف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسنا ملحوظا، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن هذه الاستراتيجية هي خطوة فعالة في الطريق الصحيح لدعم نمو هذا النوع من المؤسسات.

الدراسة الخامسة: دراسة لـ: وصاف سعيدي بعنوان: تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية-مقال من مجلة الباحث، العدد: 2008/01، جامعة ورقلة، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد نوع العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوصلت إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي.

صعوبات الدراسة:

يمكن حصر أبرز الصعوبات التي تمت مواجهتها في هذا البحث، في عدم وجود الإحصائيات الكافية المتعلقة بالدراسة، وتضاربها أحيانا نتيجة اختلاف المصادر، الشيء الذي تطلب جهدا ووقتا معتبرين من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى الصحة وأكثرها مصداقية.

حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين:

الجانب المكاني: دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جميع الجوانب المحيطة بها في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، باعتبارها من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب.

الجانب الزماني: فهو محدد بالفترة (2000-2014)، حيث ركزت الدراسة على تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة سابقا.

الفصل الأول

أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعتبر الاستثمار حتمية ضرورية وأداة لا بد منها للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس ووسيلة فعالة للنهوض بالاقتصاد، وذلك لما يحققه هذا العنصر من زيادة في الطاقة الانتاجية، وما يمثله من استغلال للموارد البشرية، والأهم من ذلك هو أن إدارة وتوجيه هذا الاستثمار هي الوجهة الضرورية لخدمة النمو الاقتصادي، والدليل على ذلك هوما حصل في الكثير من الدول النامية، التي وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها، وعلى هذا الأساس لابد أولا من اختيار مجال الاستثمار المناسب، ثم تهيئة الظروف الملائمة له حتى يكون فعلا في خدمة النمو الاقتصادي، ومن هنا كان الدور الرائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح النشاط الاقتصادي في العصر الحالي يتميز بالتطور في هذا المجال، وأن النمو الاقتصادي الذي تسعى له كافة دول العالم أخذ يعتمد أساسا على نمو واتساع هذا النوع من المؤسسات في مجال الأعمال، وأصبح هذا القطاع يشغل حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في كثير من الدول النامية، ومن ثم أصبح من الضروري العناية بهذا القطاع من طرف المسوؤلين .

ومن هنا يكون من الملائم الوقوف على ماهية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها، أهميتها ومشاكلها في الجزائر وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أشكال ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن للاستثمار في المؤسسة الدور الرائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لمساهمتها في إنعاش الاقتصاد وتحسين الدخل الوطني، كما أن سهولة تكيفها مع البيئة ومرونتها تجعلها قادرة على رفع التحديات التنافسية، ومنه غزو الأسواق المحلية والوطنية وحتى الخارجية، لذلك يعد الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحق ذا أهمية كبيرة بوصفه منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخدمات المحلية، ومن ثم فهي تضيف موارد إلى البلد من خلال عملية سد الحاجيات المحلية، وبالتالي العزوف عن الاستيراد والمساهمة في التصدير ، وهذا ما سيكسبها موقفا جديدا ضمن خريطة الاقتصاد الوطني، حيث أنها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ومن ثم أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأكثر عملية أمام الدول خاصة النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في المؤسسة

قبل الخوض في تعريف الاستثمار في المؤسسة بصفة عامة لا بد أولا من تعريف المؤسسة الاقتصادية بشكل عام، ليتم بعد ذلك تعريف الاستثمار في المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية:

تلعب المؤسسات الاقتصادية باختلاف ملكيتها دورا بارزا في الاقتصاد الوطني، حيث أنه وفي المرحلة الراهنة التي تمر بها معظم الدول النامية، وهي اقتصاد السوق يتطلب الوضع تنوع في حجم المؤسسات باعتبارها منبع للثروة وركيزة من ركائز التنمية وأداة لتجسيد البناء الاقتصادي.

ولقد تم الاختلاف على وضع تعريف واضح وشامل للمؤسسة، وذلك بسبب تشعب وظائفها، لكن هذا لن يمنع من تقديم جملة من التعاريف كما يلي:

*** التعريف الأول[1]:**

تعتبر المؤسسة تنظيم إنتاجي يهدف إلى إيجاد قيمة سوقية معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية محددة، بغية بيعها وجني الأرباح حيث:

الربح = الإيراد الكلي – تكاليف الإنتاج

الإيراد الكلي= سعر السلعة * الكمية المباعة

*** التعريف الثاني[2]:**

تمثل المؤسسة الاقتصادية اندماج لعوامل الإنتاج بواسطة التدفقات النقدية والحقيقية (السلع والخدمات)، وأخرى معنوية (الطرق والأساليب)، سعيا منها لإنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين ضمن شروط اقتصادية وفي إطار قانوني.

*** التعريف الثالث[3]:**

هي كيان قانوني يتمتع بصفة اعتبارية مستقلة، ويحمل اسما مستقلا، ويتميز بخصائص مستقلة، وله نظام خاص وحساب مصرفي وخطة خاصة به، وذلك من أجل تحديد حقوقه وواجباته ضمن قطاع الدولة.

*** التعريف الرابع :**

المؤسسة وحدة اقتصادية مؤلفة من مجموعة من أفراد متضامنين تربطهم علاقات معينة من أجل تحقيق هدف معين.

---

[1]- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص24

[2]– ناصري دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء 01، دار الطباعة للنشر، الجزائر، 1990، ص114

[3]–صموال عبود، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1982، ص58

*** التعريف الخامس:**

كيان اجتماعي، وتجمع إنساني جامع للأفراد العاملين، بهدف تنفيذ وأداء أعمال ونشاطات لا يمكن لفرد واحد القيام بأعبائها[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن وضع التعريف التالي:

تعتبر المؤسسة منشأة مكونة من عدة عوامل مالية متمثلة في رؤوس الأموال المستخدمة، وبشرية مكلفة بتسيير العوامل السابقة من أجل تنميتها وتنظيمها، بغية تحقيق أهداف وبرامج المؤسسة وضمان استمراريتها، وتتعدد أنواعها بتعدد القطاعات والوظائف والطبيعة القانونية، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]- نبيل جواد ، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت/لبنان، 2006، ص:19.

شكل رقم (01) : أنواع المؤسسات

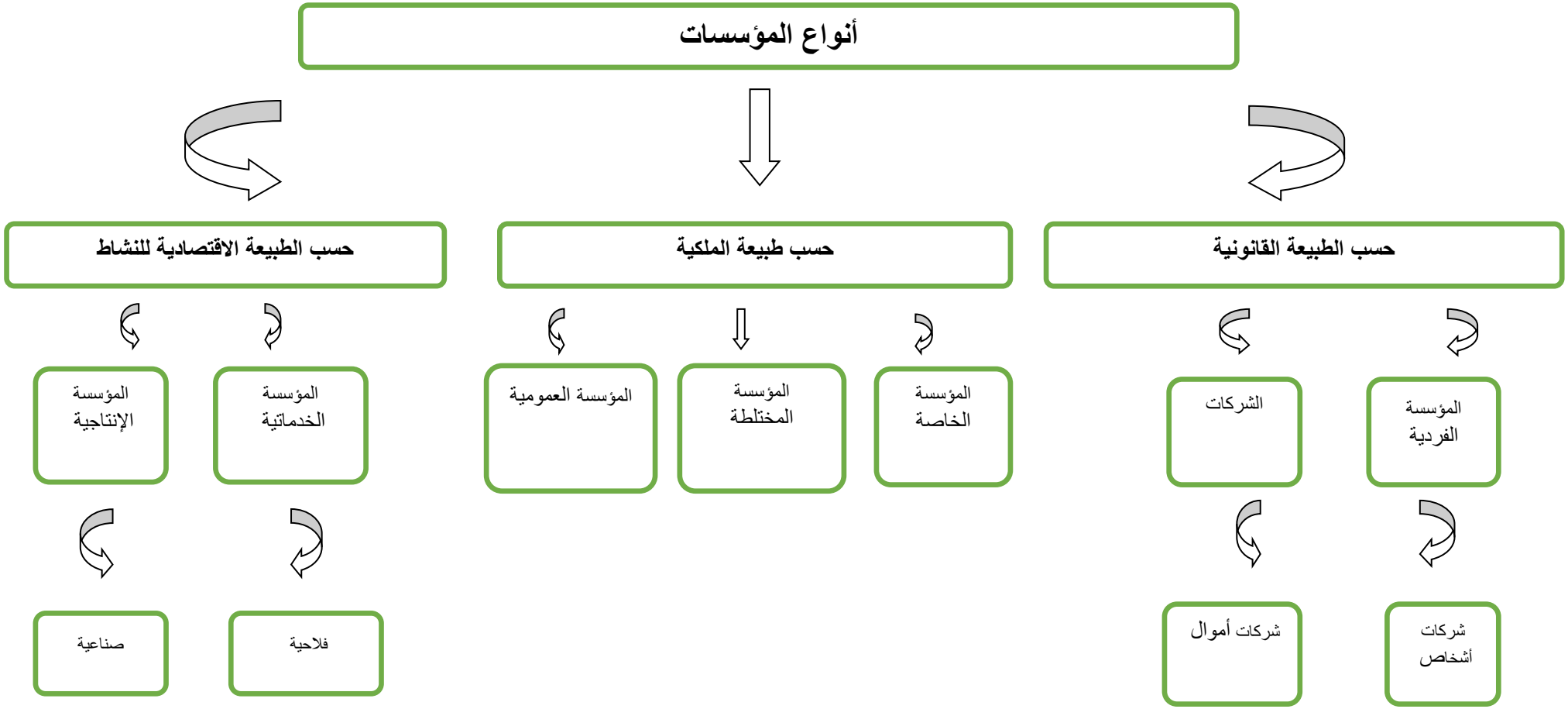

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص:24.

يتضح من خلال الشكل السابق أن المؤسسة تتعدد أنواعها بتعدد قطاعاتها ووظائفها، حيث تنقسم حسب الطبيعة القانونية إلى مؤسسة فردية وشركات، وحسب طبيعة الملكية إلى مؤسسة خاصة، مختلطة وأخرى عمومية، في حين تنقسم حسب الطبيعة الاقتصادية للنشاط إلى مؤسسة خدماتية ومؤسسة إنتاجية وذلك كما هو موضح أعلاه.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار في المؤسسة[1]:

لقد كثرت التعاريف بشأن الاستثمار في المؤسسة بشكل قد يوحي إلى وجود نوع من الاختلاف فيما بينها ، وعلى هذا الأساس سوف يتم عرض بعض منها، من أجل الوصول في الأخير إلى تعريف واضح لعملية الاستثمار في المؤسسة، وقبل كل ذلك يجب الإشارة إلى أن كلمة الاستثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في التضحية ، الحرمان والانتظار ، ذلك أن الاستثمار يمكن التعبير عنه بالتضحية بإنفاق مالي معين في الوقت الحاضر مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل، وبهذا يكون ذلك العائد متمثلا في ثمن التضحية ، الحرمان والانتظار طيلة فترة الاستثمار.

*** التعريف الأول:**

الاستثمار قرار متعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها، بالإضافة إلى طريقة تتبع هذه المؤسسة في تخصيص مواردها للحصول على مختلف الأصول، بحيث يتصف هذا التخصيص بالأمثلية التي تتجلى في تحديد الحجم الأمثل لكل عنصر من عناصر الأصول، والتي يتولد عنها عائد في ظل الحفاظ على السيولة، وبالتالي مواجهة التزامات المؤسسة في آجال استحقاقها.

*** التعريف الثاني:**

الاستثمار قرار متعلق باختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري، وتنفيذه في إطار منهجي وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري (دراسة الجدوى).

---

[1]- جمال بعيطيش، "**التمويل و المخاطر المالية للاستثمارات في المؤسسات**"، **دراسة حالة المؤسسة الوطنية للعصير والمصبرات – فرع نقاوس–**" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة ، 2008– 2009، ص:4،3

*** التعريف الثالث:**

الاستثمار عبارة عن تخصيص الأموال في الحصول على أصول صناعية أو مالية، أي القيام بنفقة حالية مقابل الحصول على ربح في المستقبل، وهولا يتعلق بنفقات إنشاء الأصول المادية والمالية فقط، وإنما يشمل حتى النفقات التي لا تساهم آنيا ومباشرة في تشغيل المؤسسة، كتكوين اليد العاملة مثلا.

كما يضيف الاقتصاديون بعض التعاريف كما يلي:

*** تعريف كنيز[1]:**

الاستثمار هو تلك النفقة التي تحفز على الشراء والتي بدورها تخلق الاستثمارات.

*** تعريف ساموبلسن[2]:**

هو الزيادة في مخزون رأس المال المادي من آلات ومباني.

*** تعريف بوارك BAWERK[3]:**

هو عملية التخلي على نفقة حالية بغية تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة عن طريق رأس مال تقني (آلات، معدات، بنايات.)، أو رأس المال البشري (تكوين وتأطير العمال...).

*** تعريف ماسي MASSI:**

هو عملية تحويل وسائل مالية إلى سلع ملموسة، ونتيجة هذه العملية هي السلعة المستثمرة.

وبصفة عامة يمكن تعريف الاستثمار على أنه الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك، وعملية استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، ويعتبر الاستثمار ذو علاقة

[1] - Pierre diterlin , L'Investissement , Paris 57, P 22.
[2] - Paul samuelson – Macro-Economie، Ed. Organisation 17eme ,1994، P:635.
[3] - Patrick epingard – Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Ed. ellipes ,1991 P : 1 à 3

مزدوجة[1]، حيث يرتبط بالادخار من جهة وبالاستهلاك من جهة أخرى، ذلك أن الادخار هو ذلك الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق أو ما يطلق عليه بالإنفاق الاستثماري.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنها تركز على مجموعة من العناصر المشتركة كما يلي[2]:

– الحصول على أصول تشارك في عدة دورات إنتاجية أخرى.

– تدفق السيولة خارج قطاع المؤسسة ينجم عنه تدفق آخر لها داخل المؤسسة، وعلى مدار عدة سنوات، كما أن التدفقات الداخلة عادة ما تكون أكبر من تلك الخارجة بحجم يكفي إلى تبرير العملية الاستثمارية.

– يتضمن الاستثمار نوع من المخاطرة، وذلك نتيجة تقيد المؤسسة بنمط إنتاجي معين لفترة طويلة.

– يقوم الاستثمار في الجانب المالي على توظيف الأموال عبر العديد من المراحل بغرض جني الأرباح، حيث تشكل الأوراق المالية جانبا مهما من جوانب الاستثمار المالي.

واعتمادا على هذه العناصر يمكن تعريف الاستثمار في المؤسسة على أنه:

عبارة على تلك المبالغ المالية التي يتم توجيهها من طرف المشروع أو المؤسسة، نحو إنجاز أو اقتناء وسائل الإنتاج التي يتم استخدامها لفترات طويلة، والتي يتولد عنها عوائد مستقبلية متوقعة، تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المؤسسة[3].

وتهدف المشاريع الاستثمارية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، أما الأهداف الفرعية فهي تختلف من مشروع إلى آخر، وذلك من المشاريع العامة إلى المشاريع الخاصة ، فالمشاريع العامة هدفها الأول تحقيق المنفعة العامة سواء تعلق الأمر بتحقيق الأمن الغذائي بواسطة الاستثمار في مجال المنتجات الغذائية، أو تقديم مساعدات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الاستثمار في إنتاج سلع وخدمات، ومن ثم بيعها بسعر أقل من التكلفة لدعم القدرة الشرائية للمستهلك ، أما فيما يخص المشروعات الخاصة فنجدها تهدف إلى تعظيم الربح، وهذا التعظيم يكون إما بتعظيم مبيعات المشروع، أومن خلال التقليص من تكاليف

[1]– منصوري الزين، "**آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 09

[2]– جمال بعيطيش، مرجع سابق، ص:04.

[3]– نفس المرجع، ص:05.

الإنتاج، كما أنها تهدف إلى الحفاظ على النشاط الرئيسي للمشروع، وزيادة خطوط الإنتاج به، وتنويع المبيعات وبالتالي زيادة عدد الأسواق .

ويهدف المستثمر عادة عند اتخاذ قرار الاستثمار إلى الحفاظ على الأصول المالية التي يستعملها، مقابل الحصول على عوائد نقدية تساهم في استمرارية السيولة النقدية لتغطية النفقات الجارية للاستثمار' أي توفير الحد الأدنى من السيولة من أجل تغطية متطلبات العملية الإنتاجية.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا رائدا في التنمية الاقتصادية، فهي تتميز بجملة من الخصائص تختلف باختلاف عدة معايير نذكر من بينها:

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل الخوض في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لابد من توضيح مجموعة من النقاط:

أ-أهمية تحديد التعريف:

لتحديد تعريف واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص[1]:

- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ذلك الأساس في كل دولة.

- حصر مشاكل كل مجموعة وتحديد طرق علاجها.

- تقييم ما يمكن أن تقدمه كل مجموعة في الاقتصاد القومي، لتحديد أهم المساعدات والدعم المناسب لكل منها على ذلك الأساس.

- محاولات التوفيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات المساعدة لها.

- توضيح كيفية التعامل مع جهات التمويل المعنية بهذه المؤسسات.

[1]- ونوغي فتيحة، **"أساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي "**، ملتقى دولي حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف – الجزائر، 2003، ص: 718

- المقارنة بين حجم ونتائج هذه المؤسسات مع مؤسسات أخرى.

ب-صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل تحديد تعريف أو مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطوة رئيسية في طريق معالجة هذا الموضوع، وذلك لما يمثله من أهمية في محاولة توضيح وتحديد مختلف المعالم والمحددات التي يأخذ بها في تصنيف هذا النوع من المؤسسات في المحيط الاقتصادي، حيث لا يزال موضوع تحديد مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشكل موضع اختلاف بسبب التباين الموجود في النشاط الاقتصادي من دولة لأخرى، ومكانة هذه المؤسسات في السياسة التنموية لهذه البلدان[1]، ومن ثم وقبل الوصول إلى ذلك التعريف لابد من إبراز أهم المعوقات التي تقف أمام محاولات وضع هذا التعريف المشترك في الاقتصاد العالمي ككل، ويمكن حصر أهم هذه الصعوبات في ما يلي:

1-***اختلاف درجة النمو الاقتصادي:***

يمكن اعتبار معيار النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الضرورية للحكم على التقدم والتخلف الاقتصادي لأي دولة كانت، حيث لا يخفى أن العالم ينقسم من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة تتمتع بنمو اقتصادي كبير، ودول متخلفة اقتصاديا تتمتع بنمو اقتصادي بطيء، وبالتالي تصعب عملية المقارنة بين مؤسستان تنشطان في نفس الاتجاه لدولة تنتمي إلى الصنف الأول وأخرى تنتمي على الصنف الثاني، وذلك لكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في بلد متقدم يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في بلد نامي[2] ، وذلك بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها ، ومن ثم فإن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم يشكل صعوبة في إعطاء تعريف موحد.

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة، **التنمية الاقتصادية مفهومها – نظرياتها وسياساتها**، الدار الجامعية ،1988، ص :21

[2]- رابح خوني، رقية حساني،" **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، دورة تدريبية دولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص:02

2-اختلاف حجم وطبيعة النشاط الاقتصادي [1]:

إن اختلاف وتنوع الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى اختلاف أحجام المؤسسات وتميزها من نشاط إلى آخر، فالمؤسسة التي تعمل في مجال الصناعة تختلف عن المؤسسة التي تعمل في مجال التجارة، كما تختلف المؤسسة التي تعمل في مجال الزراعة عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، وبالتالي يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية إلى مؤسسات صناعية، تجارية، زراعية وخدمية، وتزداد أهمية تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، وهذا ما يفسر صعوبة التعريف.

3-اختلاف فروع النشاط الاقتصادي [2]:

تتفرع الأنشطة الاقتصادية حسب طبيعتها إلى عدة أنشطة فرعية ، فنجد مثلا النشاط الصناعي يتفرع إلى قطاع الصناعات الاستراتيجية والصناعات التحويلية التي تتفرع بدورها إلى الصناعات الغذائية والكيميائية وغيرها ، كما يتفرع قطاع الخدمات إلى قطاع الصحة وقطاع النقل الذي يتفرع بدوره إلى النقل البري، البحري والجوي، كما تختلف هذه المؤسسات حسب النشاط الذي تمارسه من حيث متطلباتها من اليد العاملة ومعدل الاستثمار ، وعليه فإنه من الصعب أمام اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الوصول إلى تحديد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج-معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [3]:

تختلف الدراسات والأبحاث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تحديد مفهوم موحد لها، فاختلفت التعريفات والتصنيفات، حيث تصطدم كل محاولة لتحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ولعل اختلاف هذه الدراسات يرجع في الحقيقة إلى اختلاف المعايير التي يمكن إتباعها لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعموما يمكن التمييز بين

---

[1]- فراجي بلحاج، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011, ص:100

[2]- لخلف عثمان، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها و تنميتها – دراسة حالة الجزائر** – "، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003، ص: 05

[3]- عمر ثلجي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط ،2002، ص: 05

نوعين من المعايير: الكمية والنوعية، حيث قد تستخدم أي من هذه المعايير بشكل منفرد أو باستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.

*** المعايير الكمية:**

تتصف المعايير الكمية بصبغة المحلية (حسب ظروف كل دولة)، وتعتبر من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل في مجموعة من المؤشرات النقدية وغير النقدية، والتي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات وأهمها:

- معيار عدد العمال:

يعتبر هذا المعيار من أهم المؤشرات المستعملة التي تتميز بالسهولة والثبات النسبي والبساطة في التطبيق[1]، خاصة إذا كانت البيانات المتعلقة بعدد العمال متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وباستمرار[2]، وعلى الرغم من ذلك، لابد من توخي الحذر في هذا المؤشر، وإلا سوف يتم الوقوع في مشكل يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات، وذلك من خلال اعتبار أن المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة والعكس، وعلى هذا الأساس فقد تعرض هذا المعيار للعديد من الانتقادات، من أهمها أن معيار عدد العمال لا يمكن أن يكون الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية فهناك متغيرات اقتصادية أخرى لها أثر كبير على حجم المؤسسة.

- معيار رأس المال المستثمر[3]:

كثيرا ما تعتمد المشروعات الصناعية على هذا المعيار في تحديد حجمها، حيث أنها تعتبر المؤسسة كبيرة إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا، وصغيرة ومتوسطة إذا كان صغيرا نسبيا، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

---

[1]- لرقط فريدة وآخرون، "**دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**"، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،2003، ص: 02

[2]- عبد الرحمن يسري احمد، **تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص: 17 .

[3]- فراجي بلحاج، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**"، مرجع سابق، ص:103

- معيار العمالة ورأس المال (المعيار المزدوج) [1]:

هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة (سالفة الذكر) على معايير أخرى مزدوجة **(معيار العمالة ورأس المال)**، تعتمد هي الأخرى في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة، وذلك من خلال الجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ورأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة

- معيار حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج:

عادة ما يستخدم هذا المعيار للتمييز بين المؤسسة الصغيرة والكبيرة وخاصة الصناعية منها، وذلك لأن المؤسسة التجارية والخدماتية أو المؤسسة المتعددة المنتجات، لا يمكنها الاعتماد على هذا المعيار لصعوبة تقييم المخرجات، فضلا عن أن معيار قيمة الإنتاج يعيبه تأثر القيمة بالأسعار، وهذا ما قد ينتج عنه في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار النتائج المضللة.

- القيمة المضافة:

يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسطية المشتراة من الغير، ويمكن أن يطبق هذا المعيار في مجال النشاط الصناعي في حين لا يمكن استعماله للمقارنة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة.

- قيمة المبيعات:

يمكن اعتبار هذا المعيار صالح للتطبيق على جميع نشاطات المؤسسة، حيث عادة ما يستخدم للتميز بين أحجام المؤسسات، وبالتالي يتطلب الأمر توفر المعلومات الدقيقة عن المبيعات السنوية للمؤسسات، وهوما يتعذر في بعض الأحيان على أغلب المؤسسات الصغيرة التي يصعب فيها الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات بشكل منتظم.

[1]- صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 1953، ص:20

* ***المعايير النوعية:***

أمام الجوانب السلبية للمعايير الكمية السالفة الذكر قرر بعض الباحثون إدراج معايير أخرى من شأنها المساهمة في إبراز الخصائص المميزة لكل نوع من المؤسسات الاقتصادية.

-الملكية[1]:

يمكن الاستناد على هذا المعيار في ميدان التمييز بين المؤسسات من الجانب النوعي، حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص، في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، يلعب فيها مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

- المسؤولية:

من المعروف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان إلى القطاع الخاص، وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والتنظيمية وكل القرارات المتخذة داخل المؤسسة تعود للمالك أو صاحب المشروع، باعتباره المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل[2].

- الاستقلالية:

يتمتع مدير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة باستقلالية التسيير سواء من الناحية المالية أو الإدارية، ويتحمل بذلك كل النتائج الناجمة عن هذه القرارات.

- الحصة من السوق:

إن محلية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانياتها المحدودة وأسواقها الضيقة جعل الحصة السوقية لها ضعيفة، وذلك لأن المؤسسة التي تسيطر على السوق بشكل كبير تتميز بكبر حجمها

[1]- صفوات عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص:20.

[2]- زغيب شهرزاد، ليلى عيساوي، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – واقع وآفاق**-»، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط ،2002، ص: 172

بسبب متطلبات الإنتاج من استثمارات ويد عاملة، في حين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون عادة متخصصة في إنتاج معين تغطي به نطاقا معينا من السوق.

د-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، وذلك نظرا لاختلاف وتعدد المعايير المستخدمة في التعريف، فبغض النظر عن الاقتراحات والتوصيات المقدمة من طرف المنظمات الدولية إلا أن هناك غياب يكاد يكون مطلقا لتعريف موحد لها، فكل دولة تنفرد بتعريف خاص بها يرتبط بدرجة نموها الاقتصادي، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى تعاريف كل من الدول الصناعية والنامية

كما يلي:

1-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية[1]:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: تلك التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، ولا يمكن لها أن تسيطر بأي حال من الأحوال على مجال العمل الذي تنشط فيه، كما نظم قانون 1953 إدارة هذه المؤسسات اعتمادا على معيارين هما: المبيعات وعدد العمال، وذلك لتحديد تعريف أكثر دقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (1): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

Source Hull. G.S, La petite entreprise A L'ORDRE DU JOUR, éd L'Harmattan Paris 1987, p16

[1]- نبيل جواد ، "**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2007، ص: 74

حيث يتضح من خلال الجدول السابق أن تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على معيارين أساسيين هما معيار المبيعات ومعيار عدد العمال، كما أنها تنقسم حسب القطاعات إلى المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة، مؤسسات التجارة بالجملة، والمؤسسات الصناعية.

2-تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أما فيما يتعلق بالتعريف الياباني فلقد عرفه القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963، والذي نص على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

الجدول رقم (2): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون يـــن	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون يـــن	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون يـــن	50 عامل أو أقل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- جاسر عبد الرزاق النسور، المنشآت الصغيرة-الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص:06

من خلال الجدول أعلاه وحسب القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يتمثل في تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأسمالها المستثمر 100 مليون ين ياباني، ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، وتنقسم حسب القطاعات إلى المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي، مؤسسات التجارة بالجملة، ومؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات.

3-تعريف دول جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد دول جنوب شرق اسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة قام بها أحد الباحثين الاقتصاديين، حيث يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تعريف جنوب شرق أسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الصنف / المعيار	عدد العمال (عامل)
المؤسسات المصغرة	من 1 إلى 09
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 99
المؤسسات الكبيرة	100 فأكثر

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 1953، ص: 12

يتضح من خلال الجدول السابق أن تعريف دول جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد بصفة أساسية على معيار العمالة، حيث تتوزع كما يلي:

- المؤسسة المصغرة: يصل فيها عدد العمال من 1 إلى 09.
- المؤسسة الصغيرة: يصل فيها عدد العمال من 10 إلى 49
- المؤسسة المتوسطة: يصل فيها عدد العمال من 50 إلى 99
- المؤسسة الكبيرة: 100 عامل فأكثر

4-تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

عرف **Léon gingembre مالك** مؤسسة صغيرة على أنه:

مستثمر لرأس ماله الخاص ويقوم بالتسيير الإداري والتقني الفعلي لها، مع ضمان الاتصال المباشر والمستمر بالعمال، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (4): التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة صغيرة	من 20 إلى 49 عامل وكذلك من 1 إلى 49 عامل
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249 عامل
مؤسسة صغيرة ومتوسطة	من 1 إلى 249 عامل

المصدر: سعيد الهواري، "**محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة نظرية وتطبيقية -**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بومرداس، 2007، ص: 19.

حيث يوضح الجدول أعلاه أن التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد بصفة أساسية على معيار واحد فقط وهو معيار عدد العمال، حيث يمكن توزيعهم كما يلي:

- المؤسسة الصغيرة: يصل فيها عدد العمال من 20 إلى 49 عامل وكذلك من 1 إلى 49 عامل.
- المؤسسة المتوسطة: يصل فيها عدد العمال من 50 إلى 249 عامل.
- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: يصل فيها عدد العمال من 1 إلى 249 عامل.

[1] - Abderrahmane Abedou, Ahmed Bouyacoub, de la gouvernance des PME-PMI , l'harmattan, paris, 2006, p 173

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الأخرى بمجموعة من الخصائص تؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

أولا: **الإدارة والتسيير[2]:**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التسيير وذلك نظرا لهيكلها التنظيمي البسيط، وأساليب الإدارة غير المعقدة، واللوائح الصريحة لتسيير العمل، وكل ذلك يرجع لكون الإدارة تتجسد في شخصية مالكها.

ثانيا: سهولة التأسيس[3]:

إن استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال ضئيلة لتأسيسها وتشغيلها، جعلها تعتمد فقط على التمويل الذاتي، وذلك عن طريق مدخرات الأفراد وهذا نظرا لما تتميز به من أصول وممتلكات بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

ثالثا: الجمع بين الإدارة والملكية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإدارة بسيطة تتجسد بمالكها، الذي يشرف على مهمة تسيير المؤسسة، وهنا يختفي الصراع بين الإدارة والتسيير، وهذا ما يرفع من دقة الأداء والفعالية.

---

[1]- بالاعتماد على:

- Maryse salle، **stratégies des PME et intelligence économique، une méthode d'analyse de besoin**, 2eme edition, economica, paris, 2006 , p 19
- Veronique coggia, **Intelligence économique et prise de décision dans les PME**, l'harmattan , paris, 2009, p 33
- Alain Meunier , PME – les stratégies du succès, Gide d'analyse stratégique, Dunod, Paris , 2007, p 56

[2]– عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 67

[3] –Pascal vidal ,Christophe Mangholz, Stéphane vital–Durand,faire évoluer son système d'information : « ginde pratique à l'usage du dirigeant du dirigeant de PME, Edition maxima, paris, 2007, P : 21

رابعا: مرونة كبيرة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على التكيف مع المحيط الخارجي، فهي تتميز بمرونة كبيرة تستطيع من خلالها أن تغير حتى من حجم إنتاجها مثلا للتوافق ومتطلبات السوق المتقلبة.

خامسا: صغر حجمها ورأس مالها[1]:

إن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعدها على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، الوطنية والدولية، وذلك في ظل التغيرات القائمة، كما أن صغر رأس مالها يسهل من عملية التمويل.

سادسا: الملكية المحلية:

عادة ما يقيم ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع المحلي، وتكون سلطة التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين مقيمين في المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، زيادة العمالة وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، وبالتالي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

سابعا: الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل[2]:

إن صغر حجم رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعلها تعتمد على الموارد الذاتية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وذلك لأن التمويل يكون ضعيف بسبب عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة، بالإضافة إلى عدم توفر الضمانات البنكية للحصول على القروض.

[1]- محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص:168.

[2]- عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص:66

المبحث الثاني: أشكال ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة أشكال، كما تعاني العديد من المشاكل وذلك نذكر من بينها:

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أصناف، وذلك بسبب اختلاف وتنوع الأنشطة التي تعمل فيها، حيث توجد هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه[1]:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:

- مؤسسات عائلية.
- مؤسسات تقليدية.
- مؤسسات متطورة وشبه متطورة.

- **المؤسسات العائلية:**

وهي مؤسسات يكون مكان إقامتها المنزل، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة، حيث يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة.

- **المؤسسات التقليدية:**

ويقترب هذا النوع من المؤسسات من المؤسسات العائلية، حيث أنه عادة ما يعتمد على مساهمة العائلة، وينتج منتجات تقليدية، وتتميز عن المؤسسات السابقة في كون أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل، كما أنها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير، بالإضافة إلى اعتماد وسائل بسيطة.

[1]- القانون رقم 01-18، المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 77، ص: 7.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة، وهذا ما يجعل من عملية التسويق بسيطة.

- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:**

ما يميز هذا النوع من المؤسسات عن المؤسسات العائلية والتقليدية هو اعتمادها على تقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أومن ناحية التنظيم الجيد للعمل، أومن ناحية إنتاج منتجات منظمة ومطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات[1]:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منتجاتها إلى:

- مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية
- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات.
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:**

يختص هذا النوع من المؤسسات بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- منتجات الجلود.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

[1]- كليفورد، بومباك ، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، مركز الكتب الأردني، عمان، 1998 ، ص:60

- **مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:**

تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في:

- قطاع النقل
- الصناعة الميكانيكية والكهربائية
- الصناعة الكيميائية والبلاستيكية
- صناعة مواد البناء.

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها.

- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:**

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات تجهيز ذات تكنولوجيا حديثة، فهي تتميز بكثافة رأس المال، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة، الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق، حيث أنه يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة، وذلك خاصة في الدول المتطورة، أما في الدول النامية فتقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل[1]:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من تصنيفات، تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل كما يلي:

[1]- لخلف عثمان، مرجع سابق، ص:36

جدول رقم (05): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة (المنزلي)			نظام التصنيع	
إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
01	**02**	**03**	**04**	**05**	**06**	**07**	**08**

Sourc : Estaley, morse, la petite industrie moderne ,2000 p, 23

يوضح الجدول أعلاه أنه يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس عملها إلى مؤسسة غير مصنعة ومؤسسة مصنعة وذلك كما يلي:

أ- مؤسسة غير مصنعة:

وتتمثل في الفئات: 01، 02، 03، أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، وتتميز بالعمل البسيط والتقليدي.

ب-مؤسسة مصنعة:

وهي ممثلة في الفئات: 04، 05، 06، 07، 08، فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، حيث يتميز باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقد العملية الإنتاجية.

ج-المقاولة من الباطن:

تعتبر مظهرا من مظاهر التكامل الاقتصادي، وتتمثل في الفئات:04،05، وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المقاولة من الباطن هي أن يتعهد

- تعاون مباشر
- تعاون غير مباشر.

المطلب الثاني: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مشاكل عديدة تعيق من نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها عادة ما تكون ناتجة عن تغير الظروف الاقتصادية ومشاكل اليد العاملة والضغوط التنافسية، ولذلك لا بد من أخذها بعين الاعتبار من طرف متخذي القرار في الميدان الاقتصادي، وهذا قصد تنميتها وتوجيهها إلى خدمة الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه المشاكل نجد:

الفرع الأول: مشاكل السياسات والتوجيهات الاقتصادية والسياسية:

وجهت السياسات الاقتصادية للبلدان النامية اهتمامها بالمؤسسات الكبيرة وبالقطاع العام، وأهملت أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص ككل، حيث أنها لم تقدم أي إصلاح أو برامج منظمة لتوجيه وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل مساعدتها فنيا وماليا، وحتى في وضع نظام ضريبي يتماشى وأوضاع هذه المؤسسات، ومن ثم فإن إهمال السياسة العامة للحكومة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثر في تأدية هذه المؤسسات لدورها في تطوير الاقتصاد والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل إيجابي وفعال، وقد تنعكس هذه السياسة الحكومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخلق لها بعض الصعوبات التي نذكر منها ما يلي[(2)]:

- صعوبة الحصول على تراخيص ممارسة النشاط.
- عدم وجود هيئات حكومية تعتني بهذا القطاع وتدعم وجوده وتحافظ على استمراريته.
- عدم وضع تشريعات تتلاءم وأوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- بالاعتماد على:

- Pierre Maurin, Contrôle de gestion facil , Gide a l'usage des PME ,éditions afnor, France, 2008 , p 26

- A.Chevallier, M.Coiffard, gestion RH des PME-PMI, Gide pratique du dirigeant, éditions liaisons, paris, 2004, p 15

[2]- عبد الرحمان يسرى، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الإسكندرية، مصر، ص: 30.

الفرع الثاني: مشاكل النقل والبنية التحتية ونقص الخدمات العامة[1]:

هناك مشاكل تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نقل الخدمات وتصريف المنتجات وإيصالها للأسواق بتكلفة مناسبة، حيث أنها لا تستطيع شراء وسائل النقل لضخامة مبلغها، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء من رأس المال، وحتى في حالة استئجار هذه الوسائل فتكلفة الاستئجار تعد مرتفعة بالنسبة لهذه المؤسسات، إضافة إلى مشاكل العقار وتهيئة المحيط والمرافق العامة نظرا لتواجد أغلب هذه المؤسسات في الأماكن النائية وعلى أطراف المدن التي تفتقد إلى مصادر المياه الصالحة وقنوات الصرف والإمدادات الكهربائية والطرق المعبدة...إلخ، مما يدفع أصحاب هذه المؤسسات إلى تهيئة هذه الخدمات بأنفسهم الأمر الذي يتسبب في تعسرهم ماليا واستدانتهم.

الفرع الثالث: مشاكل التسويق والتخزين والمنافسة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل التسويقية التي تحد من نشاطها وتأدية وظائفها نذكر منها [(2)]:

- الهبوط الحاد للأسعار وصعوبة استجابة المؤسسة لأسعار السوق
- فقدان الموقع ميزته السوقية
- الطاقة الاستيعابية المحدودة للسوق.
- ارتفاع تكاليف التسويق
- طرح منتجات غير مطابقة لحاجات السوق.
- تغير أذواق المستهلكين
- التقليد

إن هذه المخاطر تؤدي في كثير من الأحيان إلى تعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخسارة، ولتفادي ذلك يستوجب تبني استراتيجيات تسويقية علمية حديثة، مع تكثيف الدراسات التسويقية.

[1]- عبد الرحمان يسرى، مرجع سابق، ص. 32.

[2]- عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص. 39.

كما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أماكن مخصصة لتخزين المدخلات من المواد الأولية والمواد المصنعة والنصف المصنعة وقطع الغيار ...إلخ، وأيضا المخرجات من سلع مصنعة ونصف مصنعة، بالإضافة إلى معاناتها من مشكلة التسيير الجيد للمخزون، ومواجهتها لمنافسة شديدة من قبل المؤسسات المماثلة أو المؤسسات الكبيرة.

الفرع الرابع: مشاكل نقص العمالة المؤهلة:

تعتبر المؤسسات الكبيرة أكثر جاذبية للعمالة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها [1]:

- الأجور المرتفعة في المؤسسات الكبيرة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فرص الترقية محدودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عكس المؤسسات الكبيرة
- ارتفاع مخاطر الفشل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدد ساعات العمل أقل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.
- وجود مكافآت وامتيازات وحوافز أكبر في المؤسسات الكبيرة

الفرع الخامس: المشاكل الضريبية:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأعباء ضريبية ثقيلة سببها:

- إن نسبة الضريبة هي نفسها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي، وهو محدود مع ضعف مقدرتها على الحصول على القروض بسبب الضمانات وهذا لا يحقق وفرات ضريبية.
- نقص خبرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأساليب التي تحقق وفرات ضريبية.
- تعرض المشروع إلى التوقف هروبا من الأعباء الضريبية.

[1]- سمير علام، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، القاهرة، مصر، 1993، ص. 26.

الفرع السادس: المشاكل الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية:

تتمثل أهم المشاكل الإدارية في كل من إهمال التخطيط والتوجيه والرقابة الإدارية والمتمثلة في:

- تبدأ مظاهر سوء الإدارة في إهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل (المواد، العمال، الآلات والأموال...إلخ)، تخطيط ووضع برامج العمل، وضع هيكل تنظيمي للمؤسسة [1].
- ضعف التوجيه والتحفيز واستثارة همم العاملين لبذل المزيد من الجهد وتحقيق الأهداف.
- غياب الرقابة والمتابعة
- نقص الخبرة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات.
- الافتقار للمواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل وأساليب تطوير الإنتاج والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية.
- نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حل مشاكلهم والتوسع في أنشطتهم وتحقيق النمو، ويلاحظ هذا النقص في[2]:
  - عدم معرفة الظروف المحيطة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطار الذي تعمل فيه.
  - عدم معرفة الأوضاع الاقتصادية وحركة الأسعار والأسواق.
  - عدم معرفة طرق التوسع في تسويق المنتجات وإمكانية فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم.
  - الجهل بالتكنولوجيا الجديدة وكيفية تحسين التقنيات المستخدمة في حدود الإمكانية المتاحة.
  - عدم معرفة مصادر التمويل خارج نطاق العائلة والأصدقاء.
  - جهل كيفية التعامل مع البنوك والإجراءات المتبعة للحصول على القروض.
  - عدم معرفة القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - عدم معرفة أشكال الإعانات وطرق الحصول عليها.

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002، ص. 69.

[2]- عبد الرحمان يسرى، مرجع سابق، ص. 31.

الفرع السابع: مشاكل الركود الاقتصادي ومحدودية القدرة على تحمل الخسائر:

عندما تظهر بوادر الركود الاقتصادي، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستتخذ قرار التوقف عن العمل ولو مؤقتا، خوفا من تحقيق الخسارة في حالة استمرار الركود الذي يؤدي إلى إضعاف قدرة هذه المؤسسات على تحمل الخسائر، والاستمرارية في العمل، وذلك لأن الاستمرارية تعتمد بشكل أساسي على المبيعات، وهذا ما سيأدي إلى فشل الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم وجود احتياطيات مالية كافية لمواجهة مثل هذا الوضع.

الفرع الثامن: سوء استعمال براءات الاختراع والامتيازات [1]:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل طرح الاختراعات والابتكارات الجديدة بعد أن يتم تطويرها في المختبرات، سواء من حيث ما تتعرض له من تقليد من جانب مستثمرين آخرين وبالتالي زيادة احتمال منافسين جدد وبالتالي انخفاض الحصة السوقية، أو منح براءة الاختراع مع تغيرات خفيفة في الفكرة الأصلية وبالتالي تتلاشى رغبة تطوير الأفكار الجديدة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الافتقار للأموال الضرورية لنقل براءة الاختراع إلى مرحلة النجاح من الإنتاج إلى التوزيع، ويواجه صاحب براءة الاختراع صعوبة منع التعدي على حقوق هذه البراءة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التكاليف الباهظة، لذلك يكون من الأيسر لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ونتيجة لهذه الصعوبات بيع براءة الاختراع للشركات الكبرى مقابل حصوله على الأموال أو جزء من العائدات..

كما تعرضت بعض المؤسسات القائمة على الامتياز لخسائر مالية وهذا لعدة عوامل:

- عدم قدرة السوق على الاستيعاب، لأن النمو السريع للامتيازات أدى إلى تشبع السوق في بعض الصناعات.
- المنافسة العشوائية في تجارة الامتيازات.
- التوسع الكبير من قبل بائعي الامتيازات ذاتهم الذين يهتمون بأرباح بيع الامتيازات والمعدات المرافقة لها أكثر من اهتمامهم بالأرباح التي يستحقها أصحاب الامتيازات.

[1]- كليفورد مومباك، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، عمان، الأردن، 1989، ص ص.31،30.

الفرع التاسع: مشاكل الضرر أو العطل في الممتلكات:

تتعرض ممتلكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الأبنية، الآلات والمخزون، لعدة أخطار طبيعية أو مفتعلة كالحريق، السرقة، الفيضانات والزلازل وغيرها، ومن ثم فإن تضرر الممتلكات يمثل عبئا ماليا ثقيلا، يؤدي إلى تعطل مصالحها لعدم قدرتها على تحمل الخسائر المفاجئة نظرا لمحدودية رأس المال.

الفرع العاشر: مشاكل الخلافات بين الشركاء:

تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها، ذلك أن عدم الاتفاق حول الكثير من الأمور والاختلاف حول طريقة تسيير العمل، يؤثر بشكل أو بآخر على المؤسسة، ويمكن إجمال هذه السلوكيات والتصرفات فيما يلي [1] :

- حب السيطرة والتفرد بالإدارة والنزعة المركزية.
- اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية، الإنتاجية والتسويقية وغيرها.
- الأنانية وحب الذات.
- الاتكال واللامبالاة.
- التوسع في المصاريف الشخصية.

وتؤدي هذه التصرفات إلى الانشغال بالذات دون أمور العمل، مما يسبب مشاكل عديدة مثل نقص السيولة، تأخير السداد، عدم متابعة العمل وغيرها من المشاكل التي قد تترا كم إلى حد تهديد استمرارية المؤسسة ذاتها.

الفرع الحادي عشر: مشاكل التمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل تمويلية، يمكن ردها إلى كل من [2]:

- مخاطر الإقراض من السوق الغير الرسمي (المرابين) كسعر الفائدة المرتفع جدا والضمانات وشروط الاسترداد.

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سابق، ص. 68.

[2]- توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سابق، ص 69.

- صعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية لارتفاع درجة المخاطرة وإشكالية الضمانات.
- مشاكل التمويل في الأسواق المالية والبورصة وصعوبة طرح وتداول الأسهم.
- مشاكل الإدارة المالية وصعوبة تقدير الاحتياجات.
- مشاكل تأخير السداد وخسارة الديون.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي[1]

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متميزا في نمو الاقتصاد، حيث أنها تشكل ما يزيد عن **80 %** من الشركات حول العالم، وتستوعب ما يزيد عن **60 %** من الوظائف، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الدور الحيوي الذي تلعبه في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

المطلب الأول: أهمية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يخفى أن مختلف دول العالم لا يختلفون على أهمية الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعادة ما تقوم الدول بتقديم الدعم والنصح والمشورة لهذا النوع من المؤسسات[2]، ويمكن حصر هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناعات مكملة ومغذية لمختلف الصناعات الكبيرة، حيث تلعب دورا هاما من خلال إقامتها في مدن صغيرة، أين تساهم بشكل كبير في التقليل من هجرة العمال، وبالتالي تساهم في خلق توازن جهوي اقتصادي واجتماعي

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، ويمكن اعتبارها بذور أساسية للمشروعات الكبيرة.

---

(1)- بالاعتماد على:

- Abderrahmane Abdou, Ahmed bouyacoub, **PME –emploi et relations sociales (France – Maghreb)**, l'ahrmattan, avril 2008, p 17

- Michel Marchesnay, Karim Messeghem, **Cas de stratégie de PME et d'entrepreneuriat**, éditions EMS, paris, 2011,p 10

(2)- بسهميين أحمد، "**الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر،2010، ص: 8

– قدرة هذه المؤسسات على إنتاج سلع تامة الصنع انطلاقا من منتجات الصناعات الأخرى، وهوما يساعد على سد جانب من احتياجات السوق المحلي وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء صناعات محلية وتطوير الصناعات القائمة، وتعتبر نواة لإنشاء صناعات أكبر حجما يمكن أن تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى توفير مختلف مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعات الكبيرة.

وتختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة في عدة جوانب، حيث عادة ما نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكسوها طابع الملكية الفردية أو العائلية، وهوما ينتج عنه ارتباط الإدارة بالملكية، ومن ثم المرونة العالية والسرعة الفائقة في اتخاذ القرارات، والتكييف مع الأوضاع الخارجية ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة ، وهذا عكس المؤسسات الكبيرة التي عادة ما تكون على شكل شركات مساهمة ، حيث يؤدي الفصل بين الملكية والإدارة إلى تعدد الأهداف وبالتالي صعوبة اتخاذ القرارات، وهوما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر ملائمة في هذه الحالة مع التغيرات الطارئة.

كما تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة من حيث الإدارة والنشاط كما يلي:

جدول رقم (06): الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة

الجانب الاداري		
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**المؤسسات الكبيرة**
الإدارة العليا	عادة ما تكون فردية	مجلس إدارة أو جمعية
التخطيط	قصير الأجل	طويل الأجل
التنظيم	غياب أو بساطة الهيكل التنظيمي	وجود هيكل تنظيمي ومستويات استشرافية
التوجيه	أساس شخصي	أنظمة إشراف وتحفيز واتصالات
الرقابة	مركزية ومباشرة وأكثر فعالية	أنظمة مركزية ولا مركزية
جانب النشاط		
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**المؤسسات الكبيرة**
الإنتاج	محدود ويعتمد على الاجتهاد	يعتمد على أساليب علمية
التسويق	محدود النطاق	وجود أنظمة تسويقية
التمويل	محدود/ ذاتي غالبا	أموال خاصة ومقترضة
التكنولوجيا	بسيطة	متجددة

المصدر: عماري جمعي، "استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ،2011، ص:42

يوضح الجدول أعلاه، عملية المقارنة بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، وذلك من حيث جانبين أساسيين هما الجانب الإداري المطبق، وجانب النشاط، حيث يتضمن الجانب الإداري كل من الإدارة العليا، التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة، في حين يضم جانب النشاط كل من عنصر الإنتاج، التسويق، التمويل، والتكنولوجيا، وبين الجدول السابق مختلف الاختلافات بين النوعين من المؤسسات من حيث مختلف العناصر السابقة الذكر.

كما يتضح أيضا من خلال ما سبق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز عن المؤسسات الكبيرة في عدة نقاط أساسية نذكر من بينها:

جدول رقم (07): ما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة

	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة
إجراءات الإنشاء	السهولة والبساطة	معقدة وتستغرق وقتا
رأس المال	قليل نسبيا /المصادر الذاتية	طرق تمويل معقدة
الإدارة	ارتباط الإدارة بالملكية	انفصال الإدارة عن الملكية
اتخاذ القرارات	السرعة في اتخاذ القرارات	صعوبة اتخاذ القرار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عماري جمعي، "استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ،2011، ص:43.

يعطي الجدول رقم **(07)** صورة واضحة عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث إجراءات الانشاء، قيمة رأس المال وطرق التمويل، الإدارة وكذا آليات اتخاذ القرار في شكل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، حيث تتميز إجراءات الانشاء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسهولة والبساطة، عكس المؤسسات الكبيرة التي تكون فيها معقدة وتتطلب وقتا، في حين يكون رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليل نسبيا ويعتمد على المصادر الذاتية، بينما المؤسسات الكبيرة تعتمد على طرق التمويل المعقدة، أما فيما يخص الإدارة واتخاذ القرارات، فهي تربط بالملكية في النوع الأول مع السرعة في اتخاذ القرار في حين تنفصل عنها في النوع الثاني مع صعوبة في اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: تمويل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نوعين أساسين هما:

الفرع الأول: المصادر الداخلية:

تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة مصادر تمويلية داخلية وخارجية، حيث يمكن حصر أهم المصادر الداخلية فيما يلي:

1-رأس المال (الأموال الشخصية):

تظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو إنشاء المؤسسة، حيث أنه عند بداية تكوين المؤسسة يعتمد صاحب المشروع على أمواله الخاصة ومدخراته الشخصية قبل أن يلجأ إلى التمويل الخارجي، وذلك بسبب عدم رغبته في المخاطرة بأموال غيره وخاصة في المرحلة الأولى من حياة المؤسسة[1]، كما قد يحصل صاحب المشروع على أمواله الشخصية من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة، الأقارب والأصدقاء[2]، إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو.

2-التمويل الذاتي[3]:

يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي المستعملة من طرف المؤسسة، ويعد بديلا تمويليا لشراء أصول جديدة دون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية، ويمثل إحدى أهم الركائز الأساسية للتمويل وذلك نتيجة مرونته، ويعرف على أنه إمكانية وقدرة المؤسسة تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها بعد الحصول على نتيجة الدورة.

ولعل الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال (الأصول الخاصة)، والتمويل الذاتي يكمن في كون أن الأول يكون عند بداية تأسيس المؤسسة، في حين أن الثاني يكون بعد مرحلة التأسيس والانطلاق، أو خلال دورة حياة المشروع وبناء على ما يلي:

*** الأرباح المحتجزة[4]:**

يمكن كذلك لصاحب المؤسسة الصغيرة أن يقوم بالتمويل بواسطة ما يحتجزه من أرباح ، أومن خلال ما يحتجزه من أصول في صورة مخصصات احتياطات[5] ، أوعن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب

---

[1]- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان/ الأردن ،2002، ص:63.

[2]- عبد الغفور عبد السلام، حازم شحادة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان/ الاردن،2001، ص:71.

[3]- لحيري نصيرة، بوعروج لمياء، "**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة سكيكدة، يومي 13 و 1 أبريل 2008، ص:05

[4]- جميل احمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، ص:403.

[5]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2002 ، ص:92.

المشروع أو المشروع نفسه والمستثمرة في شكل ودائع ، أوراق مالية، عقارات ...، ويمكن تعريفها على أنها ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع المحقق من طرف الشركة خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة ولم يدفع في شكل توزيعات ، ذلك أن الأرباح المحققة تخضع لسياسة توزيع تبين ما إذا كانت هذه الأرباح سوف توزع بالكامل أو سوف يحتفظ بها كليا أوسيتم الاحتفاظ بجزء فقط منها.

ولعل الهدف من كل ذلك يكمن في توفير التمويل اللازم والداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة بدلا من اللجوء إلى الخارج، ومواكبتها من أجل توسيع نشاطها[1].

*** الإهتلاكات والمؤونات:**

يعتبر الإهلاك بمثابة ضمان لتجديد الاستثمارات، وذلك عند نهاية عمرها الإنتاجي، حيث يلعب دورا هاما من خلال إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة، من أجل تجديدها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز المبالغ السنوية، لذلك وعلى هذا الأساس تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى حين وقت صرفها، في حين تعرف المؤونة على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية، وهي مبالغ مخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول، وذلك طبقا لمبدأ الحيطة والحذر ، حيث أنه وفي حالة وقوع الخسائر المتوقعة تبقى تحت تصرف المؤسسة وتدخل ضمن التمويل الذاتي بعد طرح نسبة الضريبة منها.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية:

بالإضافة إلى المصادر الداخلية، نذكر المصادر الخارجية والتي تتمثل في كل من مصادر الاقتراض المختلفة ونجد من بينها ما يلي:

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل:

تنقسم مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى عدة مصادر أخرى نذكر من بينها ما يلي:

[1]- هيثم محمد الزغبي، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر للنشر،2000 ، ص:94.

*** الائتمان التجاري[1]:**

يعتبر نوعا من أنواع التمويل قصيرة الأجل، ويلعب دورا هاما في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعاني من مشكلة الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، ويتمثل في تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر عن مدة التسهيلات ونوع البضاعة[2]، أو قيمة المشتريات الآجلة (البضاعة المشتراة على الحساب) للبضائع والمواد الأولية التي تحصل عليها المؤسسة من الموردين، ويتمتع الائتمان التجاري بجملة من المزايا نذكر منها:

أ-سهولة الحصول عليه:

حيث أنه مجرد من كل الصعوبات والعراقيل والإجراءات المعقدة التي يتطلبها الاقتراض، وذلك لكون المورد يكون دائما على استعداد لإعطاء العميل مهلة للسداد في حالة ما إذا كانت ظروفه المالية لا تسمح بالدفع في التاريخ المحدد.

ب-المرونة:

وذلك لكون الائتمان التجاري يستعمل من طرف المشروع كلما أراد ذلك وبالطريقة التي يحتاجها، كما أن استخدام الائتمان التجاري سوف يترك أصول المؤسسة دون مساس، وذلك لأن المورد قليلا ما يطلب رهن أصول المؤسسة مقابل الحصول على الائتمان، وهوما يسمح للمؤسسة اللجوء إلى مصادر أخرى تمويلية بضمان أصولها، والائتمان التجاري تكلفته تدخل في سعر البضاعة، ويعتبر تمويل مجاني إذا عرفت المؤسسة كيف تستخدمه، والعكس في حالة إذا ما لم تستثمره بشكل جيد الأمر الذي يتولد عنه تمويل مكلف جدا[3].

وللائتمان التجاري مخاطر كثيرة على المشروع الصغير نذكر منها:

---

[1]- ليلى لوشاني ، "**التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري (CPA)** - وكالة بسكرة"، رسالة ماجستير في العلو م الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2004، ص:14.

[2]- سمير علام ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، القاهرة، مصر ،1993، ص:220.

[3]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحدي في مجال مصادر التمويل**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية/ مصر ،1998، ص:08.

– تشجيع الحصول على مشتريات غير ضرورية، وما يترتب عنها من التزامات في السداد تفوق إمكانيات المشروع في المستقبل.

– التقليل من فرصة اختيار المورد المناسب بسبب التركيز على ضرورة الحصول على الائتمان التجاري، الأمر الذي سيترتب عنه المفاضلة بين الموردين الذين يقبلون منح المشروع الائتمان بالرغم من وجود موردين آخرين أفضل منهم وأكثر التزاما.

*** الائتمان المصرفي:**

يمثل قروضا قصيرة الأجل يحصل عليها المشروع من البنك، وذلك من أجل تمويل احتياجاته القصيرة الأجل، ويمكن التعبير عنه بتلك الثقة التي يعطيها البنك للمؤسسة، بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال لفترة محددة ومتفق عليها مقابل فائدة معينة.

***الاقتراض من السوق غير الرسمي[1]:**

يكتسي التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في دول العالم الثالث خاصة، لدرجة أنه يحتل المرتبة الأولى أحيانا في هذه البلدان، وتنشأ الحاجة إلى هذا السوق أو هذا المصدر التمويلي بسبب عدم كفاية المواد الذاتية أو المستمدة من الأقارب والأصدقاء، وحسب إحصائيات البنك الدولي لعام 1987 ، فإن البنك الدولي استطاع أن يمول أكثر من 99 % من هذه المؤسسات ، وتمنح السوق غير الرسمية قروض صغيرة ولفترات قصيرة وبأسعار فائدة تحسب على الأيام أو الشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة ، وعلى هذا الأساس فإن الاقتراض من هذا السوق يتم من خلال مصادر تعمل خارج الإطار القانوني للدولة، وتتميز بمعدلات فائدة مرتفعة[2]، بالإضافة إلى أنها أصبحت تشكل عبئا من ناحية المقترض الذي أصبح مهددا من طرف المقرض، وهذا فيما يخص الضمانات المالية المتعلقة بتأمين عمليات الإقراض والاستعداد دائما للاستلاء عليها دون إعطاء فرصة للمقترض إلى تحسين ظروفه المالية.

---

[1]– عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سابق، ص:40.

[2]– محمد عبد الحليم عمر،" **التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير الرسمية**"، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 28,27,26,25ماي 2003، ص:04.

ويمكن حصر أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل السابقة في هذا الشكل كما يلي:

الشكل رقم (02): مصادر التمويل قصيرة الأجل

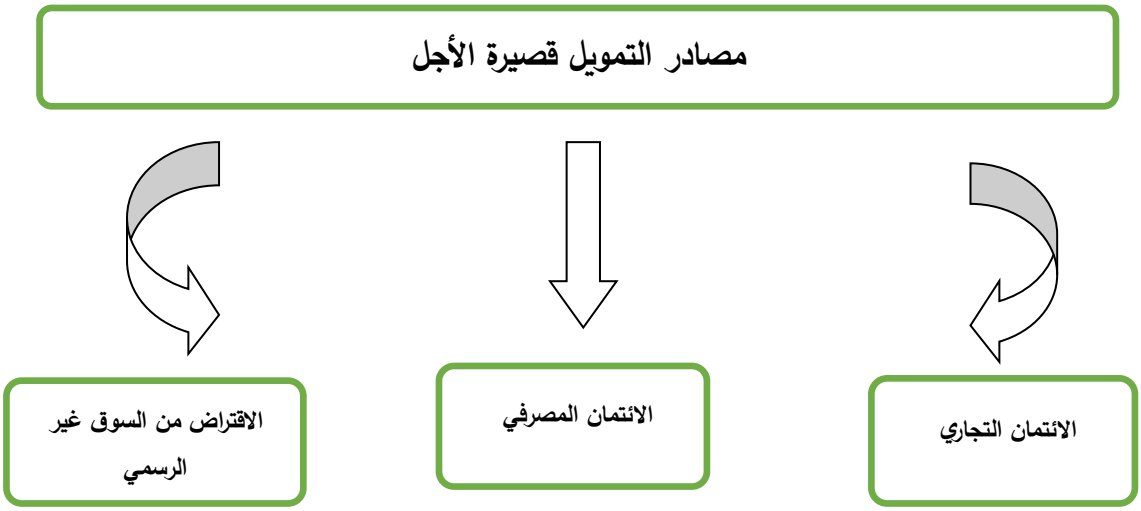

المصدر: من إعداد الباحث

حيث يتضح من خلال الشكل السابق أن مصادر التمويل قصيرة الأجل تنحصر في كل من الائتمان التجاري الذي يتميز بالمرونة وسهولة الحصول عليه، الائتمان المصرفي بصفته قروض صغيرة يتم الحصول عليها من البنك، وأخيرا الاقتراض من السوق غير الرسمي.

2-مصادر التمويل متوسطة الأجل:

على خلاف مصادر التمويل قصيرة الأجل هناك مصادر أخرى للتمويل تتمثل في مصادر التمويل متوسطة الأجل حيث تتراوح مدتها ما بين السنة و10سنوات، نذكر من بينها:

***القروض المباشرة متوسطة الأجل:**

تمنح البنوك والمؤسسات المالية قروضا متوسطة الأجل لتمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها الاقتصادي 10 سنوات، ويسدد القرض على أقساط مع تقديم ضمان عادة ما يمثل 60 % أو30 %من قيمة القرض، ويتميز بسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة المطبق على القرض القصير الأجل.

***التمويل بالاستئجار[1]:**

ويقصد به التمويل عن طريق تأجير الأصول بدلا من شراء الأصول الثابتة، بغرض استعمالها، وهو عبارة عن اتفاق بين طرفين المؤجر والمستأجر، حيث يحصل الأول على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين يمثل الثاني الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل تسديده لأقساط التأجير للمؤجر، وهي عملية تسمح للمؤسسة التي لا تتوفر على إمكانيات مالية كبيرة أو التي لا تستطيع الحصول على قروض من المؤسسات المالية استئجار الأصل.

ويمكن حصر تلك المصادر في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مصادر التمويل متوسطة الأجل

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الشكل السابق أن مصادر التمويل متوسطة الأجل تنقسم إلى مصدرين أساسيين هما قروض مباشرة متوسطة الأجل لا يتجاوز عمرها الاقتصادي 10 سنوات، والتمويل بالاستئجار والذي يتم من خلال تأجير الأصول عوض شراء الأصول الثابتة من أجل استعمالها.

[1]- بلعوج بولعيد، "**تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2002، ص:08.

3-مصادر التمويل طويلة الأجل[1]:

بالإضافة إلى مصادر التمويل القصيرة والمتوسطة الأجل هناك المصادر الطويلة الأجل، حيث يمكن حصرها فيما يلي:

***التمويل بواسطة الأسهم:**

يعرف السهم على أنه حصة متساوية من رأسمال الشركة المساهمة، حيث يتم التنازل عنه لأي شخص مكتتب، وذلك مقابل الحصول على وثيقة تسمى السهم ويمكن تصنيفه إلى نوعين:

أ-الأسهم العادية[2]:

تعتمد شركات المساهمة في تمويلها الدائم على الأسهم العادية، وتتميز بكونها لا تحمل الشركة أعباء مقارنة بالأسهم الممتازة والسندات، حيث لا تكون الشركة ملزمة بدفع عائد ثابت أو محدد لحملة الأسهم العادية مقابل استخدامها لأموالهم، ففي حالة ما إذا كانت الشركة في وضعية خسارة فلن يحصل حملة الأسهم على أي عائد والعكس في حالة الربح.

والأسهم العادية عبارة عن أوراق مرقمة وليس لها تاريخ استحقاق وتحمل قيمة اسمية، دفترية وقابلة للتداول.

- القيمة الاسمية:

وهي القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة، حيث نجدها تظهر بوضوح على قسيمة السهم.

- القيمة الدفترية:

وهي قيمة السهم حسب السجلات المحاسبية، وتمثل مجموع رأس المال المساهم والاحتياطات والأرباح غير الموزعة.

[1]- فراجي بلحاج،" **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**"، مرجع سابق، ص:126.

[2]- رابح خوني ، مرجع سابق، ص:70.

- القمة السوقية:

وهي القيمة التي يتم التعامل بها في سوق الأوراق المالية، وتتميز بالتقلب والتغير من وقت لآخر.

ب-الأسهم الممتازة[1]:

تتميز الأسهم الممتازة بجمعها بين مواصفات أموال الملكية والاقتراض، وهي عبارة على شكل من أشكال رأس المال المستثمر في الشركة، ويحصل حملة الأسهم الممتازة على ميزتين: عائد محدد، مركز ممتاز اتجاه الأسهم العادية.

وتشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية في كون أن كلاهما يمثل أموال الملكية في الشركة المساهمة، وأن الشراكة ليست ملزمة بدفع عائد ثابت على هذه الأوراق المالية، ذلك أن العائد يتوقف على أرباح الشركة وعلى رغبتها في التوزيع، ولعل أهم اختلاف بين النوعين يكمن في تمتع حملة الأسهم الممتازة بحق الأولوية على حملة الأسهم العادية، وذلك فيما يتعلق بالحصول على الأرباح الموزعة، كما لا يكون لحملة الأسهم الممتازة أحيانا الحق في التصويت.

***الاقتراض طويل الأجل:**

يتمثل الاقتراض طويل الأجل في كل من:

أ-القروض المباشرة طويلة الاجل[2]:

تتراوح مدتها ما بين 10 سنوات و 15سنة، ويمكن أن تصل إلى 20 سنة، ولا تتجاوز 70 % من المصاريف الاستثمارية، وتتميز بسعر فائدة قد يكون ثابت طيلة فترة القرض، وقد يكون متغير حسب ظروف السوق وحسب الشروط المنصوص عليها في العقد.

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 70.

[2]- فراجي بلحاج، مرجع سابق، ص:127.

ب-السندات:

يمثل السند مستند مديونية طويل الأجل تصدره المنشآت، ويعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، وهو عبارة على اتفاق بين طرفين المنشأة كمقترض والمستثمر كمقرض، يتعهد فيه الطرف الأول برد المبلغ والفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة.

ويمكن تلخيص المصادر السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): مصادر التمويل طويلة الأجل

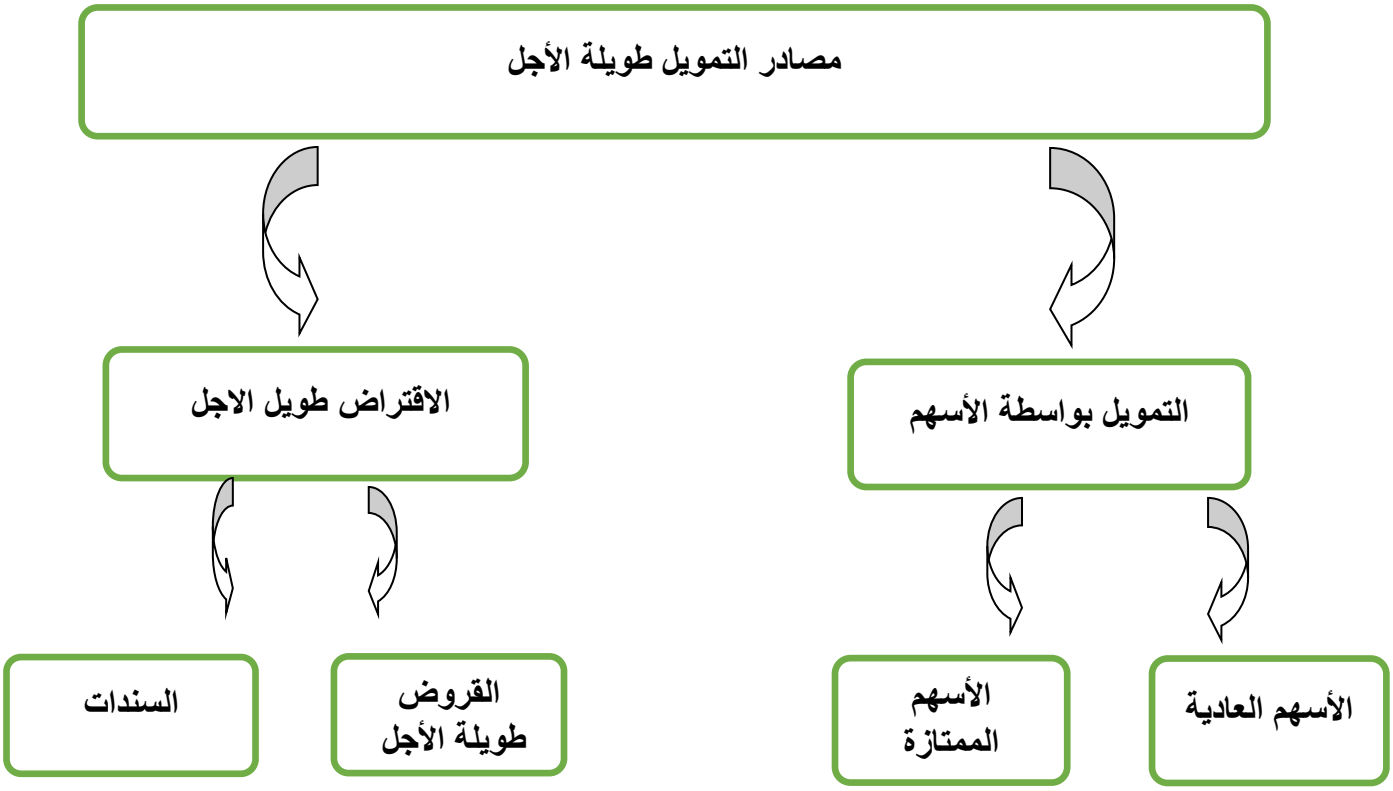

المصدر: من إعداد الباحث

حيث يوضح الجدول أعلاه أبرز مصادر التمويل طويلة الأجل، والتي تتفرع أولا إلى التمويل بواسطة الأسهم الذي يتفرع بدوره إلى الأسهم العادية والأسهم الممتازة، وثانيا إلى الاقتراض طويل الأجل الذي يتفرع إلى القروض طويلة الأجل والسندات.

المطلب الثالث: تجارب دولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية، حيث استفادت العديد من الدول من المزايا التي تقدمها هذه المؤسسات في الدول النامية وحتى في الدول المتقدمة، حيث أن نجاح هذه المؤسسات ليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادي للدولة، فهناك دول متخلفة لعبت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في حل العديد من مشاكلها وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تجارب بعض البلدان المصنعة والنامية[1].

1-التجربة اليابانية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نمو وازدهار الاقتصاد الياباني ، حيث استطاعت اليابان منذ الحرب العالمية الثانية أن تختار لنفسها منهجا للتنمية فاتخذت أسلوبا فريدا من نوعه في تنمية قطاع الصناعة، حيث حاولت أن تحتفظ بدور رائد في جميع قطاعات الصناعة، لدرجة أنها أصبحت تتعايش حتى مع المؤسسات الصناعية الكبرى ، وفي هذا الإطار لعبت الكثير من المؤسسات دور المورد الخاص للشركات الكبرى، كذلك لاعتبارها اللبنة الأساسية للصناعات الجديدة، وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بمجموعة من الخصائص يمكن اختصارها في الشكل التالي:

[1]- هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، القاهرة، الطبعة 1 ، 2004، ص: 2015

الشكل رقم(05): خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

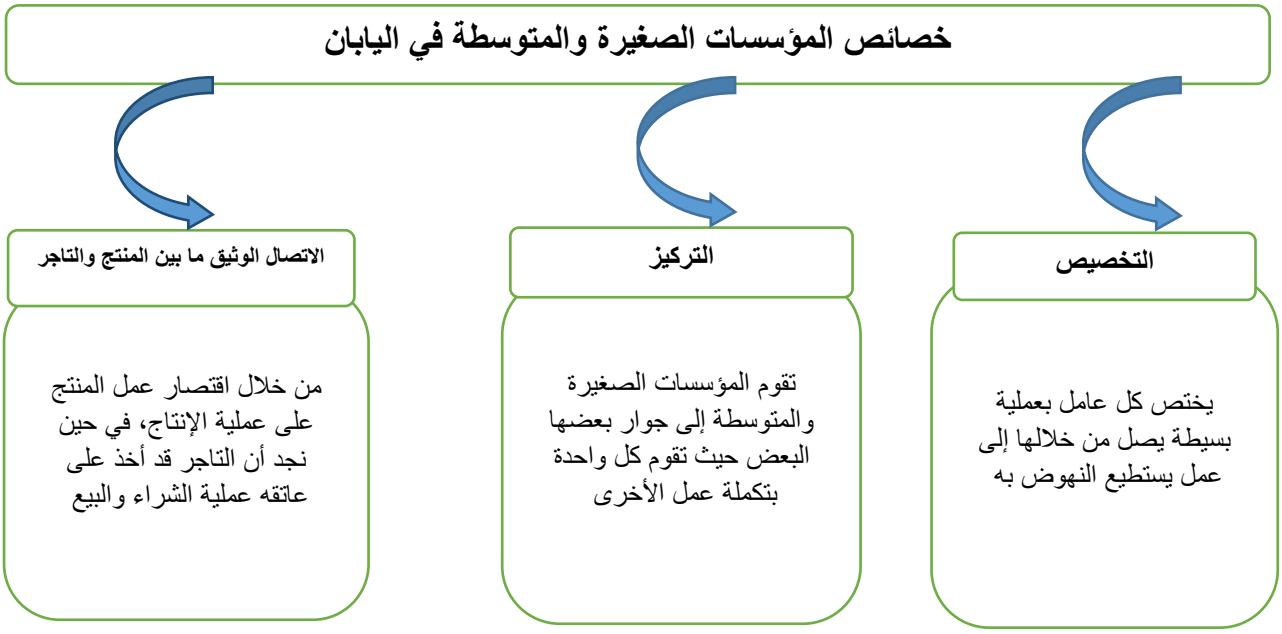

المصدر: سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوريع، الإسكندرية، 1988، ص:55

يبين الجدول رقم (05) أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية، وذلك من حيث التخصيص، التركيز والاتصال الوثيق بين المنتج والتاجر كما هو موضح أعلاه، ومن بين الأسباب أو العوامل التي أدت إلى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان[1]:

*** تقديم برامج ومساعدات في مجال التمويل:**

من بين التسهيلات التي تقدمها هذه البرامج:

- إنشاء مؤسسات تمويلية كوكالة المؤسسات الصغيرة، وبنك تمويل المؤسسات الصغيرة والبنوك التجارية.

- الاعتماد على نظام تمويلي للمؤسسات الصغيرة جدا.

- وضع نظام ضريبي يعمل على تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية من خلال الإعفاءات الضريبية.

[1] فتحي السيد عبده، أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الفلاحية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص157

بالإضافة إلى إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضريبة العمل وضريبة العقارات، وتخفيض الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

وتتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مصادر للتمويل من خلالها سيكون الحصول على التمويل سهلا وبالتالي ضمان حياة أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-**البنوك التجارية:** من خلال تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب-**هيئات التمويل الحكومية:** وأهمها هيئة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئة التمويل الوطنية .... الخ

ج- **هيئة التمويل الشعبية:** وذلك من خلال تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الظروف الطارئة وعند الضرورة.

د- مؤسسات ضمان القروض

**** وجود فكر وفلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمؤسسات:***

هناك فكر وفلسفة واضحة منذ بداية إعادة بناء الاقتصاد الياباني، تركز على أهمية تشغيل أكبر قدر ممكن من القوى العاملة اليابانية وذلك لزيادة معدلات الإنتاج والدخول ، ومن ثم فإن الفلسفة الاقتصادية تعتبر بأن كل فرد يمكن له أن يمثل جانبين ، أولهما جانب الإنتاج من خلال عمله، وثانيهما جانب الاستهلاك والادخار وذلك من خلال دخله ، وبالتالي فإن زيادة القوى الشرائية في السوق اليابانية كانت تعتمد بالدرجة الأولى على زيادة الإنتاج، التي تعتمد بدورها على توجيه القوى العاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهكذا تمكنت اليابان من زيادة الإنتاج واستمراريته في الأمد الطويل.

*** وجود سياسات خاصة بتحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

وذلك من خلال عقد برامج يمكن من خلالها تحديد القطاعات الصناعية التي تحتاج هذا التحديث، ومن ثم اتخاذ التدابير والسياسات اللازمة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تحسين هياكل الإنتاج فيها، حيث عادة ما تقترن سياسات التحديث هذه بتحديث الآلات المعدات من جهة وتسهيل الإجراءات الإدارية والقوانين المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، بالإضافة إلى الاهتمام بالرقابة على تحقيق الجودة، وتنشيط الطلب على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

من بين مؤشرات اهتمام اليابان بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صدور التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطتها، ومن أهم هذه القوانين، القانون الصادر عام 1963 والحامل لرقم 154، هذا الأخير الذي أعطى تعريفا موحدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما صيغت في ظله السياسات التي أعطت الأولوية لحل المشكلات المالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار الدعم الفني تم إنشاء نظام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية، وتشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية، وهكذا نجد بأن اليابان تعطي أولوية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها تعتبرها بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الياباني.

***2*-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية[1]**

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لمنحها دورا أكبر في التنمية الاقتصادية، حيث اعتمدت هذه السياسة على جملة من المحاور يمكن حصرها فيما يلي:

*** وضع نظام تمويلي من أجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

وذلك من خلال منح أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قروضا ميسرة، وإنشاء شركات متخصصة لإقراض هذا النوع من المؤسسات.

*** منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعفاءات ضريبية:**

حيث نص قانون 1981 على ضرورة تخفيض ضرائب الدخل على الإرادات، ليصل إلى 2%في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- هالة محمد لبيب عنبه، مرجع سابق، ص: 229.228

*** إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1993 يعرف باسم: "الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة":**

حيث يعتبر الجهاز بمثابة الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة الوطنية لإقامة وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالتالي يمكن اعتباره إحدى الوسائل الفعالة لزيادة معدلات الإنتاج.

*** المنظمات الحكومية:** وذلك من خلال:

– إدارة المؤسسات الصغيرة: بتوفير المساعدات اللازمة للحصول على التمويل وتحقيق الاتصال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات الحكومية.

– مراكز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتقوم هذه الأخيرة بتقديم مساعداتها في شكل استثمارات وتدريب وتخطيط وتقديم معلومات وفرص

*** رابطة خدمات الإداريين:**

وهي تعمل جنبا إلى جنب مع الجهتين السابقتين بشكل تطوعي، نتيجة السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تزايد عدد المؤسسات الأمريكية المصدرة، وذلك نتيجة توفر البيئة الملائمة ومن ثم تعددت المساهمات الإيجابية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الأمريكي، وخاصة في مواجهة أهم عقبة تواجه النمو الاقتصادي وهي البطالة.

***3*–التجربة الهندية:**

عمدت الحكومة الهندية أمام الفائض السكاني الذي تعاني منه الهند، والذي ولد بصورة أساسية أزمة البطالة، إلى تشجيع المبادرة الفردية لسكانها، حيث دعمت إنشاء المؤسسات الصغيرة إدراكا منها بقدرة هذه المؤسسات على امتصاص البطالة، وتكثيف الشغل في الهند، حيث اعتبرت هذه المؤسسات بمثابة حافز قوي وعامل أساسي لتحقيق التوازن الاقتصادي الريفي، ومن ثم عملت جاهدة على تطويرها وتوسيعها، كما عمل معهد الهند للتكنولوجيا مع الاتحادات الصناعية على تدريب الكوادر على ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم [1].

[1]– فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 –2007، ص: 279

ويمكن توضيح المقومات الأساسية لنجاح الهند في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[1]:

***إتباع سياسات لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وذلك ضد منافسة المؤسسات الكبيرة أو الأكثر تقدما.

***البرامج والمساعدات في مجال التمويل:**

وذلك من خلال تقديم مساعدات كمنح إعفاءات ضريبة على الاستثمارات في التجهيزات والآلات في المؤسسات الصناعية الصغيرة، وتقديم منح تمويلية من أجل شراء الآلات المحلية، ومنح خاصة لبناء المصانع بالمدن الصناعية، وإتباع نظام لضمان القروض التي تحصل عليها هذه المؤسسات وذلك لمواجهة الخسائر المحتملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل لهذا النوع من المؤسسات.

***إنشاء برامج معينة وتقديم مساعدات خاصة في مجال التسويق:**

وذلك من خلال إعطاء الأولوية في شراء منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة معارض متنقلة ومكاتب خاصة للترويج للبضائع والسلع وتقديم المساعدات النقدية وتنمية ودعم أنواع معينة من الصادرات.

***إنشاء مجمعات صناعية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

في سنة 1957 قامت الحكومة الهندية بتنفيذ برامج المجمعات الصناعية، حين وقع عبء إنشاء هذه المجمعات على الحكومة، ليتجه حديثا نحو الجهود الذاتية، وكل ذلك كان من أجل تطوير هذه المؤسسات للحد من ظاهرة البطالة.

***إنشاء أجهزة وقنوات تنظيمية:**

مهمتها الإشراف على رعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه الهياكل التنظيمية نجد:

– مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]– نادية قويقح ،" **إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص:48

- معهد تدريبي لخبرات التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1960.

- منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القومية 1955.

4-التجربة البرازيلية[1]:

استمرت السلطات البرازيلية في تقديم إجراءات الدعم والتشجيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد سنة 1982، حتى أصبحت تعتبر بمثابة العمود الفقري للسياسة المتبعة، والمحرك الأساسي للاقتصاد البرازيلي، الشيء الذي أعطى ثماره تدريجيا وأصبحت البرازيل بعدما كانت تعتبر من الدول التي تعاني في سنوات الثمانينات، إلى دولة ذات مكانة اقتصادية عالمية.

5-التجربة الإيطالية[2]:

تعتبر التجربة الإيطالية من بين التجارب الدولية الناجحة في إطار تنشيط وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر اقتصادها من أقوى وأضخم الاقتصاديات العالمية على الرغم من أن هذا الاقتصاد الضخم يعتمد أساسا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أثبتت أن الوصول إلى التنمية الاقتصادية ليس فقط من خلال المؤسسات الضخمة والكبرى.

ويمكن حصر أهم مقومات نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية فيما يلي:

- تتميز سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية بالمرونة والديناميكية، وذلك من خلال فتح أبوابها لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

-تقسيم عملية الإنتاج إلى عدة مراحل موزعة على كل مجموعة من المؤسسات، وهوما يضمن التقارب والتنسيق فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- سعد عبد الرسول محمد، مرجع سابق، ص: 67

[2]- لخلف عثمان، مرجع سابق، ص: 94-95

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة ومتكاملة فيما بينها.

-اهتمام الحكومة الإيطالية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع أهداف واستراتيجيات، قوانين، آليات وتشريعات داعمة لها، حيث نذكر من بين تلك الأهداف:

* التحسين الهيكلي للمناطق التي تعاني من معدل نمو منخفض.
* التدريب المهني للشباب والعاملين.
* تنمية وتطوير المناطق الريفية.

- تقديم الدعم المالي والتسهيلات اللازمة لزيادة تواجد تلك المؤسسات في السوق.

- تنوع الجهات والهيئات المسؤولة عن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نذكر من بين تلك الهيئات:

* وزارة الصناعة.
* وزارة البحث العلمي.
* وزارة التجارة الخارجية.

-توفير البيئة القانونية اللازمة من خلال الاهتمام بالجانب التشريعي.

وهكذا كانت ولا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية محل اهتمام من العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية، نظرا للأهمية والمكانة التي تحتلها ودورها الذي تشغله في دعم التنمية الصناعية، حيث أصبح الاقتصاد الإيطالي بواسطتها يتميز بتكلفة عمالة عالية، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى بات من أهم وأقوى الاقتصاديات العالمية.

خاتمة

عرف الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا واضحا، فأصبح الاهتمام به وتنميته ضرورة لبلوغ النمو الاقتصادي، ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الشكل الجيد للاستثمارات في الجزائر، ولها دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس تم الوقوف في هذا الفصل على الأسس النظرية المتعلقة بهذا الموضوع.

حيث تم الوصول إلى أنه موضوع واسع ولا يمكن حصره بسهولة، حيث يختلف مفهومه باختلاف درجة النمو الاقتصادي من جهة، واختلاف حجم وطبيعة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى ، ويستحوذ على خصائص معينة تميزه عن غيره من المؤسسات، ويعاني من مشاكل تقف عقبة أمامه ، بالرغم من جهود الدولة المبذولة لترقيته، وبالرغم من أهميته والدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والرامي إلى تحقيق الكثير من الأهداف التي من شأنها أن تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على غزو الأسواق المحلية والوطنية وحتى الخارجية.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي

- المفاهيم والنماذج -

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تقدير وقياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، إذ يمثل أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية ، ويعتبر بمثابة المرآة العاكسة لوضعية أي اقتصاد كان، وذلك لأن قوة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي تظهر من خلال معدلات النمو، وقد حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام كبير خاصة عند الدول النامية فبحثوا في معرفة أنواعه مصادره وطرق قياسه، ولعل ظهور النمو الاقتصادي الحديث يعود إلى عوامل تاريخية منبعها المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من أدم سميث ، دافيد ريكاردو وتوماس مالتوس، والنظرية الكينزية التي عبر عنها كل من هارود و دومار في نموذجيهما ،في حين الفكر الجديد لتفسير النمو الاقتصادي يرتبط بنموذج سولو والنماذج التي أتت بعده.

ومن أجل تحديد تفسير وتعريف النمو الاقتصادي سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث سيتم التركيز في المبحث الأول على مفهوم النمو، عوامله وتكاليفه، أما في المبحث الثاني على كل من التفسير الكلاسيكي والكنزي للنمو الاقتصادي، في حين سيتضمن المبحث الثالث التفسير النيوكلاسيكي والذي يضم نموذج سولو ونموذج شومبيتر، وسيتضمن المبحث الرابع التفسير المعاصر الذي يضم نظرية النمو لروستو ونظريات ونماذج النمو الداخلي.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي مفهومه، قياسه وتكاليفه

تعتبر المواضيع التي اهتمت بالنمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تمت مناقشتها من طرف الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم، ونظرا لما يثيره النمو الاقتصادي من جدل كبير من حيث المفاهيم المرتبطة به وسبل تحقيقه، فإنه سوف يتم الوقوف على هذه المفاهيم في المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، حيث كان محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، وهو ما يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها هذا العنصر من عدة جوانب.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه

1-تعريف النمو الاقتصادي: تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، حيث عرفه بعض الاقتصاديون كما يلي:

- **تعريف "جون ريفوار"**[1]: يقصد بالنمو الاقتصادي تحول الاقتصاد تدريجيا بزيادة الإنتاج والرفاهية.

- **تعريف "بونيه"**[2]: يعتبر النمو الاقتصادي عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة.

- **تعريف "جون أرو"**[3]: يعرف النمو الاقتصادي على أنه زيادة إنتاج الفرد للسلع والخدمات بصفة مستمرة في محيط اقتصادي معين.

-**تعريف "فيليب بيرو"**[4]: النمو الاقتصادي هو الارتفاع المسجل لمتغير اقتصادي (الناتج الصافي الحقيقي) خلال فترة زمنية معينة (سنة) أو لفترات متعاقبة.

-**تعريف "كوسوف"**[5]: يعبر النمو الاقتصادي عن التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي كما يلي:

---

[1] - Jean Rivoire, L'économie de marché, Alger, 1994, P : 80.

[2]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،1999، ص:39.

[3] - Jean Arrous, les théories de la croissance, paris, 1999, P : 09.

[4]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق ، ص : 40.

[5]-نفس المرجع السابق، ص: 41.

يعبر النمو الاقتصادي عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة معينة وخلال فترة محددة (سنة[1] ، كما يعبر عن مختلف التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلالها، ذلك أن زيادة نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات، سوف تؤدي لا محالة إلى زيادة معدلات النمو في الدخل الوطني، كما أن انخفاض هذه النسبة سوف يؤدي إلى انخفاض النمو في الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي[2].

ويقصد بالنمو حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الأَمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني، الناتج الوطني، العمالة، الاستهلاك، الادخار وتكوين رأس المال، وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للأفراد.

حيث: **متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي/ عدد السكان**

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يعكس متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع، ولا يقصد به مجرد الزيادة في الدخل الكلي الوطني أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد يتمثل في زيادة متوسط نصيبه من الدخل الكلي[3]، وهذا لا يتحقق إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدل الزيادة في عدد السكان، وفي حالة تساوى المعدلين سوف يظل نصيب الفرد من الدخل الكلي ثابتا، وسوف لن يتغير مستوى معيشته، وبالتالي لا يوجد نمو اقتصادي.

وبناء على ذلك يكون[4]:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو في الدخل الوطني –معدل النمو لسكان

كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، ذلك أن الدخل النقدي يعكس ما قد يحصل عليه الفرد من عدد الوحدات النقدية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها[5].

---

[1] - A.V.Sarkan**, poverty illeviation towards sustainable développement**, revue économie et management, université de Tlemcen, N°02, mars 2003, P : 113.

[2]- عريقات حربي، محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر**، الأردن ،2006 ، ص:268.

[3] –عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص11

[4]– السريتي محمد، نجا علي عبد الوهاب، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص:339.

[5]– عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص:11.

في حين يكون:

الدخل الحقيقي= الدخل النقدي /المستوى العام للأسعار

ويعبر الدخل الحقيقي عن كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، ففي حالة ما إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) انخفض الدخل الحقيقي للفرد، وتدهورت مستوى معيشته، أما إذا زادا بنفس المعدل فسيظل الدخل الحقيقي ثابتا وبالتالي يكون:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

وبهذا يكون النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة عارضة أو مؤقتة، يتصف بصفة الاستمرارية والديمومة، حيث لا يمكن القول عن النمو العابر وغير المستديم في الناتج المحلي الإجمالي بأنه نمو اقتصادي، ولابد أن تكون الزيادة في الدخل الوطني على المدى الطويل، ولا يجب أن تختفي بمجرد زوال الأسباب، ومثال ذلك: الإعانات المقدمة من طرف الدول الغنية للفقيرة، والتي تؤدى إلى زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد لمدة عام أو عامين، والتي لا يمكن اعتبارها نموا اقتصاديا لأنها زيادة مؤقتة لا أكثر، كما أن الزيادات التي تطرأ على أسعار بعض السلع لأسباب مفاجئة وعارضة كالحروب أو الظروف الطبيعية مثلا، ليست بنمو اقتصادي بل هي مجرد نمو عابر ولا يمكن اعتباره نموا بالمفهوم الاقتصادي.

ويعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي وذلك من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي إلى مفهومين[1]:

***الناتج الداخلي الخام:**

يعبر الناتج الداخلي الخام عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، من طرف عوامل الإنتاج المقيمة المكونة من عوامل وطنية وخارجية.

[1]- بودخدخ كريم، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001- 2009** " ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص: 68

***الناتج الوطني الخام:**

يعبر الناتج الوطني الخام عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية الموجودة في الاقتصاد المحلي أوفي الخارج.

وعلى هذا الأساس يختلف الناتج الداخلي الخام عن الناتج الوطني الخام في الفرق بين عوامل الإنتاج من وإلى الخارج، ذلك أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بالتغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي الخام، عادة ما يعبر عن درجة تطور حجم الناتج في الاقتصاد المحلي، وبالرغم من ذلك فهو مقياس غير كاف لحجم الناتج في الاقتصاد المحلي، ولعل ذلك يعود إلى كون الناتج الداخلي الخام يهمل قيمة السلع والخدمات المتعامل بها على المستوى العائلي وعلى مستوى الأصدقاء، ويهتم فقط بقياس قيمة السلع والخدمات التي تباع وتشترى وبصفة قانونية ، في حين لا يقيس تلك المتداولة في إطار الاقتصاد الخفي ، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار حجم الخدمات والسلع المنتجة في المزارع والمستهلكة من طرف الفلاحين ، وهو ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم الناتج القومي.

وبالرغم من ذلك يبقى النمو الاقتصادي متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام، ويعبر عن التوسع الاقتصادي، لذلك ارتبط مفهومه بالناتج الحقيقي الخام، لطالما عبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي رغم النقائص الذي ينطوي عليها، حيث أنه يحظى بأهمية كبيرة كمتغير اقتصادي شامل وذلك من خلال ما يلي[1]:

- يعبر الناتج الداخلي الخام عن إنتاجية كل من عاملي العمل ورأس المال ومدى تطورها.

- يبين مدى مساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي.

- يعبر عن مدى إمكانية فرص العمل والتقليل من حجم البطالة.

- يعطي السلطات العمومية صورة عن مدى إمكانية التوسع في الضرائب، والاقتطاعات الإجبارية اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة.

- يعتبر بمثابة تراكم للثروة وضمان على الأمد الطويل.

[1]- بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص: 71

2-أنواع النمو الاقتصادي[1]:

ينقسم النمو الاقتصادي إلى ثلاثة:

أ-النمو التلقائي أو الطبيعي (Spontaneous Growth)

ب-النمو العابر (Transit Growth)

ج-النمو المخطط (Planned Growth)

أ-النمو التلقائي (الطبيعي):

يقصد به ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية، ويعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويحدث النمو الطبيعي في شكل عمليات موضوعة في مسارات تاريخية عبر الزمن، وذلك بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية كما يلي[2]:

*** المرحلة الأولى:**

تميزت هذه المرحلة بالتقسيم الاجتماعي للعمل، وذلك بالانتقال من الزراعة فالصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

*** المرحلة الثانية :**

تميزت بالتراكم الأولي لرأس المال، وارتكزت أولا على خدمة التجارة للدولة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الصناعة.

*** المرحلة الثالثة:**

تميزت هذه المرحلة بسيادة الإنتاج السلعي، وتوسع عملية الإنتاج ليس بغرض الاستهلاك الذاتي، وإنما بهدف المبادلة في السوق وتحقيق المداخيل، وهو مما دفع إلى نمو المجتمعات تاريخيا.

---

[1] حبيب كميل، البني حازم، **دراسات في الانماء و التطور**، لبنان، 1997، ص17

[2]- كامل رشيد علي التل،"**أثر التعليم على النمو الاقتصادي - حالة الأردن -**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، 1991، ص: 42.

*** المرحلة الرابعة:**

تميزت هذه المرحلة بنشوء سوق محلي مع محاولة الارتقاء لقيام سوق وطني واسع.

وقد اتبعت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا النمط منذ الثورة الصناعية، حيث استطاعت شرارة النمو أن تنتقل بسرعة من قطاع إلى آخر بعيدا عن تدخل الدولة، حيث تقوم قوى الطلب والعرض بتوفير كل ما يتطلب من تغيرات من أجل نمو الاقتصاد وتنميته، في حين لم تتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى نظام رأسمالي في المجتمعات النامية، ولعل ذلك يرجع إلى التحصيل الجزئي للعمليات السابقة، أو نتيجة لعدم تفوق الإنتاج السلعي وعدم سيادته.

ب-النمو العابر:

يعرف النمو العابر على أنه نمو لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، حيث أنه يظهر بمجرد ظهور عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، كما أنه يظهر نتيجة لوجود مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تختفي بنفس السرعة التي ظهرت بها، وينتشر هذا النوع من النمو بصفة كبيرة في الدول النامية.

ج-النمو المخطط:

يعتبر النمو المخطط والنمو الطبيعي بمثابة نمو ذاتي الحركة عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، ويحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع ، ويتوقف النمو المخطط من جهة على قدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، ومن جهة أخرى على فعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط بمستوياته ، ويعتبر التخطيط الاقتصادي نهجا علميا حديث النشأة نسبيا، وأصبح نشاطا واسعا تمارسه العديد من الدول من أجل تحقيق التنمية ، كما سعت الدول الرأسمالية الكبرى إلى تعظيم استفادتها من بعض أساليب التخطيط، لرسم سياسات الطلب الفعال وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[1]:

ينحصر مفهوم النمو الاقتصادي أساسا في عنصرين السكان والموارد المتاحة، حيث يفترض النمو الاقتصادي زيادة متناسبة في العنصرين السابقين، شرط أن تفوق الزيادة النسبية في الموارد المتاحة زيادة السكان.

في حين ينحصر مفهوم التنمية الاقتصادية في مدى الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد، إلى هيكل يسمح بأقصى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، وبمعنى آخر الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات المتوفرة من خلال إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.

وسنعرض فيما يلي أقوال بعض الاقتصاديين فيما يخص التفرقة بين المصطلحين كما يلي[2]:

- قول بونيه:

النمو الاقتصادي عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، والتنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، وإجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

- قول جور- كوستون:

تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار، في حين نظريات التنمية تركز على الموازنة بين رأس المال والزيادة السكانية.

- قول أورسولا- هيكس:

ينطبق مفهوم النمو على البلدان المتقدمة اقتصاديا، والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالا شبه كامل، أما مفهوم التنمية فيتعلق بالبلدان المتخلفة التي تملك الإمكانيات ولم تقم باستغلال مواردها.

---

[1] بالاعتماد على:

- زروني مصطفى، " **النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2000، ص:09.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية و تطبيقية**- ، مصر، 2000، ص: 55

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 40

- قول شومبيتر:

النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل للزيادة الكمية للموارد، أما التنمية فهي تغير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة.

تتضمن التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء جملة من التعديلات الهيكلية في بنيان المجتمعات، حيث أنها تنطوي على عكس النمو حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل، وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن وضع التعريف التالي[1]:

يعتبر النمو أقل شمولا من مفهوم التنمية الاقتصادية التي عادة ما تشمل النمو وما يحدث في جميع جوانب الحياة الاقتصادية على مختلف صورها وأشكالها، ويقصد بالنمو الاقتصادي العملية الطبيعية التلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة كالنمو السكاني مثلا، عكس التنمية التي تعتمد أساسا على الجهد المنظم، فضلا عن إدارة وتخطيط سليم وذلك من أجل حصول عملية التغيير عبر ذلك، بغض النظر على نوع التغيير إذا كان اجتماعي أو اقتصادي، والمهم أن يكون تغييرا نحو الأفضل يحقق الرفاهية ويلبي حاجيات السكان الضرورية[2]، كما أن يتعلق النمو الاقتصادي بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي في حين تتجاوز التنمية الجانب الكمي لأن تشمل التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع.[3]

وعلى هذا الأساس نجد بأن التنمية لا يمكن أن تتوافق مع النمو بأي شكل من الأشكال، ذلك أن التنمية عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية بيئية شاملة، ولا يمكن لها أن تنحصر في النمو المادي فقط.

---

[1]- نصر عارف، **في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها**، مجلة ديوان العرب، القاهرة،2008 ، ص:03.

[2] -P.Dallence, L .Lecru, **croissance et mutations de L'économie mondiale de puis 1945, 1999**, P : 152.

[3]: Alina-Petronela Haller, **Concepts Of Economic Growth And Development Challenges Of Crisis And Of Knowledge**, Economy Transdisciplinarity Cognition Journal, Vol 15, Issue 1/2012, Romania, p 66.

وهناك فرق بين النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة الإنتاج الإجمالي أو متوسط دخل الفرد، وبين التنمية بمفهومها الشامل، والتي تكون مرفقة بجملة من التغيرات الهيكلية خلال فترة زمنية طويلة في جميع النواحي.

وهكذا نجد بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يختلف كثيرا عن مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن هناك فوارق كثيرة بينهما، وتعتبر التنمية أوسع من النمو ولها أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم وخاصة الدول النامية[1].

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

هناك جملة من المقاييس المعبرة عن التغير في حجم النشاط الوطني الذي يعكس النمو الاقتصادي منها[2]:

1-المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي:

لعل من أهم وأبرز الأساليب المتاحة للتقدير تتمثل في قياس معدلات النمو، من خلال تحويل كل من المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وذلك بعد إجراء التعديلات اللازمة، والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم ونسب التحويل بين مختلف العملات، بالإضافة إلى محاولة وضع نظام محاسبي موحد تأخذ به الدول كافة بغية تيسير التعامل مع مختلف البيانات الاقتصادية المنشورة.

ومن بين الأسعار المستخدمة في قياس قيم معدلات النمو نجد:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

إن قياس النمو الاقتصادي عادة ما يكون باستخدام البيانات المنشورة سنويا، ومن خلال العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة من الزمن، أين يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.

لكن مع ظهور التضخم استدعت الضرورة حساب معدلات النمو من خلال الأسعار الثابتة.

---

[1]- الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر، مصر،2008، ص:05.

[2]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص:118.

ب-معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

بارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي، أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل، الأمر الذي استدعى تعديل البيانات بالاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار وتقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، ويكون ذلك في حالة قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

جـ-معدلات النمو بالأسعار الدولية:

غالبا ما يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، بدلا من استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية المقارنة، وعلى هذا الأساس تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

2-المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الناتج الوطني أومن الدخل الوطني، من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان ذلك بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات نمو السكان في الدول النامية، والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج، ولكن وفي مجال الخدمات فلقد تم الاعتماد على مقاييس أخرى تعبر عن النمو الاقتصادي، وذلك نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية كمثال على ذلك عدد الأطباء لكل ألف نسمة

3-مقارنة القوة الشرائية:

اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يستخدم القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، ويقصد به حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية، مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان أخرى ، حيث كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب معيار التقدم، وذلك وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي ، حيث تربط تلك الطريقة بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار ، وبالرغم من ذلك لم تقم المؤسسات الدولية بالأخذ بهذه الطريقة، وذلك لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.

المطلب الثاني: عوامل وتكاليف النمو الاقتصادي

يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل أساسية نذكر من بينها:

الفرع الأول: عوامل النمو الاقتصادي:

تعتمد العملية الإنتاجية على استعمال العديد من العوامل والتي توضع في شكل مجمعات أو تركيبات بنسب عقلانية مختلفة، تضمن مستويات من الإنتاج، حيث بإمكان أي مجتمع أن يرفع من الناتج الذي هو عبارة عن حاصل عملية الإنتاج، سواء من خلال زيادة الموارد المستخدمة، أوعن طريق تحسين إنتاجية هذه الموارد، أو استخدام تقنيات حديثة وتبني نظم إدارية وسياسات حكومية أكثر فعالية.

وعلى هذا الأساس تعمد محددات النمو الاقتصادي لإظهار عوامل الإنتاج الرئيسية حسب مختلف التركيبات، لضمان نمو ثابت ودعم المجتمعات الاقتصادية في المدى الطويل، وعليه يركز النمو الاقتصادي على العوامل التالية:

1-العمل[1]:

يعتبر العمل عنصر من العناصر الأساسية في زيادة الإنتاج، وبالتالي معدلات نمو الناتج القومي، ويمكن وصفه على أنه كل ما يمكن للإنسان أن يبذله من مجهودات في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية حاجياته، كما يمكن اعتباره عاملا من العوامل المؤثرة في عملية الإنتاج، حيث تعمل الزيادة السكانية على ارتفاع حجم العمالة النشطة، التي تؤدي بدورها إلى زيادة عدد ساعات العمل، الأمر الذي ينتج عنه نمو في حجم الناتج نتيجة زيادة مساهمة هذا العنصر في العملية الإنتاجية.

ويجب التركيز في هذا المجال ليس فقط على حجم القوى العاملة، وإنما أيضا على نوعية العمل، حيث عادة ما يعتبر التحسين المستمر في نوعية عنصر العمل من تعليم، تدريب وتأهيل من العناصر الهامة في زيادة إنتاجيته.

وتبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعكس حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة، فان ارتفاع عنصر العمل بمقدار (ΔL)، سوف يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بالمقدار:

$$PML \cdot \Delta L$$

[1]- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، القاهرة، 2001، ص :34.

حيث:

PML: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

مثال عددي: نفترض أن: **PML= 4** ، و **ΔL = 12** نجد:

$$\Delta Y = PML . \Delta L$$

$$\Delta Y = 4 . 12$$

$$\Delta Y = 48$$

وهذا يعني أنه كلما زاد عنصر العمل بـ 12 وحدة زاد الناتج بـ 48 وحدة.

2-رأس المال[1]:

يقصد برأس المال جميع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة ما، ويتكون من آلات تجهيزات مباني وأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في العملية الإنتاجية، وتتمثل مصادر تمويل رأس المال في كل من الادخار الذي يحول إلى استثمار يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل، أو تمويله من خلال الاقتراض بأشكاله الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهوما يكون له دور كبير في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تعمل بدورها على تسريع وتيرة العملية الإنتاجية.

وينقسم رأس المال إلى قسمين رئيسين هما[2]:

- رأس المال المادي (PHYSICAL CAPILAL)

- رأس المال البشري (HUMAN CAPILAL)

ومن بين أشكال رأس المال المادي نذكر المصانع، الآلات، المعدات، الأدوات وغيرها... في حين يمثل رأس المال البشري استثمار العنصر البشري في التعليم والتدريب والتكوين في العمل، للحصول على أكبر ناتج في عملية الإنتاج باستخدام نفس المستوى من رأس المال.

وحتى يؤدي رأس المال المادي والبشري على حد سواء دوره في النمو الاقتصادي، لا بد من أن يسبقه استثمارات في البنى التحتية، من أجل تسريع العملية الإنتاجية كإنشاء الطرق والسكك الحديدية، إقامة السدود وحفر القنوات وغيرها...

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان دار الكتاب العالمي،2006، ص107

[2]- كامل رشيد علي التل، مرجع سابق، ص: 45

ولعل أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج تبرز في:[1]

إذا كانت **ΔK** تمثل التغير في مخزون رأس المال، و**PMK** تمثل الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال، فإن زيادة المخزون من رأس المال بالمقدار **ΔK** يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار **ΔK . PMK**

وللتوضيح أكثر نأخذ المثال التالي:

مثال عددي: نفترض أن الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال **PMK=0.4** ، وأن التغير في مخزون رأس المال **ΔK=10** فيكون :

$$\Delta Y = PMK . \Delta K \ldots\ldots\ldots (3)$$

$$\Delta Y = 0.4 . 10$$

$$\Delta Y = 4$$

وهذا يعني أنه كلما زاد عنصر رأس المال بمقدار 10 وحدات زاد حجم الناتج بمقدار 4 وحدات.

وفي حالة ما إذا طرأ على العملية الإنتاجية تغير في كل من العمل ورأس المال نحصل على :

$$\Delta Y = (PML . \Delta L) + (PMK . \Delta K) \ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

وبقسمة المعادلة على **(Y)** نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(PML.\Delta L)}{Y} + \frac{(PMK.\Delta K)}{Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(PML.\Delta L)}{Y} . \frac{L}{L} + \frac{(PMK.\Delta K)}{Y} . \frac{K}{K} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 6$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left[\frac{(PML.L)}{Y}\right] . \frac{\Delta L}{L} + \left[\frac{(PMK.K)}{Y}\right] . \frac{\Delta K}{K} \ldots\ldots\ldots\ldots 7$$

ومنه فان معدل النمو الاقتصادي $\left(\frac{\Delta Y}{Y}\right)$ يمثل مجموع التغير في الإنتاجية لكل من عنصر العمل وعنصر رأس المال حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو الاقتصادي

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل التغير في عنصر العمل

$\frac{(PML.L)}{Y}$:نسبة انتاجية عنصر العمل **(PML.L)** إلى حجم الناتج **(Y)**

$\frac{\Delta k}{k}$: معدل التغير في عنصر رأس المال

[1]– بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص ص 80-81

$\frac{(PMk.k)}{Y}$: نسبة إنتاجية عنصر رأس المال **(PMK.K)** إلى حجم الناتج **(Y)**

وإذا كانت **α:** نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج فإن: **(1 − α)** تمثل نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج وعلى هذا الأساس نجد:

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\alpha.\frac{\Delta K}{K}+(1-\alpha).\frac{\Delta L}{L}.....8$$

3-التطور التكنولوجي أو التقني[1]:

يتمثل في جميع الطرق والتقنيات الحديثة المستعملة في العملية الإنتاجية بغرض إنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من المدخلات، وعلى هذا الأساس فإن التطور التكنولوجي ما هو إلا تدبير سليم وتنظيم جديد للإنتاج، يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة، حيث أنه حتى ولو لم يحصل تغيير في عوامل الإنتاج، وكان هناك تقدم تقني، فإن هذا سوف يؤدي لا محالة إلى زيادة الإنتاج ومنه النمو الاقتصادي[2]، كما تبين دالة الإنتاج التالية:[3]

$$Y=A\ f\ (K.L).....9$$

حيث تمثل **A:** المستوى الحالي للتكنولوجيا

وتبين الدالة أن حجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم العمل ورأس المال، وإنما يمكن لتطور العامل التكنولوجي أن يساهم في زيادة حجم الناتج، وذلك من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، والتي تمثل حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره عنصر العمل ورأس المال.

وعلى هذا الأساس تصبح المعادة (8) من الشكل:

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\alpha.\frac{\Delta K}{K}+(1-\alpha)\ .\frac{\Delta L}{L}+\frac{\Delta A}{A}.....10$$

ومن المعادلة (10) يتضح بأن هناك ثلاثة مصادر للنمو الاقتصادي، وأن نمو الإنتاج يتمثل في مجموع مساهمات العمل ورأس المال، بالإضافة إلى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، أي أن النمو في الناتج القومي الإجمالي هو محصلة النمو في عوامل الإنتاج.

---

[1]- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان، دار الكتاب العالمي، 2006، ص 104

[2]- نفس المرجع، ص 105.

[3]- بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص ص: 81-82

وبالإضافة إلى العوامل السابقة، هناك عوامل أخرى مؤثرة على العملية الإنتاجية، ومن ثم عملية النمو الاقتصادي نذكر من بينها[1]:

1-النظام المالي:

يلعب النظام المالي دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، حيث أنه عادة ما يعتبر مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي وأساسا للتقدم التقني، كما أنه وسيلة لتعبئة المدخرات وأداة لتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2-النظام السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل المؤثرة على عملية النمو الاقتصادي وذلك لتأثيره على الوضع الاقتصادي، حيث أنه يلعب دورا في تحفيز الاستثمارات المحلية، ويعمل على توفير الجو المناسب الذي يمكن من تحقيق نمو اقتصادي مقبول.

3-حقوق الملكية:

يعتبر نظام حقوق الملكية من أبرز محددات النمو الاقتصادي، وذلك لأن توفر القوانين والمراسيم التي تكفل للمنتجين حقوقهم الفكرية يشجع من عملية الاستثمار، ومن تطور العامل التكنولوجي وما يصاحبها من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

4-التضخم:

يعتبر التضخم بمثابة ضريبة على الاستثمار، ويلعب دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، ذلك أن وجوده بمعدلات ثابتة في مستويات منخفضة يقلل من حالة الشك وعدم الاطمئنان في الاقتصاد، ويزيد من كفاءة آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، وارتفاع معدلاته سوف يرفع من معدل الفائدة الاسمي، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي.

[1] - بالاعتماد على:
- بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص: 84.
- عريقات حربي محمد موسى، مرجع سابق، ص ص: 271-272.

5-القطاع العام :

يمثل القطاع العام بدوره أحد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، وذلك بحكم مساهمته في الطلب الفعال، حيث أنه من خلال السياسة المالية للدولة، يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو.

6-العوامل البيئية:

يلعب العامل البيئي دورا هاما في إحداث النمو الاقتصادي، حيث يحتاج هذا الأخير إلى ضرورة وجود بيئة مشجعة على ذلك، وهو ما ساعد دول كثيرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وعلى هذا الأساس يتطلب النمو الاقتصادي وجود قطاع مصرفي يتوافق ومتطلباته ونظام ضريبي يكون بمثابة تحفيز للاستثمارات الجديدة، وآخر قانوني يساعد على إرساء قواعد التعامل التجاري.

7-الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد ما وكذلك نموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية من مياه ومعادن وخصوبة للتربة، وقد تفقد هذه الموارد صفة الطبيعية إذا ما لم يتم استغلالها بشكل جيد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومن ثم سوف يبقى النمو الاقتصادي ثابتا دون تغيير، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون شروط الطلب والتكاليف مشجعة من أجل تحويل الموارد من حالة غير المستغلة (الحالة الطبيعية) إلى حالة مستغلة ولعل ذلك يحتاج إلى ما يلي:

- لا بد من أن يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في إنتاجها كاف لتبرير استغلال هذا المورد.

- لابد أن يكون عرض رأس المال والمهارات الفنية متوفرا بصورة تؤدي إلى تحويل هذه الموارد إلى استعمالات ذات جدوى.

8-الموارد البشرية: من خلال المعادلة:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

يستخلص من المعادلة الأخيرة أن الزيادة السكانية تعتبر من المشاكل الأساسية التي تعترض سبيل النمو الاقتصادي في الدول وخاصة النامية، حيث أنه كما أثبتنا سابق كلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، كلما كانت هناك زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

9-التخصص والإنتاج الواسع:

تبعا لرأي " أدم سميث "في كتابه "ثروة الأمم" يتحدد النمو الاقتصادي لبلد ما بمدى قدراته على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية، وأن تقسيم العمل والتخصص يتحدد بحجم السوق، فكلما كان حجم السوق صغيرا كان تقسيم العمل أقل وتقل معه حجم العمليات الإنتاجية وحجم الإنتاج، كما أنه سوف يتم توجيه معظم الإنتاج إلى الاستهلاك العائلي بدلا من السوق، وكلما زاد حجم السوق والتقدم التكنولوجي زاد مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية وبالتالي زاد حجم الإنتاج وانخفضت التكاليف.

الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي[1]:

تمثل تكلفة النمو الاقتصادي التضحية والضرر الذي يمكن أن يتحمله المجتمع مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

1-التكاليف البيئية والصحية:

لقد أثبتت العديد من الدراسات والتجارب أن النمو الاقتصادي السريع يرافقه تلوث بيئي مرتفع، وذلك لكونه يمثل السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم وخاصة المتقدمة منها، وأيضا الدول التي تتميز بمعدلات نمو مرتفعة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي، الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

حيث أنه ونتيجة عدم توافق مصالح المجتمع من جهة ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى تعظيم الربح، وبغض النظر على الآثار المترتبة على ذلك من جهة أخرى، ساد التوجه في العديد من

[1] - بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص: 85

الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي، والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الآليات والوسائل، ثم وبعد تحقيق معدلات النمو المطلوبة يتم التوجه بعد ذلك نحو العمل على كيفية محو تلك الآثار السلبية التي خلفها النمو الاقتصادي ، وهو أمر غير منطقي، ذلك أنه بإمكان هذا العامل البيئي أن يؤثر على الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والقادمة ، سوءا من خلال الغازات السامة المنتشرة في الجو وما يصاحبها من صعوبة في التنفس ، أومن خلال تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد وبنشاطاتهم الزراعية ، وهو الأمر الذي نشأ عنه ارتفاع كبير في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة العمل بالمبدأ القائل "أنمو أو لا وأنظف أخيرا" ، وهو ما وضحته العديد من الدول خلال الفترة 1970-2002 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(8) معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة ومعدل النمو للناتج الحقيقي:

الدولة	معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة	معدل نمو الناتج الحقيقي
الولايات المتحدة الأمريكية	**%6.23**	**%3.10**
بريطانيا	**%3.91**	**%3.31**
السويد	**%2.92**	**%2.01**
اليابان	**%5.50**	**%3.07**
إسبانيا	**%5.79**	**%3.03**
المانيا	**%4.62**	**%2.52**
النرويج	**%5.82**	**%3.57**

Source.chrictian hagist, who's going broke ? nber wourking paper, N 11833, 2005, p 29

ويوضح الجدول المبين أعلاه ارتفاع معدلات النمو الحقيقي لنفقات الصحة عن معدلات نمو الناتج الحقيقي، وهو ما يثبت الفرضية السابقة، حيث أن الدول التي تكون فيها معدلات النمو مرتفعة سترتفع فيها لا محالة معدلات نفقات الصحة، ونفس الشيء بالنسبة للتلوث البيئي.

2-التضحية بالاستهلاك:

ويقصد بها زيادة التوجه نحو الاستثمار ومنه الرفع من مخزون رأس المال من أجل زيادة الناتج في المستقبل، وبتعبير آخر وقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية، والرفع من حجم الدخل الوطني، وتحصيل معدلات نمو مرتفعة، لابد من التضحية بحجم معين من الاستهلاك في الوقت الحالي بغية تعويضه في المستقبل.

3-التضحية بالراحة الآنية:

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة الموارد الاقتصادية للمجتمع، ويتطلب ذلك زيادة حجم العمالة والحجم الساعي للعمل، حيث تعبر كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل عن التضحية بالراحة الآنية للأفراد، والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل مقابل أجر ما.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى كل من التفسير الكلاسيكي والتفسير الكينزي للنمو الاقتصادي وذلك كما يلي:

المطلب الأول: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك (التفسير الكلاسيكي)

ظهرت النظرية الكلاسيكية مع بداية القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتعود إسهاماتها إلى كل من (ادم سميث) عام 1776، و(دافيد ريكاردو) عام 1817، ثم (توماس مالتوس) عام 1798، وتعتمد أساسا على مذهب الحرية، لذلك عرف النظام الاقتصادي الذي ساد الدول الأوروبية آنذاك باسم (النظام الرأسمالي الحر)، ولعل من أهم الأفكار التي تم تبنيها نجد:

الفرع الأول: تحليل أدم سميث عام 1776:[1]

كان ادم سميث يؤمن بوجود نظام طبيعي يفوق أي نظام آخر من صنع الإنسان، وهوعبارة عن مجموعة من القوانين الطبيعية يمكن للإنسان أن يتطلع عليها، لذلك نادوا بالحرية الفردية، وذلك لاعتقادهم أن الفرد بإمكانه توجيه جهوده إلى ما فيه مصلحته، طالما لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة

[1]- علي لطفي، **النمو الاقتصادي بين المذاهب الكبرى**، دون سنة نشر، مصر، ص ص: 17-18.

الجماعة، ولذلك كان شعار النظرية الكلاسيكية "دعه يعمل، اتركه يمر" ، حيث تعني على الترتيب إطلاق حرية العمل، إطلاق حرية التجارة داخل البلاد وخارجها، وهكذا كان يعتقد ادم سميث أنه طالما كان النظام الاقتصادي نظام طبيعي فهو قادر على تحقيق التوازن التلقائي، وعليه ونتيجة لاعتناق مبدأ الفردية والحرية فلقد طالب وبعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي، لأن ذلك سوف يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية ما هي إلا منظم للحياة الاقتصادية وذلك من خلال ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية، كما كان الاقتصاديون الكلاسيك يؤمنون بالتحليل الاقتصادي على مستوى الوحدة الاقتصادية الصغيرة ومن ثم دراسة العرض الجزئي والطلب الجزئي والثمن والربح "نظرية التوازن الجزئي".

وهكذا اعتبر سميث أبا لعلم الاقتصاد بتأليفه لثروة الأمم عام 1776، حيث ركز على زيادة الإنتاجية[1] وذلك من خلال التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي زيادة الكفاءة وحتى الادخار، وبالتالي الاستثمار فزيادة النمو بشكل مباشر، وهذا ينطبق على الصناعة أكثر منه في الزراعة.[2]

ويرى أيضا أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، وذلك لأن رؤوس الأموال المنتجة المتراكمة ما هي إلا فائض في الإنتاج ويزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهكذا كان يعتقد بأن سر التقدم الاقتصادي يرجع بالضرورة إلى فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، ويرى سميث أن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين نجد أن عملية الإنتاج تقوم على كل من الأرض، العمل ورأس المال، ومن ثم تكون دالة الإنتاج كما يلي:[3]

$$Y = f(K.L.N)$$

حيث:

Y: تمثل الإنتاج

K: تمثل رأس المال

L: تمثل العمل

N: تمثل الأرض

---

[1] Salvadori Niri, The Theory of Economic Growth: a'Classical' Perspective, Edward Elgar Publishing,USA, 2003, p3.

[2]– ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، 2004، ص: 05.

[3]– بودخدخ كريم، "مرجع سابق، ص 05.

كما أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ومن ثم وباشتقاق دالة الإنتاج السابقة بالنسبة للزمن (t) نحصل على:

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} * \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} * \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} * \frac{dN}{dt}$$

حيث:

$\frac{dy}{dt}$: معدل نموالناتج السنوي

$\frac{df}{dL}$: الانتاجية الحدية للعمل

$\frac{df}{dK}$: الانتاجية الحدية لرأس المال

$\frac{df}{dN}$: الانتاجية الحدية للأرض

ويمكن تلخيص أهم تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي فيما يلي:

الشكل رقم (6): تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي

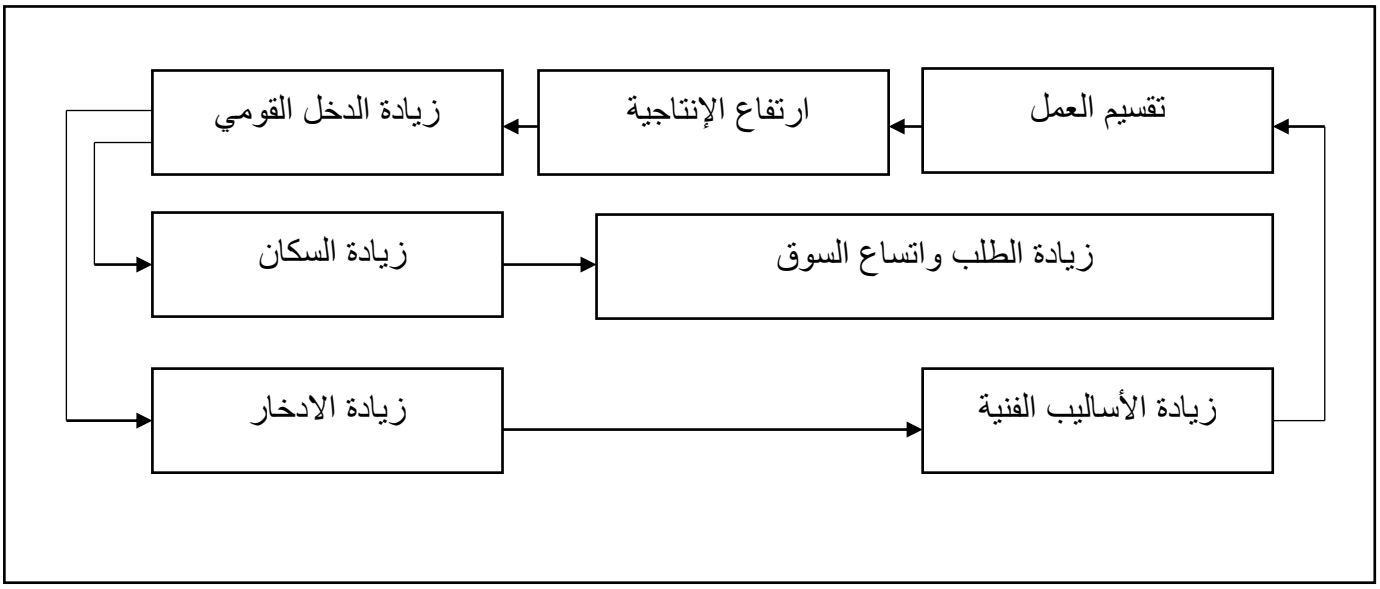

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص63

يتضح من خلال الشكل مسألة تراكم النمو الاقتصادي، وذلك انطلاقا من مبدأ تقسيم العمل، حيث يرى سميث أنه ونتيجة لهذا الأخير ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج خاصة مع توفر رأس المال اللازم، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل والسكان، مما يؤدي إلى زيادة الطلب واتساع السوق، وهكذا يجد

سميث مسألة النمو الاقتصادي مسألة تراكمية، ويرى أن أساس عملية النمو الاقتصادي هو تقسيم العمل الذي تنجر عنه مزايا عديدة أهمها[1]:

1- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.

2- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.

3- انخفاض وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

الفرع الثاني: تحليل "دافيد ريكاردو":

يرى دافيد ريكارد أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية وأساس النمو الاقتصادي، وذلك لكونها تساهم بدرجة كبيرة في توفير الغذاء وموارد العيش للسكان، شرط أن لا يكون معدل نمو هذا الأخير مرتفعا، حيث يعتبر أن حالة الركود أو ما يسمى بالنمو الصفري ترجع بالدرجة الأولى إلى القطاع الزراعي في حالة ما إذا كانت معدلات النمو السكاني في تزايد مستمر، أين تكون المردودية متناقصة[2]، وهكذا اهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، حيث كان مؤمنا بقدرة الإنسان على تعويض تناقص الغلة، ومن هنا فكر في إمكانية استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة في عملية الإنتاج، ولكن وجد بأن ذلك قد يكون ممكنا فقط في القطاع الصناعي على عكس القطاع الزراعي الذي يتسم بتناقص الغلة، وأضاف ريكارد ونقطة هامة أخرى تتمثل في كون أن الزيادة السكانية يمكن لها أن تشكل عائقا أمام تزايد معدلات النمو الاقتصادي، حيث كان يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا مقارنة بالموارد الطبيعية، يحفز المستثمرين على اقتناص فرص الربح وبالتالي زيادة استثماراتهم في القطاع الزراعي، وبالتالي أرباحهم، ما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الإنتاج، الريع، الطلب على العمل، الأجور والنمو السكاني، وهذا ما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء والسكان، وما ينجر عنه من انخفاض في الأرباح والتراكم الرأسمالي، وبالتالي تدهور معدلات الاستثمار التي تنعكس في صورة ركود اقتصادي[3]، ويرى ريكارد وأن المجموعات الاقتصادية تتكون من ثلاث مجموعات أساسية وهي الرأسماليون، العمال، وملاك الأراضي، حيث يلعب الرأسماليون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي من خلال اندفاعهم لتحقيق مستويات عالية من الأرباح ومن ثم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيمكن اعتبارهم الأداة الهامة

---

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 56

[2]- صدر الدين صواليلى، " **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 09

[3]- عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النشر للتوزيع، الاسكندرية، ص: 31

والوسيلة الفعالة من أجل قيام العملية الإنتاجية، في حين يقتصر عمل ملاك الأراضي على توفير أساس عملية الإنتاج ألا وهي الأرض ، أما الدخل الوطني فلقد صنفه ريكارد وأيضا إلى ثلاثة أصناف وهي : أرباح الرأسماليين، أجور العمال، وريوع ملاك الأراضي، وطالما تعتبر الأرباح أعظم هذه الدخول فلقد وجه ريكارد واهتمامه إلى طبقة الرأسماليين وذلك من أجل إعادة استثمار أرباحهم، وبالتالي خلق التراكم الرأسمالي[1].

الفرع الثالث: توماس مالتوس:

يعتبر مالتوس من بين أبرز الاقتصاديون الكلاسيك في دراسة موضوع السكان، حيث ركزت أفكاره على جانبين هما نظريته في السكان[2]، وإصراره وتأكيده على أهمية الطلب الفعال، حيث يعتبر الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، عكس الآخرون الذي استندوا على قانون ساي والعرض يخلق الطلب، ويرى أنه من الضروري أن يتناسب الطلب الفعال مع إمكانيات الإنتاج من أجل الحفاظ على مستوى الربحية، وذلك لأن عدم التوازن بين عرض المدخرات (ادخار ملاك الأراضي) والاستثمار المخطط من طرف الرأسماليين سوف يقلل من الطلب على السلع وبالتالي من الاستهلاك وهذا ما يعيق التنمية[3]، أما فيما يخص نظرية مالتوس للسكان فلقد كان مالتوس متشائما إلى حد بعيد وحاول أن يبرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، حيث كان يعتقد أن السكان يتزايدون بمعدلات أسرع من معدلات تزايد إنتاج الأغذية، وحاول أن يوضح ذلك بلغة الأرقام، فقرر أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية كل 25 سنة، في حين يتزايد إنتاج الطعام بمتوالية عددية خلال نفس الفترة كما يتضح في الجدول التالي:

[1]- بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص:96

[2] Jean Marc Boussard, Malthus avait il raison ?, coure préparatoire pour les controverses Ede .Marcias , France, 2009, p 2,3

[3]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 59

جدول رقم (09): أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي حسب نظرية مالتوس

	اليوم	بعد 25 سنة	بعد 50 سنة	بعد 75 سنة	بعد 100 سنة	بعد 125 سنة	بعد 150 سنة	بعد 175 سنة	بعد 200 سنة
عدد السكان	1	2	4	8	16	32	64	128	256
كمية الغذاء	1	2	3	4	5	6	7	8	9

المصدر: علي لطفي، **النمو الاقتصادي بين المذاهب الكبرى**، دار النشر للتوزيع، الاسكندرية، دون سنة نشر، ص25.

نلاحظ من الجدول أن زيادة السكان تتجاوز معدلات نمو الغذاء، ومن ثم يرى مالتوس بأن كل عدد من السكان يزيد عن هذه الكمية ستكون نهايته الفناء، ويعتقد بأنه في هذه الحالة سوف تتدخل الطبيعة من تلقاء نفسها لحفظ التوازن بين عدد السكان والكمية المتاحة من الأغذية، من خلال انتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات وسوء التغذية لإيجاد حل لهذا الوضع وهذا ما أسماه بـ "العوائق الايجابية"، وهنا يقترح مالتوس ضرورة لجوء الفرد إلى التقليل من النسل وهذا ما أسماه بـ "العوائق الواقعية"[1].

ومن خلال ما سبق يؤكد مالتوس أن النمو السكاني يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال، وأن معدل الادخار سوف لن يؤثر سلبا على تحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي إذا ما لم يؤثر على الاستهلاك ومستويات الاستثمار، وهو ما أسماه بالمعدل الأمثل للادخار، ويمكن تلخيص ذلك في نموذج مالتوس حول النمو الاقتصادي حيث:

[1]- علي لطفي ، مرجع سابق، ص: 25

الشكل رقم (7): نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي

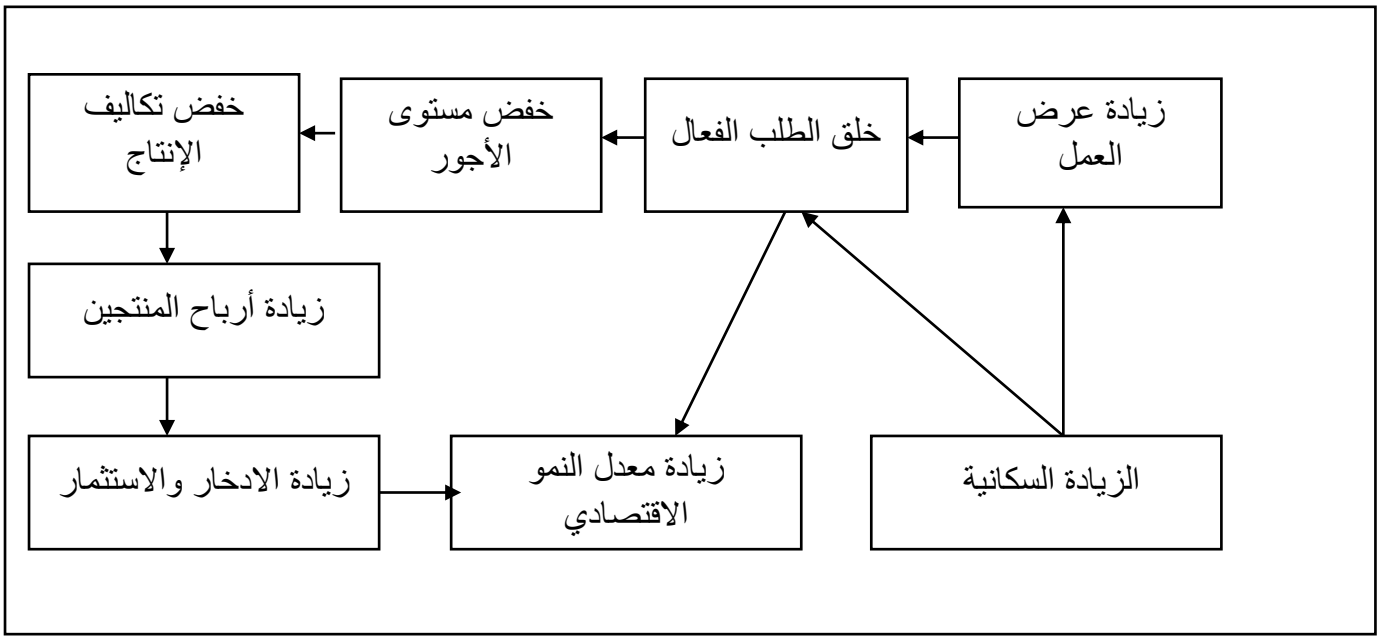

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 63

يخلص نموذج توماس مالتوس إلى أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة عرض العمل، الذي ينجر عنه خفض مستوى الأجور وتكاليف الإنتاج، وزيادة أرباح المنتجين، ما يحفز على الادخار والاستثمار في آن واحد، وهو ما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأفكار التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي، قد ركزت على أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم الفني والزيادة السكانية، حيث أنه إذا سبق التقدم نمو السكان يزيد معدل النمو الاقتصادي، وهذا نظر لأن التقدم التكنولوجي سوف ينجر عنه زيادة التشغيل، الإنتاج والأجور، وهذا ما يجعل الاقتصاد أكثر انتعاشا، ولكن سوف لن يطول ذلك لأن زيادة الأجور سوف تعمل على زيادة السكان من جديد، وهذا ما سوف ينتج عنه موجة جديدة من الركود ثم النمو وهكذا...

وتؤكد النظرية الكلاسيكية على أن التقدم التكنولوجي يعتمد على التراكم الرأسمالي الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح، ويمكن ترجمة ذلك في النموذج الكلاسيكي التالي[1]:

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق: ص: 32

1-**دالة الإنتاج:**

$$O=f(L.K.Q.T).....1$$

حيث:

O: الإنتاج

L: قوة العمل

K: المتاح من الأرض (الموارد)

Q: رأس المال

T: التقدم الفني

حيث تجاهل النموذج عنصر التنظيم، وافترض ثبات المساحة المتاحة من الأرض، وأكد أن ثبات الأرض مع زيادة عنصر العمل سوف يؤدي لا محالة إلى تناقص الناتج الكلي.

2-مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار: $T=T(I).....2$

3-الاستثمار يتوقف على الأرباح: $I=I(R).....3$

حيث:

I: هي الاستثمار الصافي أو الزيادة في الرصيد الرأسمالي

R: العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال)

4-الأرباح تتوقف على المستوى التكنولوجي وعرض العمل: $R=R(T.L).....4$

5-حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور: $L=L(W).....5$

6-الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار: $W=W(I).....6$

علما بأن:

$$O = R + W$$

وأن شرط التوازن في الأجل الطويل هو:

$$W = {}_wL$$

حيث:

w: معدل الأجر الأدنى.

وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي يصبح النموذج الكلاسيكي للنموكما يلي:

الأرباح ← الاستثمار ← رأس المال ← التقدم التكنولوجي ← مستوى الأجور ← قوة العمل ← الأرباح ....

على الرغم من الأفكار التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات لعل من أبرزها، اعتراف الكلاسيك بأن تناقص الغلة لا يمكن أن يلغى بالتقدم الفني[1]، بل يمكن تطبيقه فقط في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة من التقدم التكنولوجي في القطاع الزراعي، الشيء أظهر عكس ذلك في الدول المتقدمة، حيث استطاعت هذه الأخيرة بفضل التقدم الفني، أن تصنع زيادة في الإنتاج الزراعي انجر عنه فائض في المواد الزراعية، تم تصديره إلى الخارج، وهوما أجزم بعدم صلاحية هذه النظرية في البلدان النامية[2].

المطلب الثاني: التفسير الكينزي

اهتم كينز بالنمو الاقتصادي وحاول تفسيره كما يلي:

الفرع الأول: التحليل الكينزي:

ظهرت مسألة الاهتمام بالنمو الاقتصادي خاصة بعدما جاء الركود الاقتصادي خلال الفترة (1930-1939)، أو ما يسمى بالكساد العظيم، حيث استطاعت النظرية الكينزية أن تشكل قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل، وركزت على التحليل على المستوى الكلي عكس التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي، وقد بدأ كينز بمهاجمة قانون ساي للأسواق الذي كان يعتبر أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية، ولقد ساعده في ذلك انتشار البطالة والكساد، نتيجة تراكم المنتجات مع نقص الطلب عليها وقت ظهور النظرية العامة[3]، وتوصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ الطلب يخلق العرض، ومن ثم فان المشكلة تكمن في جانب الطلب وليس في جانب العرض، كما يناقض التحليل التقليدي في مسألة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث يرى ذلك ضرورة لا بد منها من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي كما يؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وركز على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو الاقتصادي، وعارض فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل[4]، حيث أنه مع وجود النقابات

[1]- مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص: 14

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص: 58

[3]- علي لطفي، مرجع سابق، ص: 60

[4]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 43

العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

الفرع الثاني: نموذج Harrods-domar:

يعتبر هذا النموذج من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا، ويرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني "روي هارود" والأمريكي "ايفري دومار" ، وجاء هذا النموذج ليوجه بصفة خاصة إلى الدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، ويهدف إلى تحديد معدل الادخار الأمثل الذي من خلاله يتحدد معدل الاستثمار الضروري، وذلك من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه، ومن ثم فان النموذج يركز على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، ويستند النموذج على عدة فرضيات نذكر منها:

1-الاقتصاد مغلق

2-تساوي الادخار والاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل، فيكون الميل المتوسط للادخار مساويا للميل الحدي للادخار[1].

3-ثبات كل من الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ والمستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة.

ويفترض النموذج أيضا وجود علاقة تربط بين الحجم الكلي لرصيد رأس المال **K** وإجمالي الناتج القومي **Y** .

وتعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج بـ : **معامل رأس المال Capital-out put ratio** ، ونرمز له بالرمز: k

ويمكن ترجمة فرضيات نموذج هارود دومار فيما يلي[2]:

1-الادخار يمثل نسبة من الدخل القومي $S = s * y$.....1

2-الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال $I = \Delta K$.....2

وبما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن:

$\Delta K = k * \Delta y$.....3

[1]- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.ص: 42

[2]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 42

3-الادخار لا بد وأن يتعادل مع الاستثمار **S = I.....4**

من **1** و **2** و **3** نجد:

I = ΔK = k * Δy.....5

ومن ثم : **s * y = k * Δy**

وبقسمة طرفي المعادلة على **y** ثم على **k** نحصل على :

$\frac{s}{k} = \frac{\Delta y}{y}$ **= g.....7**

حيث :

g: تمثل معدل نمو الناتج القومي

***s*:** معدل الادخار

***k*:** نسبة رأس المال /الناتج

وهي المعادلة التي توصل إليها النموذج، والتي تقول أن معدل نمو الناتج القومي يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل رأس المال، ومنه يتضح أن معدل نمو الناتج القومي يتحدد طرديا بمعدل الادخار وعكسيا بمعامل رأس المال، أي أنه يمكن أن يزداد إما برفع نسبة الإدخارات أو بتخفيض معامل رأس المال، وعليه يكون نموذج هارود دومار قد بين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو، ومن ثم فإن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار هو المحدد الأساسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات.

ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج هي قيامه على أساس عدة افتراضات غير واقعية، وهو ما جعل النموذج أكثر محدودية، حيث افترض النموذج ثبات عدد كبير من المتغيرات والعوامل التي يصعب تصور ثباتها على الرغم من تسمية النموذج بالحركي، أما من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية، فيعتبر النموذج غير ملائم، وذلك نتيجة لاختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والمتقدمة[1].

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص: 146

المبحث الثالث: التفسير النيوكلاسيكي

برزت النظرية النيوكلاسيكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تم فيها إضافة العديد من الأفكار مقارنة بالمدرسة الكلاسيكية، لتتحول بعدها إلى المدرسة الكلاسيكية المحدثة، ومن أبرز روادها "**الفريد ماريشال**" الذي جمع كلا من جانبي الطلب والعرض لتحديد التوازن والقيمة، وقدم أسلوبا للتوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي، واستخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، وفكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع والأرباح والفائدة، مع إدراج عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي، وفكرة الوفورات الخارجية[1].

واعتمدت النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي على عدة شروط نذكر منها[2]:

- التوافق بين الرغبة في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي.
- ارتفاع ميل الادخار في المجتمع.
- انتشار مبدأ الروح التنافسية بين الوحدات الإنتاجية من حيث الحجم.
- منح الدعم المناسب لآلية السوق وحرية حركات الأسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات
- توفر الخبرات الإدارية المتطورة في عرض العمل.
- إمكانية تجزئة وقابلية انتقال موارد الإنتاج.

ويعتقد الفكر النيوكلاسيكي أنه بتحقق الشروط السابقة يمكن الإحلال بين رأس المال والعمل[3]، وبذلك تتحرر نظرية رأس المال من نظرية السكان، حيث يمكن تحقيق تراكم رأس المال دون الحاجة إلى زيادة حجم العمل، وذلك من خلال تحسين التكنولوجيا، وبالتالي إحلالها محل الطلب على العمل، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري ومن ثم سعر الفائدة، الشيء الذي يحفز على الادخار واندفاع أسعار السلع الرأسمالية إلى الأعلى، وزيادة تراكم رأس المال في الأخير، كما يرى النيوكلاسيكيون أن التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل وحرية التجارة يساهمون بشكل كبير في تحسين معدلات التبادل الدولي، وبالتالي تحقيق زيادة في تراكم رأس المال، كما تؤكد النظرية على أهمية تناسب زيادة عدد السكان أو القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، على أن تجرى عملية تحقيق النمو الاقتصادي تدريجيا، وفي ظروف تتسم بالتفاؤل لأن عملية التنمية الاقتصادية عملية مستمرة تدريجية متناغمة وتراكمية.

---

[1]- مدحت القريشي ، مرجع سابق، ص: 66

[2]- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص: 374

[3]- بيوض محمد العيد، " **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب**"، رسالة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010، ص: 62

المطلب الأول: نموذج النمو لـ Solow-Swan:

في سنة 1956 حاول كل من الاقتصادي "**روبرت سولو**" في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي"، والاقتصادي "**تريفور سوان**" في كتابه "النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال"، تفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم والتي اشتملت على[1]:

- التفاوت في دخول الأفراد عبر العالم.
- ثبات معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن ليست ضرورة محكمة.
- يمكن تعديل المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل، ويمكن أن تصبح الدولة الفقيرة غنية والدولة الغنية فقيرة.

وهكذا انطلق سولو من أجل بناء نموذج للنمو الاقتصادي على المدى الطويل من السؤال التالي[2]:
لماذا هناك بلدان غنية جدا وأخرى فقيرة؟ وما هي أهم أسباب هذه الفروق؟

ويرى سولو أن تحسن الاستثمار يرتبط بشكل مباشر مع ارتفاع معدل الادخار المحلي، الشيء الذي ينتج عنه زيادة في التراكم الرأسمالي، ومن ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي، إلا أن تحقق هذه الآلية سوف يكون في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، عكس الاقتصاديات المغلقة التي يعتمد فيها نمو الاستثمار على نمو الادخار المحلي الذي يكون منخفضا بسبب انخفاض الدخول.

ويعد نموذج **Solow** امتدادا لنموذج **هارود – دومار** وذلك لتركيزهما بصفة مشتركة على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، وبالتالي النمو الاقتصادي، إلا أن هذا النموذج يقوم على توسيع نموذج **هارود– دومار** عن طريق إضافة عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل بالإضافة إلى متغير مستقل ثابت هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.

ولقد كان سولو يهدف من خلال نموذجه إلى إعطاء حل للمشكلة التي واجهت **هارود–دومار** من زيادة وقلة معدل الادخار على المعدل المضمون، واعتمد على أعمال ريكاردو وقانون تناقص الغلة، حيث كان يرى أنه إذا فاق معدل الاستثمار في رأس المال الحد الذي يضمن التوازن، فهذا سيؤدي إلى ارتفاع نسبة رأس المال للعمل، وهو ما يؤدي بدوره إلى تناقص معدلات العوائد وبالتالي تناقص أرباح

---

[1]– بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص: 99

[2]– فطيمة حفيظ، " **الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2011/2010، ص: 102 .

المستثمرين، وهو ما يدفع الشركات إلى تقليص الاستثمارات للعودة إلى حالة الاستقرار المرغوبة، وفي حالة ما إذا كان الاستثمار في رأس المال ضئيل فسيرتفع معدل أرباح المستثمرات، الأمر الذي ينجم عنه إجراء تصحيحات بشأن زيادة الطلب على رأس المال، على آمل تحصيل الأرباح بسبب ارتفاع الإنتاجية وبالتالي الانتقال إلى وضع التوازن.

وهكذا أصبحت الانتقادات الموجهة لنموذج **هارود– دومار** بمثابة بداية لانشغال **سولو** بموضوع النمو الاقتصادي، حيث أنه طرح نظرية جديدة أطلق عليها النظرية النيوكلاسيكية أو نظرية النمو الخارجي، وحسب هذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل من خلال النمو السكاني
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الاستثمار والادخار
- تحسن في المستوى التقني.

ويركز نموذج سولو كغيره من التحاليل النظرية والتطبيقية على مجموعة من الافتراضات نذكر من بينها[1]:

- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه، وينتج منتج وحيد ومتجانس، وتوجه السلع إما للاستهلاك أو الاستثمار كون الاقتصاد لا يتم فيه التعامل مع العالم الخارجي، ليكون شرط التوازن هو مساواة الناتج للدخل أو مساواة الادخار للاستثمار.
- اهتلاك رأس المال بمعدل ثابت سنويا δ وبالتالي انخفاض قيمته الحقيقية في الاقتصاد بقيمة δK
- يفترض في البداية انعدام العامل التكنولوجي، وإن وجد فهو متغير خارجي يحدد خارج النموذج.
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو عدد السكان بالمعدل **n** فان عرض العمل **L** هو الآخر ينمو بنفس المعدل **n**، ويكون الطلب على العمل مساوي دوما للعرض أي:

$$\frac{\frac{\partial L}{\partial t}}{L} = \frac{\Delta L}{L} = \frac{L^*}{L} = \mathbf{n}$$

[1]– بالإعتماد على:

– فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص: 103

– صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص: 41

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي: $C = c\,Y$

- ويتضح من هذه المعادلة أن الاستثمار يساوي الادخار: $\rightarrow S = (1-c)Y = sY = I$

حيث:

$Y = C + I$ و $C = (1-s)\,Y$

$\rightarrow Y = (1 - s)\,Y + I \qquad \rightarrow I = S\,y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$

- الاقتصاد مكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات.
- استخدام النموذج لدالة إنتاج من نوع **cub-douglas** في ظل انعدام التقدم التكنولوجي بالشكل التالي: $Y=F(K,L)=K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}$

حيث:

y: كمية الناتج

L: عدد العمال

K: مخزون رأس المال

α: مرونة عنصر رأس المال

$(1-\alpha)$: مرونة عنصر العمل

وحيث: $0<\alpha<1$

ويفترض أن تأخذ هذه الدالة الصفات التالية:

– دالة الإنتاج دالة مستمرة ومتزايدة بمعدل متناقص حيث من أجل $(L>0)$ و$(K>0)$ فإن **F** لها إنتاجية حدية موجبة ومتناقصة وتقبل الإحلال بين عوامل الإنتاج حيث:

* بالنسبة لرأس المال **K:** $F'_k = \frac{\partial F}{\partial K} > 0 \quad , \quad F''_k = \frac{\partial^2 F}{\partial^2 K} < 0$

* بالنسبة للعمل **L:** $F'_L = \frac{\partial F}{\partial L} > 0 \quad , \quad F''_L = \frac{\partial^2 F}{\partial^2 L} < 0$

- تتميز دالة الإنتاج **F** بثبات غلة الحجم، وفي حالة زيادة كميات عوامل الإنتاج في آن واحد بمقدار λ يزيد الناتج بدوره بنفس القيمة λ حيث:

$F(\lambda K, \lambda L)=\lambda F(k, L)$

$$\lim_{k\to\infty} F'(K) = \lim_{L\to\infty} F'(L) = 0$$

$$\lim_{k\to 0} F'(K) = \lim_{L\to 0} F'(L) = \infty$$

وهي ما تسمى بشرط "**ايندا**" **INADA 1963**، أي أن الإنتاجية الحدية للعمل **L** (أو رأس المال **K**) تؤول إلى مالا نهاية إذا كان العمل **L** (أو رأس المال **K**) يؤول إلى الصفر، وتؤول الإنتاجية الحدية للعمل **L** (أو رأس المال **K**) تؤول إلى الصفر إذا كان العمل **L** (أو رأس المال **K**) يؤول إلى مالا نهاية.

الفرع الأول: عرض صيغة نموذج سولو الأولي [1] 1956:

لقد اعتمد سولو في بناء نموذجه على معادلتين، الأولى خاصة بدالة الإنتاج والثانية بتراكم رأس المال، حيث تمزج الأولى كل من العمل ورأس المال من أجل الحصول على كمية معينة من الناتج، وتأخذ دالة الإنتاج على المستوى الكلي الصيغة العامة كما يلي:

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}$$

وطالما أن النمو الاقتصادي يمثل زيادة قيمة الناتج الحقيقي للفرد الواحد، فلقد ركز **سولو** بدوره على دالة الإنتاج للفرد الواحد كما يلي:

$$y = \frac{Y}{L} \rightarrow y = \frac{F(K,L)}{L} = \frac{K^{\propto}L^{(1-\propto)}}{L}$$

$$\rightarrow y = F\left[\frac{K}{L}, \frac{L}{L}\right] = \left(\frac{K}{L}\right)^{\propto}$$

$$\rightarrow y = F\left[\frac{K}{L}, 1\right] = \left(\frac{K}{L}\right)^{\propto}$$

وبإهمال العدد 1 باعتباره ثابت، والتعبير عن $\frac{K}{L}$ قيمة رأس المال للفرد الواحد بالرمز **k**

نجد: $y = f(k) = k^{\alpha}$.....2

ولعل العبارة النهائية لدالة الإنتاج توضح أن المحدد الوحيد لمستوى الناتج للفرد ، أو لكل وحدة عمل هو مستوى مخزون رأس المال للفرد.

وبعبارة أخرى يمكن استنتاج أن الدخل الفرد **y** تابع لكمية رأس المال للفرد **k** وبتعويض المعادلة 1 في المعادلة 2 نجد:

$$I = sk^{\alpha} \text{ أو } I = sf(k)$$

[1] – بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص: 100

وباعتبار أن رأس المال يهتلك بالمقدار δ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل ثابت **n** ، فإن رأس المال المهتلك الفعلي يقدر بالمقدار: **(δ+n) k** ، وباعتبار المعادلة الأساسية في النموذج تعتمد على قيمة رأس المال فإنه يجب الاهتمام بتطور وتغير قيمته عبر الزمن، حيث يمكن التعبير عن التغير في مخزون رأس المال كما يلي: $\mathbf{k^* = \Delta k = I-(\delta+n)\ k}$

$$\mathbf{\Delta k=k^* = sf(k) -(\delta+n)\ k} \quad \text{.....3}$$

وتشير المعادلة الأخيرة إلى أن حصة العامل من رأس المال تساوي حصة العامل من الاستثمار مطروحا منه قيمة الإهتلاك الفعلي لرأس المال، وتعتبر المعادلة رقم **(3)** أهم نتيجة لنموذج **سولو**، حيث أنها توضح أن تغيرات رأس المال للفرد محددة بثلاث معاملات متمثلة في كل من: الميل الحدي للادخار **s** ، معدل نمو السكان أو العمالة **n** ونسبة اهتلاك رأس المال δ ، حيث أن ارتفاع معدل الادخار يؤثر إيجابا على زيادة قيمة رأس المال للفرد، في حين ارتفاع معدل النمو وزيادة معدل اهتلاك رأس المال يؤثران سلبا على نصيب الفرد من مخزون رأس المال.

ويمكن تحليل المعادلة رقم **(3)** إلى معادلتين كما يلي:

المعادلة الأولى: $\mathbf{[s\ k^{\alpha}}$ **أو** $\mathbf{sf(k)]}$ وتمثل كثير حدود من الدرجة α

المعادلة الثانية: $\mathbf{[(\delta+n)\ k]}$ وهي عبارة عن خط مستقيم

ويمكن توضيح المعادلتين أكثر في الرسم البياني التالي الذي يوضح بالتفصيل أوضاع ومراحل النمو في النموذج السولوني.

الشكل البياني رقم 8 : رسم بياني يوضح منحنى نموذج سولو

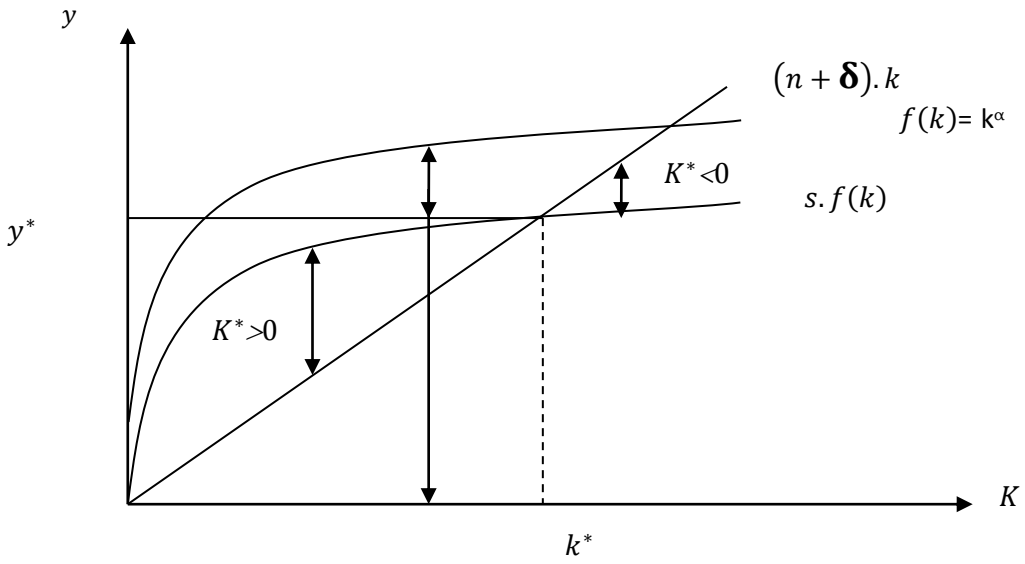

Source. robert barro, xavier sala, la croissance economique, edition internationale, France, 1996, p21

يتضح من خلال النموذج بأن هناك نقطة لتقاطع المنحنيين sk^{α} و $(n+\delta)k$، وهي النقطة التي ينطلق منها التحليل في نموذج **سولو** وتعبر هذه النقطة على حالة الاستقرار في الاقتصاد، حيث يكون فيها رأس المال معدوم، كما تكون فيها قيمة الادخار مساوية لقيمة اهتلاك رأس المال والنمو السكاني، وتعتبر هذه الحالة حالة التوازن على المدى الطويل للاقتصاد، حيث أن كل اقتصاد له مستوى معين من مخزون رأس المال يمثل الحالة المستقرة، وهذا ما يجعل النمو ودرجة التقدم متفاوتة بين الدول.

وتمثل k^* في هذه الحالة قيمة رأس المال للفرد، و y^* قيمة الناتج للفرد أين يكون معدل النمو الاقتصادي معدوم.

ويكون التغير في رأس المال للفرد على يسار k^* أكبر من الصفر $k^*>0$ ، في حين على يمينها يكون $k^*<0$، وللتوضيح أكثر يمكن صياغة هذه النتائج في الحالات التالية:

1- $k=k^* \rightarrow sy = (n+\delta)k \rightarrow k^*=0$

2- $k<k^* \rightarrow sy > (n+\delta)k \rightarrow k^*>0$

3- $k>k^* \rightarrow sy < (n+\delta)k \rightarrow k^*<0$

الفرع الثاني: تحليل حالة الاستقرار في نموذج سولو:

تحظى حالة الاستقرار بأهمية بارزة تميزها عن غيرها من الحالات التي يعيشها الاقتصاد، وذلك كون معرفة هذه النقطة يحدد مسار النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وبالعودة إلى التمثيل البياني لنموذج **سولو**، وبافتراض أن الاقتصاد يعيش عند النقطة **(k*,y*)** يمكن تحديد ومعرفة موقع هذه النقطة، وذلك من خلال حساب قيمة رأس المال والناتج للفرد الضروريين لتحقيق حالة الاستقرار.

ومن أجل ذلك نضع المعادلة (3) مساوية للصفر كما يلي:

$$\Delta K = k^* = 0 \rightarrow s(k^*)^{\alpha} - (\delta+n)k^* = 0$$

$$\rightarrow s(k^*)^{\alpha} = (\delta+n)k^*$$

$$\rightarrow \frac{k*}{(k*)^{\propto}} = \frac{s}{(\delta+n)}$$

$$\rightarrow K^{*(1-\alpha)} = \frac{s}{(\delta+n)}$$

$$\rightarrow k^* = \left(\frac{s}{(n+\delta)}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

بتعويض المعادلة رقم (2) في المعادلة رقم (4) نجد:

$$Y^* = \left(\frac{s}{(n+\delta)}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

من المعادلة (4) و(5) يتبين أن هناك علاقة طردية بين معدل الادخار ونصيب الفرد من رأس المال والناتج في حالة الاستقرار، في حين يرتبط النمو السكاني بعلاقة عكسية بهما.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن البلدان ذات معدلات النمو المستمرة والطويلة المدى، هي البلدان التي لها ميل كبير للادخار، وذلك لأن ارتفاع معدل هذا الأخير يعمل على زيادة معدل النمو وبالتالي الابتعاد عن حالة الاستقرار، في حين تكون البلدان التي لها ميل ضعيف للادخار أو معدل نمو سكاني مرتفع، بلدان فقيرة وذلك كون معدل النمو السكاني المرتفع يعيق النمو الاقتصادي، ويسرع في الوصول إلى حالة الاستقرار، التي تتسم فيها المتغيرات **(k, L, Y)** بالثبات، حيث أنها تتزايد بنفس المعدل **n**.

الفرع الثالث: نموذج سولو مع التقدم التقني[1]:

يمكن القول من خلال ما سبق بأن نموذج **سولو** يمكن من خلاله تحقيق نمو مستمر في المدى الزمني الطويل، وذلك لكونه يجعل الاقتصاد يؤول إلى حالة الاستقرار في نقطة محددة يكون عندها معدل النمو معدوم، الأمر الذي يؤدي إلى توقف الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، ولعل ذلك يرجع إلى كون الدخل الفردي لا يمكن أن يرتفع إلا من خلال زيادة نصيب الفرد من مخزون رأس المال استنادا إلى قانون تناقص الغلة **($\alpha<1$)**، ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد ، ارتأى **سولو** إلى توسيع نموذجه بإدخال عنصر إنتاجي جديد في دالة الإنتاج الكلية يعرف بالتطور التقني أو التكنولوجي **A** واعتبره عنصر خارجي وهبة من السماء مستقلة عن الظواهر الاقتصادية ولا يمكن أن تتأثر بمجرياتها.

ويرى **سولو** أنه إذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام **$f(K,L)$**، فإنه يمكن اعتبار التطور التقني **A** على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني الذي يقسم إلى:

1-التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، والذي سماه **هارود** بالتقدم الحيادي حيث: $y=f(K,AL)$

2-التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، والذي سماه **سولو** بالتقدم الحيادي حيث: $y=f(AK,L)$

3-التقدم التقني في نظر **هيكس**، ويأخذ الشكل: $y=Af(K, L)$

حيث عادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل، وعلى هذا الأساس تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$y=f(K,AL)=k^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}$$

ويعتبر التقدم التكنولوجي في نموذج **سولو** متغير خارجي يوافق زيادة **A** بمعدل ثابت حيث: $g=\frac{A'}{A}$

ومن أجل حساب معدل نمو الدخل الفردي لابد من تحويل معادلة الإنتاج السابقة إلى معادلة الإنتاج للفرد كما يلي:

$$y=\frac{y}{L}=\frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L}=\frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$\rightarrow y=k^{\alpha}.A^{1-\alpha}$$

[1] - بالإعتماد على:

- فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص ص: 109،110

- روبرت سولو، **نظرية النمو**، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة 2، بيروت، 2003، ص ص: 17، 178

نفترض أن :

$$\acute{K} = \frac{k}{A} \qquad \check{y} = \frac{y}{A}$$

حيث: $\acute{K}$، $\check{y}$ تعبران على رأس المال والناتج لكل وحدة عمل فعالة على التوالي, ومنه تصبح دالة الإنتاج الفردية بالنسبة لكل وحدة عمل فعالة كما يلي:

$$\check{y} = \frac{y}{A} = \frac{K^{\propto}A^{1-\propto}}{A} = K^{\propto}.A^{1-1-\propto} = K^{\propto}.A^{-\propto}$$

$$\rightarrow \quad \check{y} = \acute{K}^{\alpha}$$

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A، وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني:

$$\check{y} = \frac{y}{A}$$

مع العلم أن معدل نمو القوى العاملة n في هذا النموذج سيصبح معدل نمو القوى العاملة الفعالة **(n+g)** ، وعليه تصبح المعادلة التي تمثل النتيجة الأساسية تعبر على مقدار التغير في رأس المال لكل وحدة عمل فعالة كما يلي:

$$\Delta\acute{K} = \acute{K} = \acute{K}^{\alpha} - (n+g+\delta)\acute{K}$$

وبهذه المعادلة يتم تحليل النموذج بنفس الطريقة السابقة للنموذج الأولي، وعلى هذا الأساس ونتيجة لنموذج **سولو**، يمكن استنتاج أن نصيب العامل من رأس المال والناتج، يتحددان حسب معدل نمو التطور التكنولوجي الذي يعتبر بمثابة القوة التي تسعى للحفاظ على استمرارية تحقيق معدلات نمو موجبة وأحد أهم الإسهامات المهمة في نظرية النمو الاقتصادي.

وبالرغم من الفائدة التحليلية التي قدمها هذا النموذج لنظرية النمو الاقتصادي، إلا انه قد أفرز العديد من السلبيات التي من شأنها جعلت الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ولعل ذلك يرجع إلى كونه لم يوضح الكيفية التي من خلالها يتحقق التقدم التقني في البلدان، وافترضه على أساس أنه عنصر خارجي مستقل على القرارات الاقتصادية ولا يمكن تحليل محدداته وكأنه هبة من السماء، وأخذ به على أساس أنه معطى ولم يفسره من داخل النموذج، والواقع أنه لو كان التقدم التكنولوجي يأتي فعلا كهبة من السماء كما يقول، لكان من المفترض أن يكون سهلا على الدول المتخلفة أن تكون متقدمة من خلال جمع ثمار هذه التكنولوجيا دون أي عائق تلحق بركب الدول المتقدمة، وهكذا يمكن فعلا أن يكون تقارب سريع لمستويات إنتاجية العمال ما بين الدول التي تختلف من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى اعتماده على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية في بناء نموذجه، والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين،

وبالتالي تناقص معدل النمو في المدى الطويل، كما أنه ليس من الضروري أن تكون قلة المدخرات في البلد عائقا أمام ظاهرة التقارب، فقد يتم نقل الاستثمارات من الدول الثرية إلى المتخلفة التي لا تزال فيها العوائد الحدية لرؤوس الأموال مرتفعة، بحثا عن إمكانية ربح أكبر، ولقد حاول بعض الاقتصاديون الاستفادة من هذه الانتقادات في بناء نماذج أخرى أكثر تطورا وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعرف بنماذج النمو الداخلي.

المطلب الثاني: تحليل "جوزيف شومبيتر" في النمو الاقتصادي:

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي ويصنف تحليله حول النمو من ضمن المساهمات النيوكلاسكية حيث يعتقد بأن النمو ليس عملية مستمرة بل له حدود تعيقه، وذلك عندما تكون بيئة الاستثمار الإبتكاري غير مواتية ويمكن إرجاع ذلك إلى توسع الائتمان بشكل كبير من جهة، وتوسع الإنتاج إلى غاية الفائض من جهة أخرى، الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في الأسعار والدخول وهو ما يزيد من مخاطر الابتكار[1].

كما ركز شومبيتر على العوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، واعتبر المنظم كعنصر هام من عناصر النمو الاقتصادي ووصفه بالمبتكر والمجدد، وذلك نظرا لعمليات التجديد التي يقوم بها[2]، من خلال تحسين الإنتاج بتقديم طرق جديدة له، وإقامة مؤسسات في مجالات عديدة، وإجراء تحسينات مستمرة في المنتجات القائمة[3]، والمبتكر عند شومبيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي يضيف شيئا جديدا بدخوله إلى أسواق جديدة وحصوله على مصادر جديدة للمواد الخام[4] وإعادة تنظيمه وهيكلته للجهاز الإداري لزيادة فعالية العملية الإنتاجية، وتأكيد وتنفيد كل هذه التجديدات من قبل المنظم سوف تكون باللجوء إلى الاقتراض من أجل توفير الدعم المالي المناسب، وبهذا يكون عمل المنظم في هذا التحليل لا يقتصر فقط على الإدارة والتنظيم، وإنما يتجاوز ذلك إلى الابتكار والتجديد.

وبخصوص دور الأرباح عند شومبيتر، فلقد أكد هذا الأخير أن الدافع الرئيسي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الأرباح، وأن المنظم يقوم بعملية الابتكار للحصول على الأرباح.

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص:69.

[2] - Philippe hegan, Economie du développement, France, 1989, p : 23.

[3]- البياني فارس رشيد، " **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الأردن ،2008، ص:78.

[4]- فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، المملكة العربية السعودية ،1985، ص:46.

وبخصوص آرائه حول نهاية الرأسمالية، فإنه يؤكد على أن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد العوامل التالية:

- زوال وظيفة المنظم نتيجة روتينية الابتكار وقيام الخبراء بها.

- تحطم الإطار التنظيمي والمؤسساتي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار).

- انحلال الطبقة السياسية التي كانت في حمايتها.

- المواجهة الشديدة للرأسمالية من طرف المثقفين والعمال.

وعلى الرغم من كل هذه الإضافات للنظرية النيوكلاسكية من طرف الاقتصادي شومبيتر، إلا أن نظريته لا تعتبر متكاملة لعدة أسباب نذكر من بينها[1]:

- أن عملية النمو عند شومبيتر تعطي أهمية بالغة للمنظم أو المبتكر، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحالي تعتبر من مهام الصناعات في حد ذاتها، حيث ستختفي وظيفة المنظم ببروز جماعات الخبراء والمتخصصين.

- يعطي شومبيتر أهمية كبيرة للائتمان المصرفي من أجل التمويل، ولكن في الأمد الطويل وعندما تظهر وتزداد الحاجة إلى رأس المال، يصبح الائتمان المصرفي غير قادر على التمويل، وتظهر الحاجة إلى مصادر أخرى كإصدار الأسهم والسندات والتمويل عن طريق الأرباح المحتجزة.

-إن نظرية شومبيتر تتلائم مع نظام اقتصادي واحد واجتماعي معين غير سائد في الدول النامية، كما لا توجد الأعداد المطلوبة من المنظمين في الدول النامية والتي تعتمد عليهم نظرية النمو عند شومبيتر.

-عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل عملية النمو كمبدأ تناقص الغلة، والنمو السكاني والتي تعاني منها الدول النامية[2].

إن تعرض تحليل شومبيتر للنقد لا يعني أن ما جاء به وما توقعه غير صالح فالابتكار والتطورات الدورية كما نعرف ضرورية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن اعتبار تحليله بمثابة تحفيز وتشجيع لنظريات النمو الجديدة[1]

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 72

[2]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق ، ص: 38

المبحث الرابع: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

لقد كان لأفكار التقليديين والكينزيين حول النمو الاقتصادي الدور الرائد في بناء أفكار حديثة ومعاصرة، لطالما اعتبرت بمثابة نقطة انطلاق لنظريات وأبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.

المطلب الأول: نظرية المراحل لـ Walt Whiteman Rostow:

في عام 1960 نشر w.w.rostow كتابه المعروف the stages of économic growth ، والذي من خلاله استطاع أن يثبت أن الانتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية يجب أن تمر بها كافة الاقتصاديات والمجتمعات عبر التاريخ[2]، ويرى بأن التخلف ما هو إلا مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، وذلك لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو الاقتصادي[3]، إلا بعد أن يسير في طريق طويل شاق وعبر مراحل معينة.

ويمكن تقسيم عملية النمو عند Rostow إلى خمسة مراحل أساسية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(9): المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن

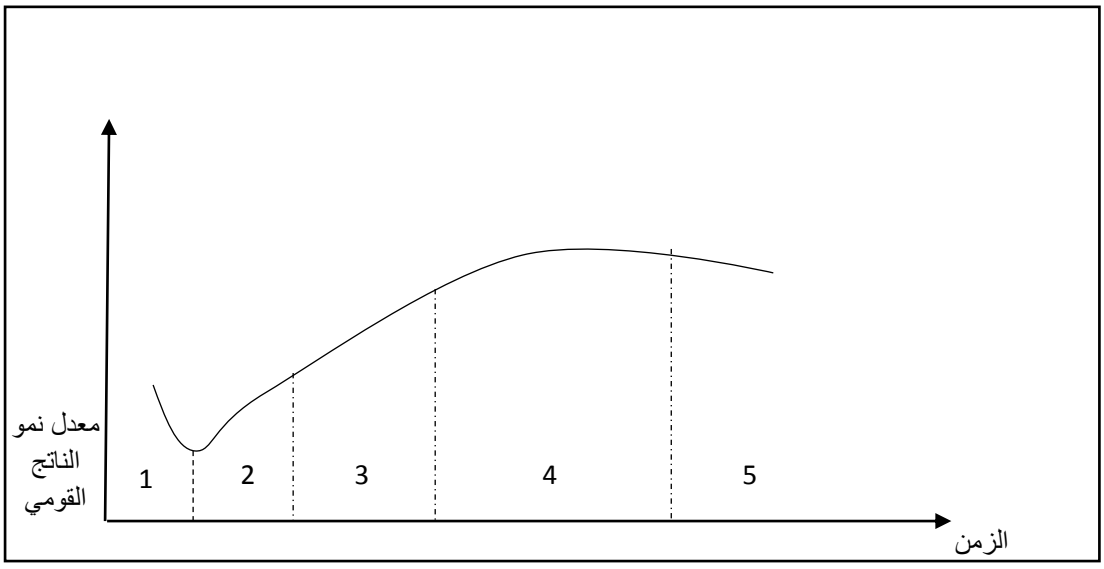

Source. Marè Nouchi, croissance – histoire èconomique– èdition Dallos, France, 1966, p66

يتضح من خلال الشكل أن عملية النمو تنقسم إلى خمسة مراحل أساسية كما يلي:

[1] – Jean Arrous, les théories de la croissance, Paris, 1999, p : 32

[2] – هؤشيار معروف، مرجع سابق، ص: 388

[3] – عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، مرجع سابق، ص: 150

1-مرحلة المجتمع التقليدي:

ويغلب على الحياة الاقتصادية في المجتمعات التي تمر بهذه المرحلة الاقتصاد الزراعي، الذي يقترن بقيام النظم الإقطاعية التي تتميز بالاقتصاد البدائي، وانخفاض مستوى الفن الإنتاجي، وانتشار طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، وكذا مجموعة من التقاليد الجامدة التي تفرضها العائلات الأسرية والقبلية وطبقة الأشراف، وتتميز هذه المرحلة بكثرة الحروب والصراعات خاصة بين ملاك الأراضي، وذلك في سبيل تملك المزيد منها، لأن من يملك الأرض آنذاك كان يملك السلطة والجاه والنفوذ[1].

وأخيرا يقول **روستو** أن وضع هذه المجتمعات المتباينة ضمن فئة واحدة لمجرد أن لها نفس الخصائص وأهمها التخلف لا يتفق كثيرا والواقع، ولكن إدراج "مرحلة المجتمع التقليدي" أمر ضروري، وذلك من أجل تفسير المراحل التالية التي تمر بها المجتمعات.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق[2]:

وهي مرحلة انتقالية transition période تتميز بظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة، يلزم تواجدها حتى يصبح المجتمع معدا للانطلاق، وقد ظهرت هذه الظروف لأول مرة في دول أوربا الغربية في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وتحديدا في بريطانيا وذلك لما تتمتع من مزايا جغرافية وموارد طبيعية وإمكانيات تجارية واستقرار نسبي في الحياة السياسية، ويؤكد **روستو** أن ذلك لا يعني أن ظروف الانطلاق تنبعث من داخل الدولة فقط، وإنما قد تتسرب إليها من الخارج، وتتميز مرحلة التهيؤ للانطلاق بظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية، فتظهر البنوك والمؤسسات المالية ويزداد الاستثمار، كما تشهد هذه المرحلة اتساع في نطاق وحجم التجارة الداخلية والخارجية، وظهور مشروعات صناعية في أماكن متفرقة مستخدمة طرق الإنتاج الحديثة.

ويقول **روستو** أن كل ذلك يحدث بمعدلات بطيئة داخل مجتمع كثيرا ما تسوده رغم كل التحسنات النظم الاجتماعية والقيم الإنسانية القديمة، وأن مرحلة التهيؤ للانطلاق ما هي إلا انتقال بمجتمع تهيمن عليه الزراعة إلى وضع تنقلب فيه الموازين لصالح الصناعة والمواصلات والتجارة.

[1]- علي لطفي ، مرجع سابق، ص: 104

[2]- عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، مرجع سابق، ص: 151

3 -**مرحلة الانطلاق:**

وهي مرحلة قصيرة مقارنة بالمراحل الأخرى، وأساسية وحاسمة في النمو الاقتصادي، تأخذ فيها القوى الدافعة للتقدم الاقتصادي في الانتشار في المجتمع والهيمنة عليه، ويصبح النمو هو الطابع العادي للمجتمع، حيث يتمكن فيها هذا الأخير من القضاء على كافة الحواجز التي يفوق نموه وتقدمه، ويرى **روستو** أنه من الممكن تحديد بدء عملية الانطلاق بحدوث دافع معين قد يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر مباشرة في ميزان القوى الاجتماعية والقيم السائدة وطبيعة النظم الاقتصادية ونمط الاستثمار، وقد يأخذ هذا الدافع شكل تحسن في الظروف الخارجية، وقد يأخذ شكل تدهور في معدل التبادل أو انقطاع التجارة الخارجية بسبب الحروب، ما يستدعي إقامة الصناعة المحلية لسد احتياجات الاستهلاك المحلية بعد انقطاع الواردات، ويقول **روستو** أن هناك شروطا يجب توافرها حتى ينتقل المجتمع إلى مرحلة الانطلاق وهي[1]:

1- ارتفاع معدل الاستثمار من 5% أو اقل من 10% من الدخل القومي للمجتمع

2- تنمية قطاع رئيسي معين من قطاعات النشاط الاقتصادي على أن يتميز هذا القطاع بتوافر إمكانيات النمو السريع.

3- توافر هيكل سياسي واجتماعي وتنظيمي يحسن استغلال الموارد ويغذي النمو ويدفعه إلى الأمام بطريقة منتظمة.

4- **مرحلة الاتجاه نحو النضج الاقتصادي:**

وتتميز هذه المرحلة بـ:

- انتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة في جميع فروع النشاط الاقتصادي
- تخصيص المجتمع لنسبة من الدخل الوطني إلى الاستثمار تتراوح بين 10% و20% من الدخل الوطني.
- زيادة الإنتاج بنسبة تفوق معدل النمو السكاني.
- انتشار التصنيع واستخدام التكنولوجيا
- انتقال القيادة من أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى المديرين التنفيذيين
- ازدياد درجة الانفتاح على الخارج وتسجيل فائض في الميزان التجاري
- ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارة المرتفعة.

[1]- علي لطفي، مرجع سابق، ص: 110

وفي الأخير يعرف روستو مرحلة الاتجاه نحو النضج الاقتصادي بأنها تلك الفترة التي يحاول فيها المجتمع إثبات قدرته على الحركة إلى أبعد من نطاق الصناعات التي دفعته للانطلاق، كما عرفها أيضا بأنها تلك المرحلة التي يتمكن فيها المجتمع من استيعاب وتطبيق الوسائل والطرق الحديثة في الإنتاج من جهة واثبات مدى وصوله لدرجة كبيرة من الفن الإنتاجي من جهة أخرى، حيث عادة ما تظهر هذه المرحلة بعد 60 سنة ابتداء من سنة الانطلاق.

5 – مرحلة الاستهلاك الوفير:

تعتبر هذه المرحلة من أرقى مراحل النمو والتطور، حيث تتميز بارتفاع المستويات الاستهلاكية لأفراد المجتمع، وذلك نتيجة امتلاكهم للسلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهرومنزلية، ويرى روستو أن المجتمعات التي بلغت هذه المرحلة نجدها تشهد تغيرات من الناحية الاقتصادية.

- ارتفاع متوسط دخل الفرد، إلى الحد الذي يسمح للأفراد بمقدرة على الإنفاق الاستهلاكي تفوق ما يحتاجونه من سلع وخدمات ضرورية.
- زيادة نسبة العاملين نتيجة لزيادة نسبة سكان المدن إلى المجموع الكلي للسكان
- بدأ المجتمع في العمل على تخصيص قدر متزايد من الموارد لأغراض الرفاهية والضمان الاجتماعي.

ويرى روستو أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية اليابان وأوربا الغربية، قد التحقت بهذه المرحلة، في حين وجد أن بلدان العالم الثالث تنقسم بين المرحلة الثالثة (الصين، البرازيل، الهند) والمرحلة الرابعة (اندونيسيا، سنغافورة، تايلندا، ماليزيا)، لتضم المرحلة الثانية أغلبية هذه البلدان كما أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد كبير من دول العالم الثالث تتصف بالازدواجية في المراحل إذ نجدها تتواجد في مرحلتين بصفات مختلفة.

المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الداخلي (الحديثة):

بين نموذج النمو الذي تم صياغته من طرف روبرت سولو أن الزيادات المستمرة في الاستثمار، تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ولكن بشكل مؤقت، كما بين هذا النموذج النيوكلاسيكي باعتباره أحد أهم النماذج التي عملت على تفسير اختلاف مستويات النمو بين الدول، أن النمو الاقتصادي يعتمد على معدل التغير التكنولوجي، وأرجع اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول المختلفة إلى العامل التكنولوجي الذي تختلف مستويات تأثيره من دولة إلى أخرى، وبالرغم من ذلك فان سولو لم يبرز مصادر هذا العامل التكنولوجي، وفشل في تفسير ما قد يحدد بالضبط هذا المعدل واقتصر على اعتباره متغيرا

خارجيا، وهو ما لم يكن مقنعا ومتوافقا مع الواقع الاقتصادي، وهكذا كان الوضع الذي انتهى عليه تطور نظرية النمو حتى عام ،1960 حيث انه وبعد هذه الفترة لم تكن هناك أفكار جديدة تعمل على إحياء وبعث جديد لنظرية النمو، وعلى هذا الأساس شهدت فترة السبعينيات انخفاض شديد في الإنتاجية عبر العالم، وبعد ذلك وفي عام 1983 كانت هناك إعادة إحياء قوية حقيقية لنظرية النمو لم تنتشر نتائجها إلا بعد 1986، من خلال فكرة جديدة تعرف بنظرية النمو الداخلي التي تتخصص في تفسير العوامل التي تحدد وتتحكم في تغيرات التقدم التكنولوجي، أو ما يسمى بـ "**بواقي سولو**"، وذلك من خلال أبحاث كل من "**بول رومر**" 1986، و"**روبرت لوكاس**" 1988، والتي انطلقت من فكرة مفادها أن حتى محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، مثل السياسة النقدية تعد عوامل أساسية للنمو الاقتصادي ،كما أنها خرجت عما جاء به سولو فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عامل خارجي، واعتبرت أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية وعلى هذا الأساس جاء ما يسمى بنظريات ونماذج النمو الداخلي.

الفرع الأول: نموذج AK:

تتميز نماذج النمو الداخلي بانعدام عدم تناقص مرد ودية رأس المال K، ولعل ذلك يرجع إلى رأس المال البشري، ويعتبر نموذج AK أحد أهم وأبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي، حيث أنه ينطلق من دالة الإنتاج التالية:

$$Y=AK$$

حيث:

Y: حجم الناتج

K: مخزون رأس المال

A: ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا، ويمثل الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال، حيث تعطي كل وحدة إضافية من عنصر رأس المال ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الناتج.

ويرى "**نايت**" أن هذا ممكن بإضافة عنصر رأس المال البشري وهو ما يميز هذا النموذج عن نموذج "**سولو**".

ولدينا:

$$\Delta K=SY-\delta K$$

من خلال المعادلة الأخيرة يتضح أن تغير مخزون رأس المال يمثل الفرق بين الاستثمار (sy) واهتلاك رأس المال (δk) .

وطالما أن y (حجم الناتج) دالة في k (رأس المال) فإن:

$$\frac{\Delta y}{y}=\frac{\Delta k}{k}=\frac{sy}{k}-\frac{\delta k}{k}$$

$$\frac{\Delta y}{y}=\frac{\Delta k}{k}=SA-\delta$$

وتوضح هذه المعادلة أنه إذا كان: $SA>\delta$ فان: الاقتصاد يحقق نمو ايجابي سواء كان العامل التكنولوجي داخلي أو خارجي.

كما توضح أنه إذا كان الادخار في نموذج "**سولو**" يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مؤقت يستمر إلى غاية وصول الاقتصاد إلى حالته المستقرة الجديدة، وأن العامل التكنولوجي الخارجي هو الوحيد المؤثر على الحالة المستقرة للاقتصاد وبالتالي النمو الاقتصادي، فإن ذلك يختلف في هذا النموذج، أين يحتل الادخار الأهمية الكبرى حيث يؤدي ارتفاعه إلى ارتفاع دائم ومستمر لمستوى النمو الاقتصادي.

ورغم ذلك إلا أن هذا النموذج واجه العديد من الانتقادات بارتكازه على خاصية انعدام تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، حيث أنه لا يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال (آلات، تجهيزات، الأراضي والمباني.....) الذي يصح عليه قانون تناقص الغلة،وإنما يقوم على مفهوم أوسع لرأس المال، حيث تصح من خلاله ميزة ثبات غلة الحجم، وذلك من خلال (A) الذي يعتبر مقدار ثابت وموجب ويمكن أن تصح عليه أيضا ميزة تزايد غلة الحجم

الفرع الثاني: العوامل المفسرة لعملية النمو الداخلي:

تتأثر عملية النمو الداخلي بمجموعة من العوامل على المدى الطويل حيث انه وابتداء من منتصف الثمانينات اهتم الاقتصاديون وعلى رأسهم "بول رومر" بتوضيح هذه العوامل التي تعتبر بمثابة عوامل داخلية في النموذج

1-رأس المال المادي:

يعتبر رومر أن عملية تراكم رأس المال المادي تلعب دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، حيث أنها لا تخضع إلى ميزة ثبات غلة الحجم في حالة غياب رأس المال البشري، في حين قد تكون لها غلة حجم

متزايدة بفعل الأثر الايجابي للعمليات الاستثمارية ذلك أن البنى التحتية تعمل على زيادة غلة الحجم في الأمد الطويل.

2-تدخل الدولة:

اهتمت نظريات النمو الداخلي بموضوع تدخل الدولة، ووضحت الدور الذي يمكن أن تلعبه في عملية النمو الاقتصادي على عكس نموذج سولو الذي لم يولي الأمر أهمية، حيث انه وفي عام 1990 قدم "بارو" نموذجه الذي أشار فيه إلى أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي وذلك من خلال استثماراتها في البنى التحتية، والتي تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص، وهو ما أثبتته دراسة "دافيد أشاور" عام 1989 والتي أبرزت خلال الفترة (1949-1985) أن ارتفاع رأس المال العام في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 1% ينجم عنه زيادة إنتاجية القطاع الخاص بـ 0.4%

3-عمليات البحث والتنمية:

يضيف "رومر" عاملي البحث والتنمية في نموذجه، ويعتبرهما عمليات تتميز بغلة حجم متزايدة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، ذلك أن عمليات الابتكار ونشاطات البحث العلمي التي تقوم بها هيئات ومؤسسات متخصصة بغرض تحقيق الربح من شانها أن تؤثر على العملية الإنتاجية، وهو ما جاء به شومبيتر من خلال تعرضه لدور المنظم بالابتكار والتجديد لتحقيق الربح.

4-رأس المال البشري:

اعتمد "روبرت لوكاس" عام 1988 على فرضية مفادها انه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري، والمحافظة على عوائد حدية ثابتة بدلا من تناقصها وهو ما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف مع العلم أن رأس المال البشري ما هو إلا مخزون معرفي وتأهيل يتمتع به الأفراد، كما انه شيء إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم والرقي، ويشير "لوكاس" إلى أن الإنتاجية المتولدة عن رأس المال البشري في القطاع الخاص لها اثر ايجابي في تطور إنتاجية الاقتصاد الوطني.

خاتمة:

لقد نال موضوع النمو الاقتصادي حيزا كبيرا من الاهتمام، بهدف معرفة مفهومه، عوامله وتكاليفه، وكذا مختلف النظريات والمدارس المتعلقة به، ذلك لكونه يعتبر تلك الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، لطالما أنه يساهم في توسيع الخيارات أمام الأفراد المنظمات والحكومات، ما يزيد من إمكانيات زيادة هوامش الحرية أمام الإبداع والابتكار للأفراد، كما يعمل على مساعدة الحكومة على القيام بوظائف وأدوار مهمة.

لذا حاول هذا الفصل تقديم دراسة نظرية بحتة للنمو الاقتصادي من خلال تقسيم الموضوع إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث اقتصر المبحث الأول على تحديد كل من مفهوم، عوامل وتكاليف النمو الاقتصادي، لينتقل المبحث الثاني إلى إلقاء نظرة على النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، انطلاقا من التفسير الكلاسيكي، مرورا إلى التحليل الكنزي، ووصولا إلى المبحث الثالث الذي تضمن الفكر النيوكلاسيكي، في حين كان المبحث الرابع والأخير بمثابة حوصلة عما جاء به الفكر المعاصر ...

الفصل الثالث

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

لقد تزايد الاهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد فشل العديد من البرامج التنموية المرتكزة على إنشاء المؤسسات الكبرى، وعدم قدرة الدول النامية على تحمل تكاليف تسييرها المرتفعة، حيث أنه وأمام اتساع رقعة البطالة والفقر، بدأت المنظمات الدولية بتطبيق مختلف آليات دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى هذا الأساس سعت الجزائر إلى ترقية هذا القطاع وتأهيله، بمختلف الإجراءات والبرامج.

وعليه سوف يتم من خلال هذا الفصل تتبع وتشخيص واقع هذا القطاع في الجزائر ومكانته الاقتصادية، عبر ثلاثة مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: الـمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها

المبحث الثاني: أساليب دعم وترقية الـمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: مشاكل وصعوبات تنمية الـمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: الـمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها.

تتعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعدد مراحلها، لذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى كل من تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها وذلك كما يلي:

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1]:

لم يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالاهتمام اللازم في جميع النواحي الإدارية والمالية والقانونية، وهذا نتيجة لاعتماد الجزائر على المؤسسات الكبرى في تحقيق النمو الاقتصادي، وإهمال دور القطاع الخاص في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي لم يجعلها تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال سوى بعض المحاولات أبرزها:

- تعريف وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام 1972:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، وتشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري.

- تعريف المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة عام 1983:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل منشأة تشغل أقل من 200 عامل، وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري.

وبالرغم من كل هذه المحاولات إلا أن صيغة التعريف ظلت ناقصة، إذ أنها لم تستطع وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية الألفية الثالثة، خاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذلك بعد توقيعها على الميثاق العالمي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي والذي يرتكز على:

---

[1]- بالإعتماد على:

- لخلف عثمان، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر**-»، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003، ص: 15

- نادية قويقع، مرجع سابق، ص:10

- معيار عدد العمال.

- معيار رقم الأعمال السنوي.

- معيار الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

وهكذا وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات، وقامت بإنشاء وزارة خاصة بها وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1993 من أجل تطويرها، تأهيلها، تحديثها، الرفع من تنافسيتها، تقديم المشورة ومختلف المساعدات ووضع الأطر القانونية والتشريعية لعملها، وقد قدمت هذه الوزارة تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على تعريف الاتحاد الأوروبي لهذه المؤسسات، من خلال إصدار القانون رقم : 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر حيث تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني على أنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات[1]:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

- تحترم معايير الاستقلالية[2].

ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول التالي[3]:

---

[1]- القانون رقم: 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ 2001/12/15، ص:7-8.

[2]- بريبش السعيد، "**مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر –**»، **مجلة** العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة ،2007، ص: 62.

[3]- فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/مصر، 2005، ص: 56.

جدول رقم (10): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف/ المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
مؤسسة متوسطة	250-50	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة مصغرة	09-01	أقل من 20 مليون دج	أقل من10مليون دج

المصدر: القانون رقم:01-18 مرجع سابق، ص:06

يوضح الجدول السابق مختلف معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك على أساس عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة الاجمالية السنوية، وذلك كما يلي:

*** المؤسسة المتوسطة:**

هي تلك التي تشغل من 50 إلى 250 شخص، في حين يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري، أو التي تتراوح حصيلتيها الإجمالية بين 100 و500 مليون دينار جزائري.

*** المؤسسة الصغيرة:**

هي تلك التي تشغل من 10 إلى 49 شخص، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري، أولا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.

*** المؤسسة المصغرة:**

تلك التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي مليون دينار جزائري، أولا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 10 مليون دينار جزائري،

المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد كان ميلاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث أنها لم تتطور بشكل كبير ونمت بصورة بطيئة، لعدم توفرها على البنية التحتية وافتقارها للخبرة الكافية حيث مر تطورها في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى:

*** المرحلة الأولى: 1962-1982**

*** المرحلة الثانية: 1982-1988**

*** المرحلة الثالثة: ابتداء من 1988**

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1962-1982):

يعود ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال، حيث أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الاستقلال كانت تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين الذين سيطروا على حوالي 98 % منها، ومن ثم ارتبط دورها بأهداف المستعمر، في حين كانت تلك التي تعود للجزائريين تتميز بالمحدودية[1]، وبعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من هذه المؤسسات وصل عددها عندها إلى 1120 مؤسسة مع 57480 عامل عام 1964[2]، ونتيجة لهجرة مالكي هذه المؤسسات فقدت هذه الأخيرة حركتها الاقتصادية، مما أدى إلى تدخل الدولة في تسييرها عن طريق قانون التسيير الذاتي (الأمر رقم 20/62 الصادر بتاريخ 1962/08/21) والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة ، والمرسوم رقم 02/62 الصادر بتاريخ 1662/10/22 ، والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة ، والمرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 1962/11/22 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة ، ليتم بعد ذلك صدور قانون التسيير الاشتراكي عام 1971، أين اعتمدت الجزائر على النظام الاشتراكي المؤسس على النظام الاقتصادي المخطط، والذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية، وإعطاء الأولوية للقطاع العام على القطاع الخاص، وهو ما أدى إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء التابع للقطاع العام أو التابع للقطاع الخاص[3]

وهكذا وخلال هذه المرحلة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الخاصة تميزت بضعف كبير، فهي لم تستطع تحقيق إلا تنمية طفيفة من هامش المخططات الوطنية، وذلك نتيجة الرقابة المكثفة

---

[1]- صالح صالحي، **" أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 4، جامعة سطيف ،2002، ص:27

[2]- لخلف عثمان، مرجع سابق، ص: 35.

[3]- عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوى، «**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري – حالة الجزائر –**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17و 18 أبريل 2006، الأغواط، ص: 241.

وخاصة من الناحية الضريبية مما أعاق سبيل حصول هذه المؤسسات على تمويلها الذاتي، من جهة وغلق أبواب التجارة الخارجية في وجهها من جهة أخرى، الشيء الذي نجم عنه ظهور بوادر فشل تطبيق السياسة الاشتراكية في هذه المرحلة[1]

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1982-1988):

تميزت هذه المرحلة بظهور اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة منذ بداية الثمانينات، حيث تم دمجها في إطار السياسة العامة للتنمية، كأداة ينتظر منها المساهمة في تكثيف النسيج الصناعي وزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي نتج عنه تطور عدد هذه المؤسسات وهذا إن دل على شيء إنما يدل على زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

كما شهدت المرحلة (1982-1988) محاولات عديدة لإحداث إصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد الجزائري منها: المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) ، وهذا يعكس وجود إرادة في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي من أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص نظرا لأهميته في تجسيد أهداف التنمية الاقتصادية في نظر السلطات ، وبالمناسبة صدرت العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار حيث كانت لها آثار على المستوى العام والخاص (قانون الاستثمار المؤرخ في 1982/08/21)، وقوانين إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 1980/10/04)، ومختلف الإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 1988/10/04)[3]

وفي سنة 1989 ونتيجة لتفاقم الأزمة الجزائرية وتزايد الحاجة للمساعدات الائتمانية من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، صدرت عدة قوانين تعكس بداية التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي على نظام الاقتصاد المخطط، وذلك في ظل الإصلاحات الهيكلية التي نتجت عن تفاوض الجزائر مع صندوق النقد

---

[1]- الطاهر بن يعقوب، محمد بوهزه، "تمويل **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – حالة المشروعات المحلية بسطيف** -»، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، أيام 25-26-27 -28 ماي، 2003، ص:237.

[2]- فراجي بلحاج، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر** "، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ،2010-2011، ص: 142.

[3]- صالح صالحي، "**أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، سطيف، 2002، ص:25

الدولي، مما سمح بظهور ما يعرف بخوصصة المؤسسات العمومية لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من 1988:

عرفت هذه المرحلة تحولات عميقة وذلك من أجل الانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح، يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وكل ذلك قصد تجسيد الإطار القانوني لاقتصاد السوق بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق الأهداف التالية:

- إحلال اقتصاد السوق الاقتصاد المخطط والمسير إداريا.

- استقلالية المؤسسات العمومية.

- تحرير أسعار التجارة الخارجية والصرف.

-منح استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي ومن خلال التزام الجزائر بتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة (1 أبريل 1994 إلى 31 ماي 1995)، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى من (31 مارس 1995 إلى غاية 01 أبريل 1998)، كما عقدت الجزائر العديد من الاتفاقيات مع البنك الدولي وأهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين ، الأمر الذي نتج عنه تخفيف أزمة المديونية الخارجية من جهة، وتطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية من جهة أخرى، أدت إلى خوصصة المؤسسات العامة، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات عديدة، حيث تجسدت هذه المنظومة في إنشاء ما يلي[1] :

- جهاز الإدماج المهني للشباب 1990 وصندوق دعم تشغيل الشباب 1989

- وكالة دعم وترقية الاستثمار 1993.

- وكالة التنمية الاجتماعية 1994.

[1]- بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، "**معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر**"، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، يومي 13 و14 أبريل 2008، سكيكدة، ص:10.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994.

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 1994.

- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 1996.

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

بالإضافة إلى:

- قانون تنمية الاستثمار رقم: 01-03 المؤرخ في 20 أوت2001.

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

- المرسوم المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2002.

- مجموعة أخرى من المراسيم المحددة والمنظمة لصناديق الدعم.

المبحث الثاني: أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

المطلب الأول: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد أنشأت الجزائر من أجل تدعيم وترقية وتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة، إدراكا منها لأهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، وسعيا منها لإصلاح الاختلالات والمعوقات التي تحد من كفاءتها وتحسين ظروفها، وبالتالي تحقيق الأهداف التي رسمت من أجلها، ومن أهم هذه الهيئات والمؤسسات نذكر ما يلي:

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:

نظرا للمشاكل والعوائق التي تواجه مصير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تم إنشاء وزارة منتدبة تهتم بشؤون هذا القطاع، رغبة منها في الإصلاح وتصحيح الخلل وذلك سنة 1991، لتتحول بعد ذلك إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهذا توسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم رقم 190-2000 المؤرخ في 2000/07/11[1]، وأصبحت مكلفة بالمهام الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

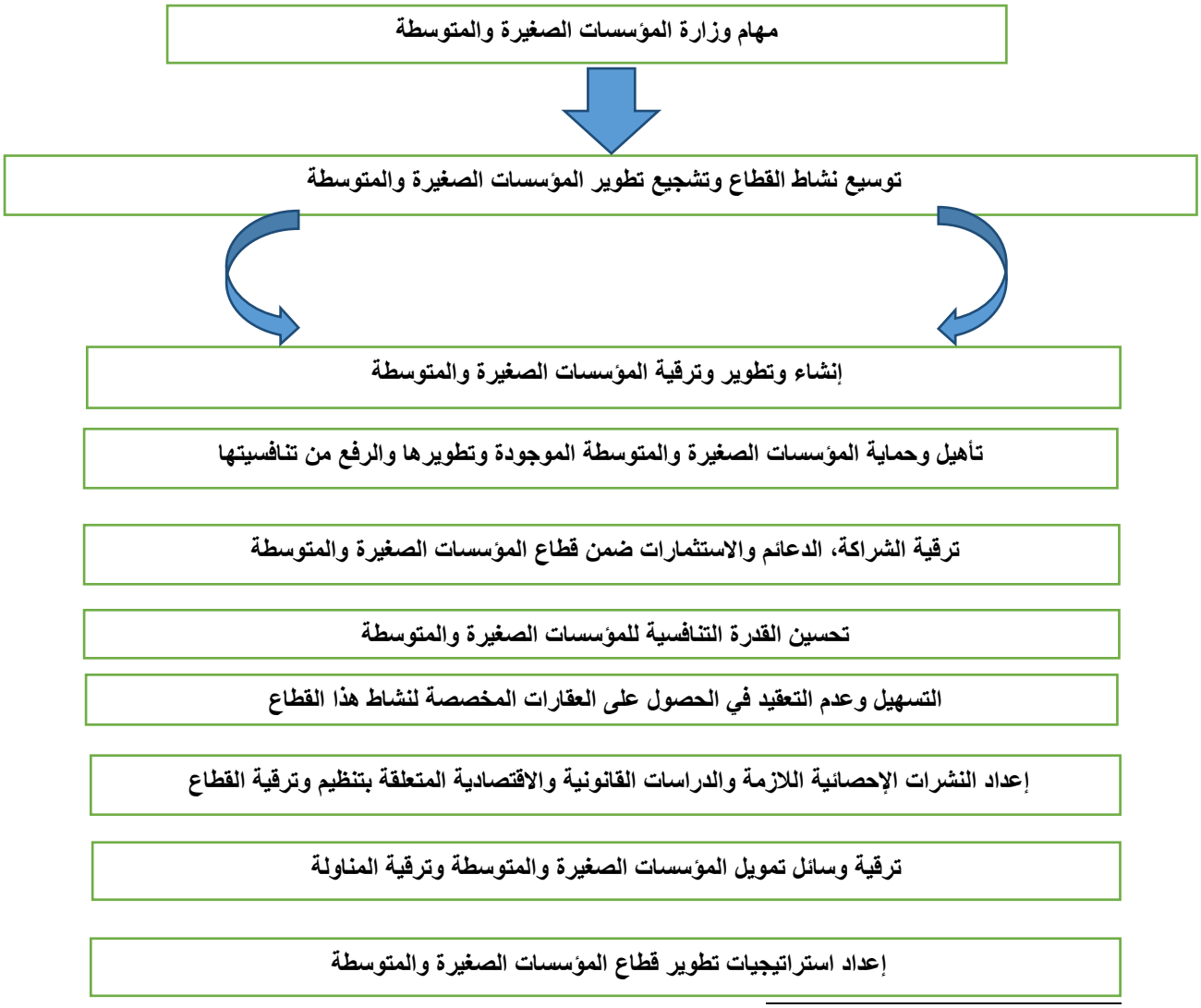

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 190-2000 المؤرخ في 2000/07/11، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 2000/07/16 ص: 6

المصدر: تم إعداد الجدول بالإسناد إلى المصادر التالية:

– لخلف عثمان، واقع الـ (م ص م) وسبل دعمها **وتنميتها – دراسة حالة الجزائر**–»، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003، ص: 409.

– خوني رابح، حساني رقية، "**آفاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، "الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، أيام 25 – 26 – 27 –28 ماي 2003، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ،2004، ص:899.

يوضح الشكل أعلاه مختلف المهام التي تقوم بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغرض توسيع نشاط القطاع وتشجيع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه المهام نذكر تأهيل وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها والرفع من تنافسيته، إعداد النشرات الإحصائية اللازمة والدراسات القانونية والاقتصادية المتعلقة بتنظيم وترقية القطاع، إلى غير ذلك من المهام، وفي هذا الإطار وتجسيدا لأهدافها أنشأت الوزارة العديد من المؤسسات والهيئات المتخصصة وذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر منها:

أولا: المشاتل:

تعريف:

تعرف المشاتل أو حاضنات الأعمال وفق المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]، على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى تشجيع ومساعدة المستثمرين الصغار ذو المشاريع الصغيرة التي بدأت بالنشاط خاصة في مرحلة الانطلاق أو التأسيس[2]، وقد تكون في شكل محضنة أو هياكل تتكفل بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية ، أوفي شكل ورشات تدعم أصحاب الصناعات الصغيرة والمهن

[1]- القانون رقم 01–18، مرجع سابق، ص: 11

[2]– حسين حريم، "**نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، سطيف، 2003، ص: 169.

الحرفية ، أوفي صورة هيكل مساعد لأصحاب هذه المؤسسات في مجال البحث والتطوير (ننزل المؤسسات)[1] ، لتصب جميعها في تحقيق الأهداف التالية:

- تنويع وتوفير جميع أشكال الدعم والمساعدات مع المحيط المؤسساتي.
- تشجيع المؤسسات المبتكرة ودعم منشئي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة في جميع الميادين.
- العمل على توفير المؤسسات المرافقة لهذه المشاريع بصفة عامة.

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة سابقا تقوم حاضنات الأعمال بالوظائف التالية:

- التكفل بدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفترة زمنية معينة.
- توفير المحلات المناسبة لاحتياجات المشاريع وتسييرها.
- العمل على تقديم النصائح والإرشادات في جميع الميادين.
- تدريب أصحاب المشاريع والعمال على مختلف مبادئ وتقنيات التسيير.

ثانيا: مراكز التسهيل[2]:

تعرف مراكز التسهيل على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لإقامة الدعم المالي في جميع القطاعات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل توجيه هذه المؤسسات نحو اندماج أكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي، من خلال مساعدة حاملي هذه المشاريع وتوجيههم.

وتهدف هذه المراكز إلى:

- حث أصحاب المشاريع على الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا المعاصرة وتطويرها.
- تخصيص شبابيك لخدمة منشئي المشاريع.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 03 – 78 المؤرخ في 2003/02/25، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 2003/02/26 ص: 17

[2]- المرسوم التنفيذي رقم: 03-79 المؤرخ في 2003/02/25، لجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، ص.ص:18،19

– محاولة توطيد العلاقة بين منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث، من أجل مرافقة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني والدولي.

– إنشاء مركز معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتقوم مراكز التسهيل بجملة من الوظائف تتمثل في:

– دراسة ومراجعة الملفات.

– تكوين أصحاب المشاريع في جميع المجالات ومرافقتهم لتجاوز المشاكل التي يمكن الاصطدام بها.

– تقديم جميع أشكال الدعم لهذه المشاريع وفي جميع القطاعات.

– خلق جو عمل ملائم ومناسب يسمح باتصال أصحاب المشاريع بمراكز البحث والتطوير لتوجيههم.

– دعم القدرات التنافسية.

وتجسيدا لهذا المشروع أنشأت الوزارة 14 مركز تسهيل موزعة على عدة ولايات من القطر الجزائري[1]، حيث يتولى إدارة المركز مجلس التوجيه والمراقبة، ويضمن تسييره مدير يعينه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين يتكون مجلس التوجيه والمراقبة من ممثل الوزير وبعض من ممثلي الهيئات الحكومية المختصة بهذا النوع من المشاريع.

وتجمع مراكز التسهيل بين المستثمرين المالكين للأفكار والفاقدين لرأس المال، والمستثمرين المالكين للنوعين السابقين لكنهم في حاجة إلى التوجيه والمرافقة، كما تشتمل على المستثمرين المالكين للمؤسسة والفاقدين للتقنيات المعاصرة الضرورية لتطوير وسائل الإنتاج[2].

[1]- نجيب عاشوري، «**إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة**»، مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 01 ،2002، ص:09

[2]– أحمد حميدوش، "**مراكز التسهيل – فضاء جديد لبعث الإستثمار ومرافقة المؤسسة** "، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد02 ،2003، ص:12.

ثانيا: المجلس الوطني الاستشاري[1]:

يعرف المجلس الاستشاري على أنه عبارة عن جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يسعى إلى ضمان وترقية الحوار بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومختلف جمعياتهم المهنية من جهة، والهيئات الحكومية من جهة أخرى، وذلك من أجل دراسة المسائل المرتبطة بتطوير وترقية القطاع، ويمكن حصر مختلف مهام المجلس الوطني الاستشاري في النقاط التالية:

- ترقية وضمان التشاور والحوار بين مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل رسم خطط وإعداد آليات تساعد على التخفيف من حدة ما يمكن أن يواجهها من مصاعب.

- تحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء جمعيات مهنية جديدة.

ويتكون المجلس الوطني الاستشاري من:

* **الجمعية العامة:** وتتكون من 100 عضو على الأكثر.

* **الرئيس:** يتم انتخابه بناء على النظام الداخلي.

* **المكتب:** يشمل 10 أعضاء يتم انتخابهم من طرف الجمعية العامة.

* **اللجان الدائمة:** ويتكون من 04 لجان.

2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996[2]/09/08، وتعرف على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئيس

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 2003/02/25، المتضمن المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، ص.ص.20-24.

[2]- غياط شريف، بوقوم محمد، " **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أبريل 2006، جامعة الشلف، 2006، ص:110.

الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة جميع نشاطاتها، مقرها الجزائر العاصمة وفروعها جهوية ومحلية وتهدف إلى[1]:

– توفير جميع البيانات اللازمة للمستثمرين الشباب، وإعلامهم بمختلف الامتيازات الممنوحة لهم من أجل تسهيل نشاطاتهم ودعمهم وترقيتهم.

– تنمية وترقية المهارات والأساليب الاستثمارية للمستثمرين الشباب من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية وإنشاء الدورات التدريبية وتقديم النصائح والإرشادات.

– متابعة الاستثمارات قيد الدراسة، وتفعيل دور المشروع الصغير.

– دعم وتشجيع الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مشاريع استثمارية صغيرة وتحسين قدراته في جميع المجالات [2].

ويمكن حصر أهم مهام هذه الوكالة في الشكل التالي[(2)]:

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 1996/09/08، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد52، ص:12،11.

[2]- بقة الشريف وآخرون، «**تحليل وتقييم تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – حالة المؤسسات المصنعة في ولاية سطيف–**»، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، أيام 25 – 26 – 27 –28 ماي 2003، ص:219.

[(2)] – المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 1996/09/08، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد52، ص: 12.13

الشكل رقم (11): مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم: 96-296.

يوضح الشكل أعلاه مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، والتي نذكر من بينها تقديم الاستشارة والدعم المعلوماتي في جميع الميادين وطيلة تنفيذ المشروع، تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء المشاريع المصغرةّ وتقديم الدعم المعنوي المالي والفني لذوي المشاريع الجديدة، إلى غير ذلك من المهام.

3 –وكالة ترقية ودعم الاستثمار والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار:

بالإضافة إلى الهيئات السابقة الذكر، نجد وكالتي ترقية ودعم الاستثمار والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، حيث سيتم التطرق إلى كل منهما على حدا وذلك كما يلي:

3-1: وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI):

وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقع تحت إشراف ووصاية رئيس الحكومة، تتكون من مجموعة من الهيئات والإدارات تساهم في ترقية ودعم ومتابعة أصحاب المشاريع ومساعدتهم، وذلك لتسهيل العملية الإجرائية الإدارية المتعلقة بإنشاء استثماراتهم، من خلال توفير شباك وحيد يضم جميع الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمار، وذلك من أجل تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع في مدة لا تتجاوز 60 يوما، وتضطلع الوكالة بتقييم المشاريع الاستثمارية ودراستها ومن ثم اتخاذ قرارات الرفض والقبول بشأنها طبقا للمادة الثالثة (03) من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 1993/10/08[1]، والمعدل في 2001/08/20 تحت رقم 01-03 [2]، وتتكفل وكالة ترقية ودعم الاستثمار بالمهام الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (12) مهام وكالة ترقية ودعم الاستثمار

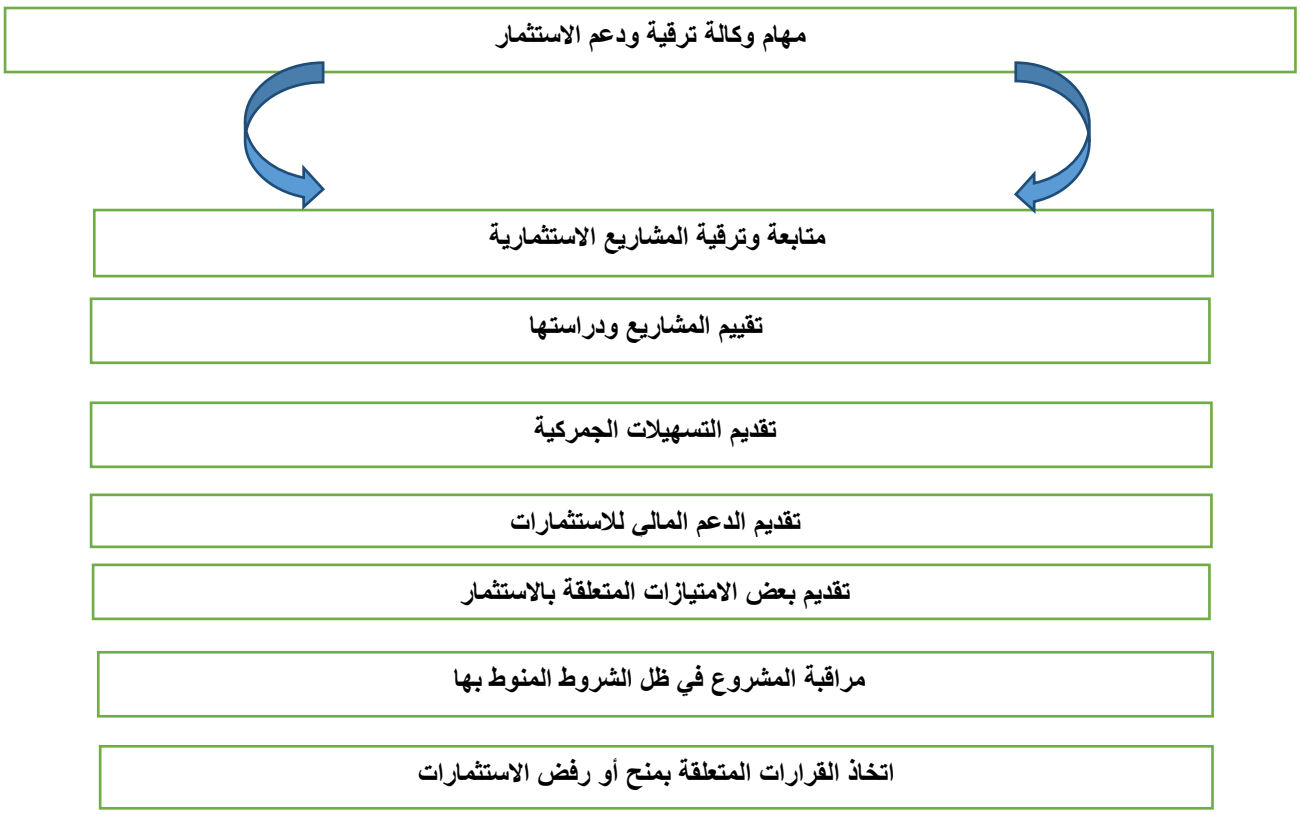

[1]- عبداللاوي مفيد وآخرون، "**الإجراءات المتخذة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر** "، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي 2013، ص: 04.

[2]- بوقوم محمد، غياض شريف، " **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** "، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، 2008، ص: 111.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرسوم رقم: 12-93

يوضح الشكل السابق وكالة ترقية ودعم الاستثمار، حيث ورغم ما جاءت به الوكالة من بنود وما قامت به من وظائف في سبيل تسهيل وترقية ودعم الاستثمار، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منها، ولعل ذلك يرجع إلى كونها اقتصرت على دور الشباك الوحيد وما ساده من بيروقراطية ومحسوبية وقلة في الضمير المهني، بالإضافة إلى مركزية هيكلها في العاصمة، الأمر الذي ينتج عنه صعوبة في تدفق المعلومات.

3-2: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تجمع بين مهام وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSJ)، لتأتي بمجموعة من الإضافات نظرا للصعوبات التي تعرض لها أصحاب المؤسسات، من أجل مساعدة المستثمرين في استيفاء الإجراءات اللازمة بإنجاز استثماراتهم، ومحاولة من الدولة لتجاوز العوائق وتجسيد تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال القيام بالمهام الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): مهام وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

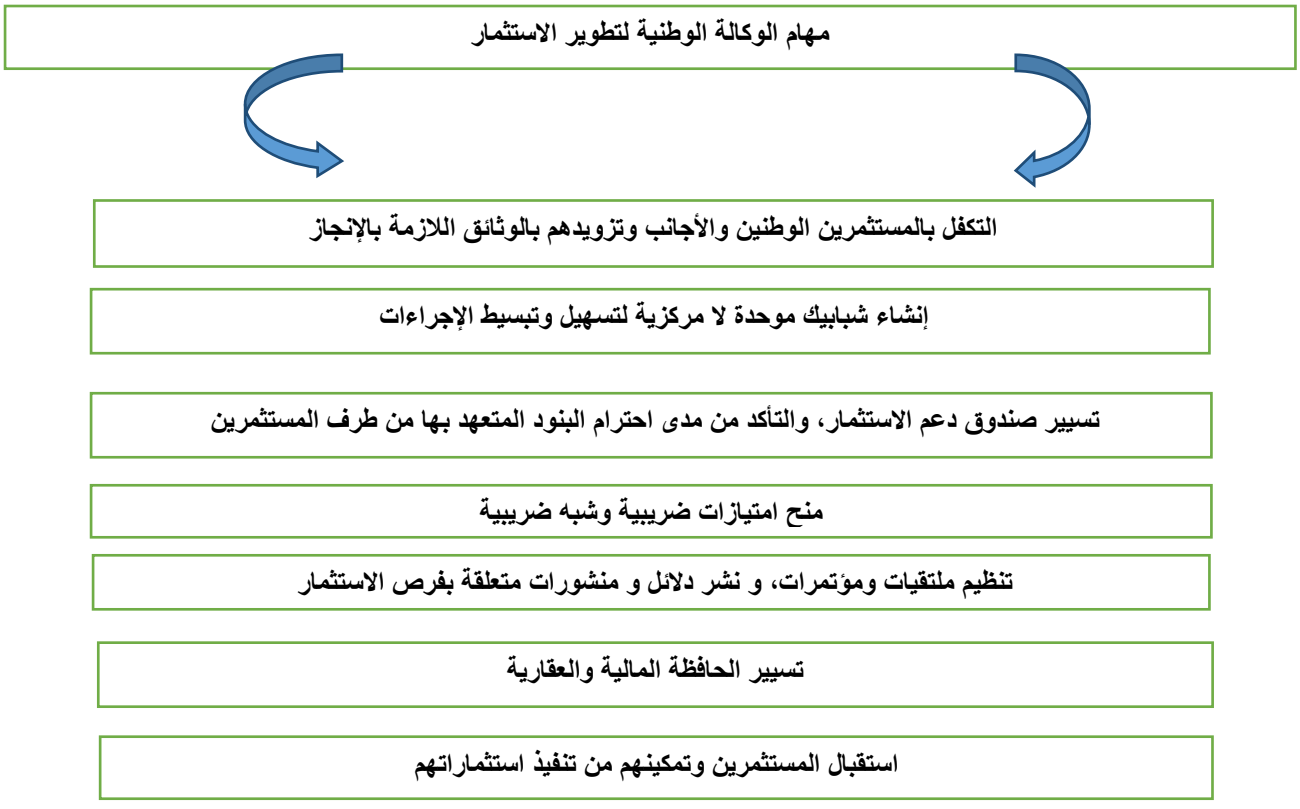

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بريبش السعيد، "**التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، يومي 29 و30 أكتوبر 2001، ص:8.

يوضح الشكل السابق مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث يرافق إنشاء الوكالة مجلس وطني للاستثمار يرأسه رئيس الحكومة، مكلف بتحديد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، وتشجيع ودعم إنشائها، ودراسة مختلف العوائق التي تواجه أصحاب المشاريع، واقتراح تدابير واستراتيجيات من شأنها أن تطور هذه الاستثمارات، وشباك وحيد لا مركزي يضم مختلف الأدوات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، ويتكون من مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية، ويهدف إلى تخفيف وتبسيط إجراءات التأسيس وانجاز المشاريع بشكل لا مركزي[1].

4-صندوق ضمان القروض:

يعتبر صندوق ضمان القروض مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2]، يديره مدير عام ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي الوزارات، وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 02-373 المؤرخ في: 2002/11/11[3]، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث كانت انطلاقته الفعلية في مارس 2004، وذلك بإعلان رئيس الجمهورية عند افتتاحه للجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن إنشاء (FGAR) برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري، وهو مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية، وتتكون مخصصاتها من مساهمة الدولة، ويعتبر إنشاء الصندوق بمثابة نقطة بداية لترقية هذا القطاع باعتباره أول أداة مالية متخصصة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمر بجملة من المراحل والميكانيزمات يمكن حصرها في النقاط التالية :

- تقديم طلب القرض إلى البنك من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تقديم شهادة ضمان القرض من طرف الصندوق لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- المواد 19،23،25، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47 الصادر بتاريخ: 2001/08/22، ص.ص:7،8.

[2]- المادة 01،02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 2002/11/13، ص:13.

[3]- غياط شريف، بوقمرم محمد، مرجع سابق، ص: 111

-دفع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لعلاوة سنوية خلال مدة القرض للصندوق.

- قيام الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها في حالة عدم القدرة على التسديد.

ولعل أهم أهداف الصندوق تتمثل في:

- تسهيل الحصول على القروض الضرورية للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضمان تسديد القروض البنكية المستفاد منها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر للضمانات التي يطلبها البنك.

-معالجة أحد أهم مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الضمانات).

- التحول من دور الدولة المانحة للأموال إلى الدولة الضامنة للقروض.

5-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقرض المصغر :

حيث سيتم أولا التطرق إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(**ANGEM**) كما يلي:

5-1: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم:04-13 المتعلق بجهاز القرض المصغر، والمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1].

وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقع تحت وصاية رئيس الحكومة، في حين تخضع متابعة نشاطات الوكالة للوزير المكلف بالتشغيل[2]، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها، وتضطلع الوكالة بالمهام المدونة في الشكل التالي:

[1]- المواد 3،5،8، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 2002/11/13، ص:13.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 2004/01/25, ص:3.

الشكل رقم (14): مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 2004/01/22، الجريدة الرسمية العدد 06، الصادرة في 2004/01/25، ص:09

يوضح الجدول السابق مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الذي يكون قد خصص للفئات العديمة الدخل، أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة، من أجل الحصول على سلفات بنكية صغيرة يتم سدادها خلال فترة معينة، لتشجيع الشغل الذاتي وتطوير الحرف الصغيرة، تخفيف معدلات الفقر وتحسين ظروف العاطلين عن العمل، ويعمل على إدارة الوكالة كل من:

- **مجلس التوجيه:** ويضم ممثلي الهيئات التي لها علاقة مع الوكالة، وممثلي الجمعيات الوطنية التي لها نفس هدف الوكالة.

- **المدير العام:** يعين بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل.

- **لجنة المراقبة:** وتتكون من 03 أعضاء يعينهم مجلس التوجيه.

5-2-صندوق الضمان المشترك للقرض المصغرة[1]:

يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتولى رئاسته أحد ممثلي البنوك والمؤسسات المالية عن طريق الانتخاب بين أعضاء مجلس الإدارة، ويحل محل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة، ويتكفل بتسيير دفع الاشتراكات من المستفيدين من القرض المصغر والمؤسسات المالية، ويكون بمثابة ضمان للقروض المصغرة الممنوحة لأصحاب المشاريع الحاصلين على الإعانات الممنوحة من ANGEM، بالإضافة إلى تغطية جميع مستحقات الديون وفوائدها بناء على طلب من المؤسسات المالية في حالة تعثر المشاريع في حدود 85 %من قيمة القرض.

6-لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI) ووكالة التنمية الاجتماعية:

إضافة إلى ما سبق ذكره من هيئات ووكالات، نجد لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية ووكالة التنمية الاجتماعية، وذلك كما يلي:

6-1-لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية

أنشئت عام 2004 على المستوى المحلي وتأسست بمقتضى التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخة في 1994/05/15، تعمل على توفير الإعلام الكافي لأصحاب المشاريع حول كيفيات الضمان والتسهيل في مجال تخصيص الأراضي للمستثمرين، وتقديم التقارير الخاصة بها لأصحابها، وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فلقد بلغ عدد المشاريع المستفيدة من دعم هذه اللجان وحصلت على أراضي حوالي: 13.000 مشروع، خلال الفترة 1994-1999، والتي من المتوقع سوف تستقطب حوالي 311.000 عاملا بعد تجسيدها وإنجازها ودخولها في مراحل التشغيل موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، ولقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية 1999 (حوالي 500مشروع) على الأنشطة كما يلي:

[1]- المرسوم التنفيذي رقم: 04-16 المؤرخ في 2004/01/22، المتضمن احداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، ص:15.

جدول (11): توزيع المشاريع المنجزة على الأنشطة الاقتصادية:

الصناعة	**%25**
الفلاحة	**%08**
السياحة الصناعة التقليدية	**%03**
البناء الأشغال العمومية	**%38**
التجارة	**%10**
الخدمات الأخرى	**%15**

المصدر: لخلف عثمان، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها و تنميتها – دراسة حالة الجزائر – "، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003، ص: 290.

يوضح الجدول أعلاه توزيع المشاريع المنجزة على مختلف الأنشطة الاقتصادية من الصناعة بنسبة 25%، إلى الفلاحة بنسبة 08%، والسياحة الصناعية التقليدية بنسبة 03%، البناء والأشغال العمومية بنسبة 38%، التجارة بنسبة 10%، في حين الخدمات الأخرى تشكل نسبة 15%.

6-2: وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

أنشئت عام 1996 وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقع تحت إشراف رئيس الحكومة ووصاية الوزارة المكلفة بالنشاط الاجتماعي، تهدف إلى منح قروض صغيرة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة، وهو برنامج ذو عقود ما قبل التشغيل لفائدة البطالين، مزود بقانون خاص يهدف إلى محاربة الفقر والبطالة، من خلال تسيير مرن للشبكة الاجتماعية وبرامج موجهة للفئات المحرومة، ويمكن حصر أهم وظائف ومهام وكالة التنمية الاجتماعية في الشكل التالي:

شكل رقم (15): مهام وكالة التنمية الاجتماعية ADS

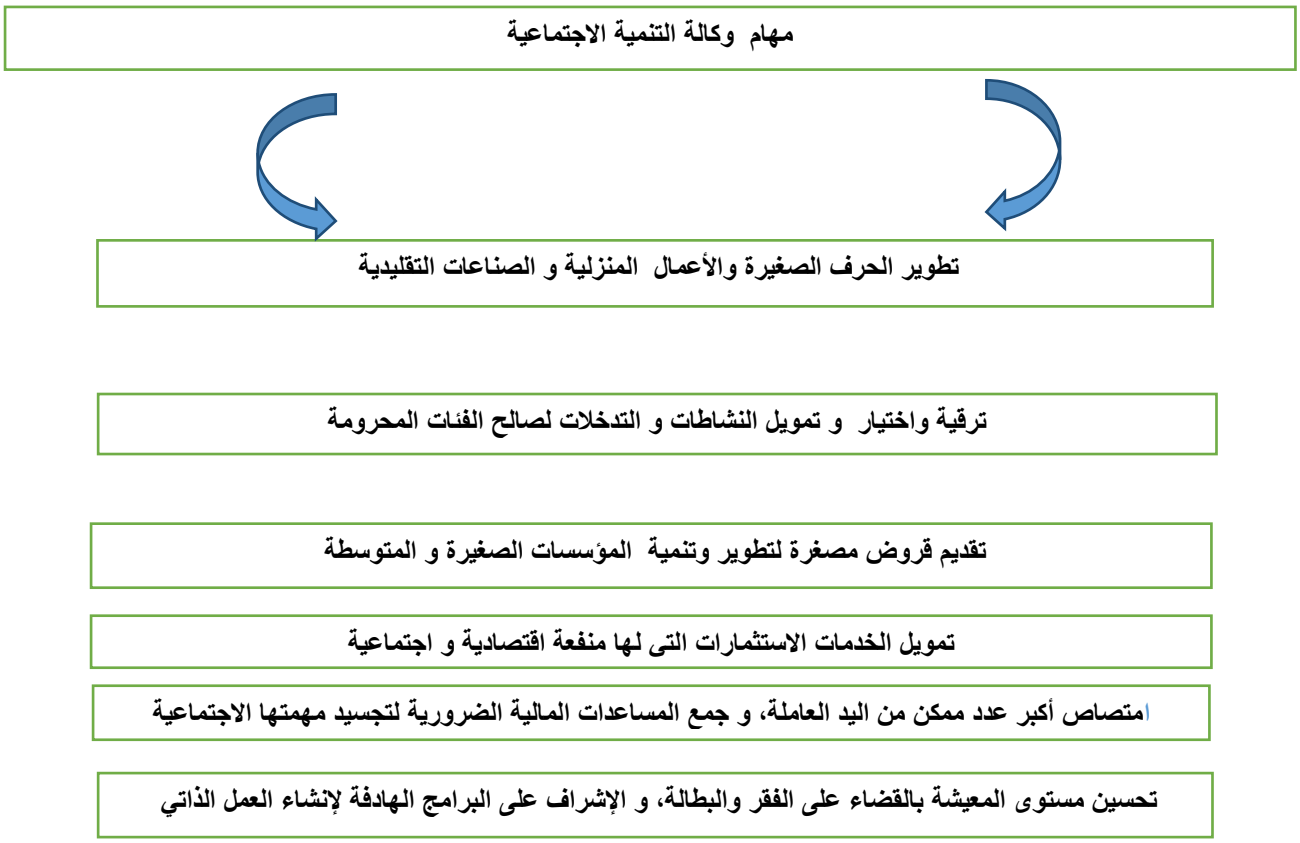

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صالحي صالح، **أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد 04، سطيف، 2002، ص38.

يوضح الشكل أعلاه مهام وكالة التنمية الاجتماعية، بغرض تطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية، حيث نذكر من بين تلك المهام تقديم قروض مصغرة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، امتصاص أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، و جمع المساعدات المالية الضرورية لتجسيد مهمتها الاجتماعية..الخ، ومن بين البرامج التي تشرف عليها الوكالة:

الشكل رقم (17): برامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

برامج الدعم الاجتماعي	برامج النشاط الاجتماعي (التنمية الاجتماعية)	برامج الإدماج المهني
-تقديم إعانة مباشرة للفئات المحرومة في شكل منحة جزافية للتضامن (AFS) 1994. - وضع برنامج IAIG (التعويض عن نشاطات ذات منفعة عامة)1994.	- مشاريع تخص المنشآت الصغيرة في مجال الري والصحة والإنارة العمومية وتهيئة الطرقات وتهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات المحرومة.	- عقود ما قبل التشغيل. -الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: وهو برنامج موجه لمقاولين صغار بالجماعات المحلية، يهتمون بصيانة الطرق، الغابات، العقار الحضري، الفلاحة والري.

المصدر: شعيب أتشي، "واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2007، 2008- ص: 79

يوضح الشكل السابق أهم البرامج التي تشرف عليها وكالة التنمية الاجتماعية، والتي تنقسم إلى برامج الدعم الاجتماعي وبرامج النشاط الاجتماعي بالإضافة إلى برامج الادماج المهني كما هو موضح أعلاه.

7-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تم إنشائه بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 – 09 الصادر بتاريخ 1994/05/26[1]، والمرسوم التنفيذي رقم 94 – 188 المؤرخ في 1994/07/06[2]، نتيجة لعمليات الخوصصة وإعادة الهيكلة ومختلف الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، في إطار جهازه الجديد الخاص بإنشاء المشاريع المصغرة من طرف البطالين (35 سنة و50 سنة)، من أجل القيام بالمهام التالية[3]:

[1]- المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 1994/5/26، المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34، الصادر بتاريخ 1994/06/01، ص: 3.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 94-188، المؤرخ في 1994/07/06، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 1994/07/07، ص:5.

[3]- المادة 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 1994/07/07، ص:6.

شكل رقم (17) مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

المصدر: شعيب أتشي، "واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2007، 2008- ص: 79

يوضح الشكل السابق مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، والتي تتمثل في تشخيص المؤسسات المواجهة لخطر الحل، وتحسين مستوى أداء المؤسسات السليمة كخطوة أولى سنة 2000، لعبه دور شركة رأس مال المخاطر من خلال مشاركته المؤقتة في رأس مال المؤسسة، و تمويل مختلف المشاريع التي تواجه صعوبات، إلى غير ذلك من المهام الأخرى والمذكورة أعلاه.

المطلب الثاني: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وضعت الجزائر آليات، أساليب وبرامج عديدة في ظل المشاكل والصعوبات التي تحول دون تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي، من أجل إعطاء دفع قوي لهده المؤسسات، وتدعيم نشاطها بشكل يساعدها في تحقيق أهدافها، حيث كان القانون التوجيهي لترقية القطاع بمثابة المرجع لرسم هذه البرامج[1].

1-تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر برنامج التأهيل مجموعة من الإجراءات تحث على الرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية وفق مقاييس معمول بها عالميا، وذلك من أجل الصمود في وجه المنتجات العالمية ذات الجودة العالية، واكتساب أسواق جديدة، وتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولقد كانت مسألة التأهيل هذه في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض على السلطات العمومية إيجاد طرق حديثة في هذه العملية، من أجل معالجة الصعوبات التي تواجه المستثمرين، وفي هذا الإطار أعدت الوزارة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دج سنويا، يمتد إلى غاية سنة 2013.

وتتمثل أهدافه في[2]:

- إعداد دراسات عامة من أجل تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، وذلك من خلال التعرف على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط.

- إنجاز عمليات تهدف إلى التنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب، أو ما يطلق عليه بتأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، وإعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.

- تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، من خلال ترقية المؤهلات المهنية وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية.

---

[1]- المادة 11 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، المؤرخ في 2001/12/12، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر ،2001، ص:10.

[2]- عماري جمعي، **استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مرجع سابق، ص:34

– اعتماد الطرق الحديثة في مجال التسيير والإدارة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– التقليل من نسبة البطالة والحفاظ على العمالة الموظفة وتحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج[1]...

ويمول هذا البرنامج في إطار برنامج (MEDA)، وينتظر منه تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي، من خلال شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بفعالية عالية وتنافسية شديدة في ظل سوق مفتوح، وخلق قيم مضافة ومناصب شغل، وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، والتخفيض من سوء التسيير ومن حدة الاقتصاد غير الرسمي، ومتابعة ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير جميع البيانات اللازمة والضرورية بصفة معتمدة.

وتنحصر عمليات التأهيل هذه في:

جدول رقم (12): مستويات عمليات التأهيل

على مستوى المؤسسة	على مستوى المحيط
– استخدام طرق وأساليب حديثة ومعاصرة في مجال التسيير، وتطوير مختلف وسائل الإنتاج. – تأهيل الصناعات التي تساعد على نمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية والإقليمية.	– إجراءات التحولات اللازمة على المحيط القانوني، الإداري، التنظيمي،العقاري، المالي، المصرفي، الجبائي وشبه الجبائي من أجل استمرارية نشاط المؤسسة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: شعيب أتشي، "واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ،2007 –2008، ص91.

ويعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم، أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بالمشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية، ويضم جانبين:

– **جانب خارجي**: يمثل الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة.

[1]– لخلف عثمان، مرجع سابق، ص: 103

- **جانب داخلي:** يمثل الإصلاحات الداخلية في المؤسسة ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:

الشكل رقم (18): برنامج التأهيـــل

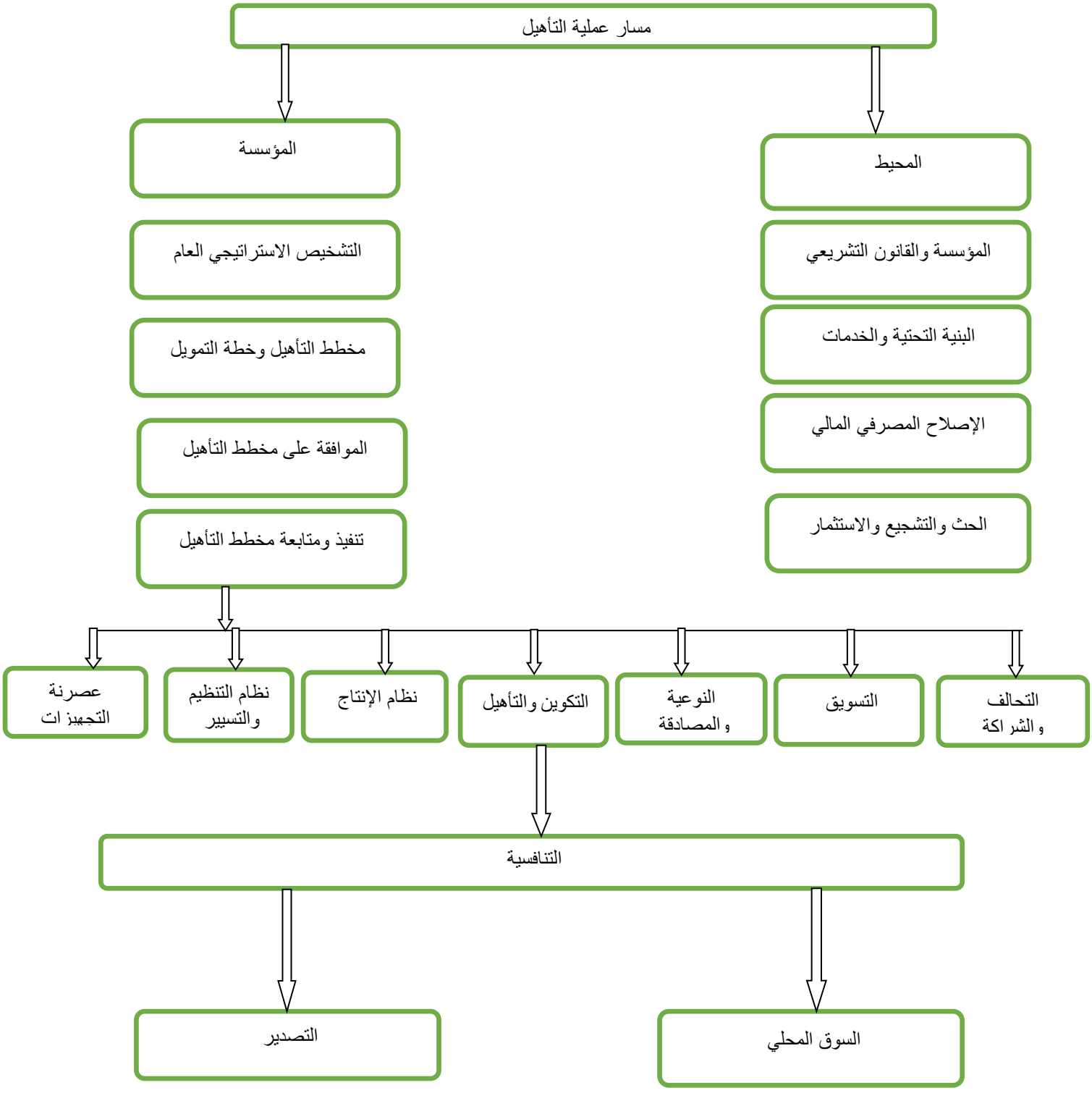

المصدر: معطى الله خير الدين، كواحلة يمينة، "**إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، يومي 17 و18 إبريل 2006، ص:736.

يوضح الشكل أعلاه مسار عملية التأهيل والتي تتفرع إلى كل من المحيط والمؤسسة، حيث يمثل المحيط كل من المؤسسة والقانون التشريعي، البنية التحتية والخدمات والإصلاح المصرفي والمالي، في حين تمثل المؤسسة التشخيص الاستراتيجي العام، مخطط التأهيل وخطة التمويل، الموافقة على مخطط التأهيل، وأخيرا تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل.

2-ترقية المناولة والشراكة[1]:

تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن ترقية المناولة والشراكة ما هي إلا خيار استراتيجي ومحور جوهري يهدف إلى استقطاب الخبرات والمعارف وتحسين القدرات التسييرية لأصحاب المشاريع، وتأهيل مختلف المؤسسات في ظل المستجدات القائمة، ونظرا لأهمية المناولة الصناعية في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء بورصات المناولة والشراكة عام 1991، وهي عبارة عن جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي، وتتكون من المؤسسات العامة والخاصة، وتدعيما لنشاط المناولة فلقد تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة، تجتمع فيه المؤسسات الصناعية الكبرى مع المناولين من أجل تنمية المناولة، وتعزيز مختلف عمليات الشراكة بين القطاع الوطني العام والخاص وكذا مع الشركاء الأجانب وتتمثل مختلف مهامه في :

- تقديم اقتراحات بشأن التدابير المتعلقة بالاندماج الأمثل للاقتصاد الوطني.

- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.

-ترقية مختلف عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل الوطنيين والأجانب.

-تنسيق نشاطات بورصة المناولة والشراكة فيما بينهما.

---

[1]- بالاعتماد على:

- صالحي صالح، مرجع سابق، ص:39.
- المادتين 20،21 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رقم 01-18، ص:13.
- المادة 25 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18، ص:16.

3-ترقية التشاور:

تعتبر هذه العملية من أهم العمليات التي تعتمد عليها الوزارة، وذلك من أجل تفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، بدراسة أهم ما يمكن أن يواجه تنمية هذا النوع من المؤسسات، عن طريق لجان تقنية تجتمع بصفة دورية من أجل إعداد مخططات استراتيجية لترقية القطاع، ولقد تم تدعيم هذا العمل بتأسيس مجلس وطني استشاري مكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى.

4-التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن ترقية الشراكة والتعاون الدولي ضروري من أجل وضع استراتيجية جديدة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، والاستفادة من الإمكانيات المتاحة في هذا المجال، سواء القروض الممنوحة لهذا القطاع، أو إعانات الهيئات الدولية، أو تجارب الطرف الخارجي الأجنبي، خاصة في مجال التسيير والتنظيم أو الاتفاقيات المبرمة في مجال الشراكة والتعاون واستغلال الموارد الخارجية[1]، وفي هذا الإطار واهتماما بهذه العملية وضعت الدولة الجزائرية عدة برامج نذكر منها الآتي:

أ-التعاون الأورو متوسطي:

*** برنامج (MEDA) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]:**

لقد جاء برنامج ميدا في إطار السعي بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الثلاثة عشر الواقعة جنوب ضفة البحر المتوسط، لإقامة منطقة تبادل حرة في آفاق 2010، وعلى هذا الأساس ومن أجل التخفيض

[1]- سلطاني محمد رشدي، مرجع سابق، ص: 104

[2]- بالاعتماد على:

- الشريف بقه، عبد الحمان العايب، "**مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية**"، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، سطيف، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006، ص:8.
- فراجي بلحاج، مرجع سابق، ص: 151
- سلطاني محمد رشدي، مرجع سابق، ص:104

من حدة النتائج السلبية لهذه الشراكة على دول البحر الأبيض المتوسط، وضعت الدولة الجزائرية مع الاتحاد الأوربي عدة برامج في مجالات مختلفة (خوصصة القطاع العام ، عصرنة القطاع البنكي والمالي ، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إعادة تأهيلها وتأهيل محيطها).

ويعتبر برنامج ميدا تعاون ثنائي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، لدعم التجارة الحرة وتحسين المستوى التنافسي للقطاع ، وهو برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي ووزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بميزانية قدرها: 62.90 مليون أورو لمدة 05 سنوات ، حيث تبلغ مساهمة الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو، في حين تقدر مساهمة الحكومة الجزائرية بـ:3.40مليون أورو، أما 2.5 مليون أورو تمثل مساهمات المؤسسات المستفيدة من البرنامج ، حيث تم تحقيق إلى غاية جوان 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر ، بالإضافة إلى إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو، وذلك من أجل تحسين ظروف الحصول على قروضها.

وفي إطار الانفتاح الاقتصادي حصلت الدول المتوسطية على 4.6 مليار أورو كمساعدة مالية، عن طريق صندوق الاتحاد الأوروبي في إطار البرنامج الأول (MEDA 1) خلال 1995-1999، والبرنامج الثاني (MEDA 2) خلال 2000-2006.

ويمكن تلخيص أبرز الإعانات والمساعدات الممنوحة فيما يلي:

جدول رقم (13): المساعدات الممنوحة في إطار برنامج الشراكة الأور ومتوسطية للدول المغاربية:

MEDA 1(1995-1999)			MEDA 2(2000-2006)		
وضعية لمدة 5 سنوات (1995-1999)			وضعية لمدة 4سنوات (2000-2003)		
البلد	التعهد	الدفع	البلد	التعهد	الدفع
الجزائر	164	30.2	الجزائر	181.2	32.6
المغرب	656	127.6	المغرب	524.5	279.3
تونس	428	168	تونس	305.9	243.2
المجموع	1.248	325.8	المجموع	1.011.6	555.1

المصدر: فراجي بلحاج، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص:152.

يمثل الجدول السابق مختلف المساعدات الممنوحة في إطار برنامج الشراكة الأور ومتوسطية للدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس)، لطالما يركز برنامج MEDA على المحاور الأساسية التالية[1]:

-تطوير وتحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

-دعم إنشاء وترقية الطرق الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم وتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويستفيد من هذا البرنامج:

* المؤسسات المعنية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المالية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجميع الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة.

* مؤسسات التأطير العمومية كالوزارات،ANDI ،ANSEJ ...

* معظم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة باستثناء المؤسسات التجارية.

ويمتلك البرنامج هيكلا تنفيذيا وإداريا متعلق باتفاقية التمويل المبرمة بين الجزائر واللجنة الأوروبية المختصة والتي تدعىUGP، أي وحدة تسيير برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدخل هذه اللجنة يكون على مستوى كامل التراب الوطني، بالإضافة إلى 12 ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام لفائدة المؤسسات ومقرها في الجزائر العاصمة، وتلعب دور مركز الدعم لخبرائها كما تقدم الدعم للمستفيدين من البرامج.

[1]-بالاعتماد على:

- خميسي نويوة ،"**نحو تعميق التشاور مع الهيئات المحلية**"، مجلة فضاءات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 01، ص: 07.

- نوري منير، "**أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ملتقى دولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006، ص:75.

وفيما يخص النتائج المحققة في برنامج الدعم التنموي الأوروبي الموجه للجزائر، فلقد تحسنت الوضعية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع الخاص في الجزائر والتي مسها البرنامج التنموي الأوروبي.

*** برنامج (GTZ) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، وفي ظل تحرير انفتاح السوق، تم صياغة برنامج لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بالتعاون مع ألمانيا ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يعرف ببرنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) .

وتتمثل أهدافه فيما يلي[1]:

– الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة، من أجل الاستغلال الأمثل لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل والتقليل من المنتجات المستوردة.

– التوجيه والتكوين في ميدان التسيير، والاعتماد على مراكز دعم جهوية من أجل إنشاء نوع من الهيمنة والإتقان.

– حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم[2].

وتتمثل المؤسسات المستهدفة والتي يمكن لها الاستفادة من عملية التأهيل في معظم المؤسسات الصناعية التي تتكون من 50 إلى 250 عامل في الفروع التالية:

– صناعة الحديد والصلب ومواد البناء.

–الصناعات الفلاحية والغذائية.

– الصناعات الكيميائية والصيدلانية.

[1]- زوينة محمد الصالح، مرجع سابق، ص:121.

[2]– ربحي كريمة، عروب رتيبة، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006، ص:725.

بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة من 1 إلى 10 عمال، والمنشأة من طرف شباب ANSEJوما شابه ذلك.

وتتمثل خدمات مراكز الدعم في[1]:

– إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في مجال التسيير بالنسبة للمؤسسات الصناعية المتوسطة، تتعلق هذه التوصيات بالوظائف الحيوية في المؤسسة (الإدارة العامة، تسير الموارد البشرية، الإنتاج والمئونة، إدارة المالية، التسويق، التوزيع والبيع).

–إقامة ملتقيات من اجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة خاصة (تقنيات وطرق التسيير، تطوير ثقافة التسيير، التفكير الاستراتيجي).

– تقديم دروس تكوينية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة خاصة (الشباب المشرف على المشروع، المستفيدين من القروض المصغرة).

ويقوم هذا البرنامج بالنشاطات التالية:

– تكوين مستشارين مختصين في تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تكوين المحاضرين لفائدة مسيري المؤسسات.

– تقديم الدعم المناسب لمراكز وهيئات الدعم عن طريق تحسين كفاءات المسيرين.

ب–التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك العالمي:

***التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:**

لقد تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية، ودراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية وذلك من أجل مواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، وإحداث محاضن نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات

[1]– زوينة محمد الصالح، مرجع سابق، ص:121.

الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء والتي تملك تجارب متقدمة في هذا المجال كماليزيا واندونيسيا وتركيا.

وتتمثل رؤية البنك الإسلامي للتنمية في الريادة لدعم التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك من أجل التخفيف من ظاهرة الفقر وتشجيع التنمية البشرية، العلوم، التكنولوجيا، نمو الاقتصاد والقطاع المصرفي والمالي الإسلامي وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وتتمثل خدماته في تمويل مشاريع القطاع العام والخاص وتمويل التجارة وإدارة محفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار والبنية الأساسية وبرامج المنح[1].

***التعاون مع البنك العالمي:**

لقد تم الاتفاق مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI)، على إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED)، وذلك لإعداد ووضع حيز التنفيذ لبرنامج خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى متابعة التغيرات التي تطرأ عليها وإعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

المبحث الثالث: مشاكل وصعوبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من العديد من المشاكل والعراقيل التي تعترض طريقها وتعيق مسيرتها، وتحد من فعاليتها وكفاءتها، رغم ما حظيت به من اهتمام كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويمكن حصر هذه المشاكل في:

المطلب الأول: المشاكل التنظيمية والإدارية:

تتميز الإدارة الجزائرية بكثرة التجاوزات المتواجدة فيها مما يجعلها تعاني من قصور وعجز واضح في الخبرات الإدارية والتنظيمية، وهذا ما أثر سلبا على مختلف المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تعاني من صعوبات كثيرة بسبب سيادة الإدارة الفردية في اتخاذ

[1]- شعيب أتشي، "**واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ،2007 -2008، ص:93.

القرارات من جهة وانتشار البيروقراطية، الفساد الإداري، الرشوة، المحسوبية والانحراف من جهة أخرى، وهذا ما أصبح يثبط من عزيمة المستثمر، ويحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل حيث أن هناك العديد من المشاريع الاستثمارية وما يواكبها من تراخيص وموافقات ووثائق تعرضت للتعطيل والتعقيد بسبب ذلك[1]، ويمكن إرجاع هذا إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية فيما يتعلق بالحصول على قبول المشروع، زيادة إلى التباطؤ الإداري عند التنفيذ[2]، وهذا ما يعرقل الحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن جميع هياكل الدولة لا تزال بعيدة على ذلك المستوى الذي يمكن من تلبية جميع الطلبات مع تقديم مختلف الخدمات بسرعة وكفاءة عالية بسبب[3]:

– هذا النوع من المؤسسات لم يتربع على مكانة بعد في الاقتصاد الجزائري، نظرا لعدم تهيؤ الذهنيات لهضم وفهم خصوصيته وبالتالي التعامل معه.

– سرعة حركية اتخاذ القرارات وإصدار النصوص القانونية لم يواكبها شيء مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

– صعوبة الحصول على الإجراءات، فحسب تقرير أعدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين أن الإجراءات المتعلقة بالسجل التجاري معقدة وطويلة وتصل إلى 18 وثيقة، في حين مدة إنشاء مؤسسة تتراوح بين 06 أشهر و03 سنوات حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا مدة تتراوح بين يوم و24 أسبوع، وبين 04 و07 أسابيع في البرازيل وبين أسبوع و28 أسبوع في إسبانيا[4].

المطلب الثاني: المشاكل التمويلية والضريبية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم وأخطر المشاكل التي تعترض سبل تطورها وهي مشكلة التمويل التي تعد مرحلة حاسمة في تجسيد المشاريع الاستثمارية خاصة في مرحلة الانطلاق، الأمر الذي نتج عنه صعوبات كبيرة يمكن إرجاعها إلى:

---

[1]– عبدالمليك مزهودة، "**التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة** "، الدورة التدريبة حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف أيام 25 – 26 – 27 – 28 ماي 2003، ص: 14.

[2]– محمد الهادي مباركي، "**المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية** "، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، الأغواط، يومي 8 و9 ابريل 2002، ص:93.

[3]– قنيدرة سمية، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2009–2010، ص:76.

[4]– قنيدرة سمية، مرجع سابق ، ص: 77.

– التأثير السلبي للتسيير البيروقراطي للبنوك العمومية ومركزية اتخاذ القرار.

– صعوبة الحصول على القروض من القطاع البنكي، وذلك بسبب غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر كعدم توفر الضمانات الكافية التي يطلبها البنك مقابل التمويل.

– الافتقار للخبرة التنظيمية والإدارية يزيد من درجة مخاطرة البنوك في تمويل هذه المشاريع.

– عدم تكيف النظام المالي الحالي مع المحيط.

– عدم توفر عنصر الشفافية في توزيع القروض.

– غياب التمويل طويل الأجل أو عدم توفره بصورة كافية.

– عدم توفر التحفيز الضريبي المدعم والخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– ارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– ارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بها.

– تعدد الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على توفير المعلومات المالية والتشغيلية مما يقلل من الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات على مستوى البنوك[1].

– ارتفاع معدلات المخاطرة نتيجة التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأن معظمها يعمل ضمن نطاق الاقتصاد غير الرسمي، وارتفاع معدلات الضغط الجبائي بسبب ارتفاع نسب الرسوم والضرائب بهذا النوع من المؤسسات[2].

المطلب الثالث: مشكل التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:

تعتبر مشكلة التدفق الفوضوي للسلع المستوردة من أكبر المصاعب والعوائق المؤثرة سلبا على إمكانية المستثمر المحلي الجزائري في التوسع في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لم تستطع بذلك فرض وجودها مع الدخول الحر للمنتجات الأجنبية التي تتميز بقدرات تنافسية عالية، وهوما ينعكس مباشرة على تلك المنظومة المؤسساتية.

[1]– موسوس معنية، بلغنو سميحة، "**ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر**–"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006، ص:02.

[2]– نفس المرجع، ص: 03

ويمكن حصر أهم مظاهر الاستيراد فيما يلي[1]

– سياسة الإغراق والمتمثلة في دخول سلع أجنبية جديدة ذات جودة عالية، وبيعها محليا بأسعار أقل من تلك الموجودة محليا.

– التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة وذلك في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي تقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى دعم الصناعات الناشئة التي تكون مهددة من طرف الاستيراد.

– غياب جهاز معلومات كفء ومحدد لأنواع المنتجات المحلية، الأمر الذي ينتج عنه رسم خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات، ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهكذا فإنه ومن أجل مواجهة التحديات المفروضة لا بد من تقديم الدعم المناسب للمنتوج الوطني، من خلال توفير الجزائر لبيئة أو فضاء خاص يعمل على خلق كل الظروف المواتية، ومن أجل ذلك لا بد أولا من رسم جملة من السياسات التي من شأنها حماية المنتوج المحلي، والتي يمكن حصر أهمها في[2]:

– حماية مختلف النشاطات والصناعات التي يهددها الاستيراد.

– رسم سياسات هدفها الأساسي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

– وضع إجراءات لمنع بيع المنتجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المحلية.

المطلب الرابع: المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مسألة العقار الصناعي، الذي يعتبر من أهم المشاكل التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات، من أجل تنمية مختلف المشاريع الاستثمارية

[1]– سعدان شبايكي، "**معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الأغواط، يومي 8 و9 ابريل 2002، ص: 02.

[2]– مشري محمد الناصر، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة – دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة ولاية تبسة**–"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2008–2011، ص: 122.

بسبب[1]:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.

- الرفض غير المبرر للطلبات والامتناع عن منح العقارات الصناعية للمستثمرين.

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسير المساحات الصناعية.

- محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي.

- ثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار والتوزيع غير المدروس للعقارات.

- المشاكل المحاسبية التي تتعلق بالميزانية والإهلاك ومصاريف التأسيس.

- العقار الصناعي قطاع معقد تسيره العديد من النصوص والكثير من المتدخلين دون توضيح الجهة التي يمكنها اتخاذ القرار وبالتالي خضوع مسألة الأرض لأكثر من وزارة.

- تحول العديد من المناطق لتجمعات عمرانية على حساب البنى التحتية والمنشأت القاعدية.

- مسألة عقود الملكية التي مازالت شائكة لبعض الأراضي[2]

وهكذا بقيت سوق العقارات رهينة للعديد من الهيئات، ولم تتحرر بشكل يحفز الاستثمار، وذلك بسبب العوامل سالفة الذكر[3]

المطلب الخامس: المشاكل التسويقية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مشاكل تسويقية كثيرة يمكن إرجاعها إلى[4]:

- فشل الكثير من المشاريع الاستثمارية بسبب عدم الإلمام بمبادئ التسويق.

---

[1]- مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص: 123.

[2]- مليكة مدفوني،"**تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة جيزي للشرق**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2006، ص:73.

[3]- عثماني عياشة، مرجع سابق، ص: 152.

[4]- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، "**مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطورها ودعم قدرتها التنافسية**"، مجلة أبحاث روسيكادا، العدد01، جامعة سكيكدة ،2003، ص:09.

- ارتفاع تكاليف الإنفاق على ترويج المنتج وتنشيط المبيعات.

- الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الكفاءات، وفقدان الخبرة في هذا المجال.

- ضعف الإجراءات المساهمة في حماية المنتج المحلي من مخاطر التدفق الفوضوي للسلع المستوردة.

- عدم ثقة المستهلك بالمنتج المحلي مقارنة مع المنتجات المنافسة.

خاتمة:

تحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها المختلفة أهمية خاصة في اقتصاديات الدول بغض النظر عن مدى تطورها الفني والإداري واختلاف نظمها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

وفي نفس الوقت فقد اهتمت الكثير من دول العالم المتقدمة والنامية بإقامة ودعم الصناعات الصغيرة التي تعد المجال الأساسي والمهم لاستيعاب الكثير من منتجات الصناعات الكبيرة مما يحقق نوعاً من التشابك المتبادل بين النوعين.
وفي الوقت الحاضر تحظى الصناعات الصغيرة باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم (المتقدمة والنامية).

وعلى هذا الأساس فلقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وضعتها ضمن أولوياتها، واعتبرتها أساسا لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك لكونها تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، الصادرات والتشغيل، ولعل ذلك الاهتمام يتجلى في السعي المتواصل للحكومة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته وتطويره، من خلال إنشاء العديد من الهياكل والمؤسسات المتخصصة، والآليات وبرامج الدعم والتطوير.

الفصل الرابع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

تمهيد:

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد، باعتبارها منفذا جيدا لاستغلال الموارد والخدمات خاصة المحلية منها، وباعتبارها أيضا بديل تنموي جديد استفادت منه الدول المتقدمة وقطعت فيه شوطا كبيرا لتتفطن إليه الدول النامية بما فيها الجزائر، التي سعت إلى تطويره لجعله آلية مثلى لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي ودفع عجلة التنمية.

ولعل ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي الآن، لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة والكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت ومازالت أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد، وأداة تعمل على إحداث الملايين من فرص العمل، وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، كما تعمل كذلك على إحداث طاقة إنتاجية جديدة، وعلى رفع إنتاجية العمل، ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد.

وعلى هذا الأساس سوف يتم في هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها بشكل فعال في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: القيمة المضافة، إجمالي الناتج المحلي، العمالة والخفض من معدلات البطالة، الاستثمار والصادرات، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية.

وبما أن هذه الدراسة تدخل ضمن حقل دراسات الاقتصاد الكلي، فسنحاول من خلالها تجنب الخوض في المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وسيتم التركيز فقط على التطور الحاصل لهذه الأخيرة في الجزائر وأثرها على نمو الناتج الداخلي الخام، وكذا على التشغيل ومن ثمّ المساهمة في خفض معدلات البطالة، وتحقيق قيمة مضافة، ارتكازا على أهم الإحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية.

المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة: 2000-2014

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ذلك يعود إلى مردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة في حجم المبيعات، إلى جانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأنشطة.

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وما حملته من توجهات جديدة في سياسة التنمية خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تدفعنا إلى إلقاء نظرة شاملة على السياسة التنموية، التي أعطت الاهتمام للقطاع العام في تسيير المؤسسات العمومية الضخمة معتقدين أن دورها يتناسب مع حجمها في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية والاختلافات التي ظهرت في الاقتصاديات الوطنية، وفشل المؤسسات العمومية في تحريك دواليب الاقتصاد، أدى إلى اللجوء إلى التمويلات الأجنبية و الافتراضات الخارجية التي زادت من حدة تفاقم المديونية، حيث وجدت هذه البلدان نفسها رهينة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي بدأ يضغط على هذه الدول لانتهاج عمليات الخوصصة، وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة بغية فك الاختناقات المالية على هذه الدول، وذلك بالتنازل عن أصول وحدات القطاع العام لصالح القطاع الخاص.

والجزائر كباقي الدول العربية حاولت مسايرة هذه المستجدات، ففتحت المجال للقطاع الخاص وأصدرت القوانين والتشريعات، ولأن القطاع الخاص هو الذي يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث أصبحت ضرورة اقتصادية بعد أن ثبت أن لها دورا هاما في تنمية القطاع الصناعي، ففي بحوث ودراسات أجنبية خاصة في الدول الأوروبية والأمريكية تبينت نجاعة هذا النوع من المؤسسات نظرا لدورها الكبير والمؤثر في عملية التنمية بفضل خصائصها المميزة، إذ وجد أن لها دورا هاما في زيادة فرص التشغيل وتوفير العملة الصعبة.

وعلى هذا الأساس شهدت السنوات الأخيرة تزايدا في الاهتمام بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من البلدان، باختلاف درجة النمو فيها، حيث أفرزت تجربة هذه المؤسسات أنها تقوم بدور حاسم وحيوي في توسيع الإنتاج وتنويعه وفي تحقيق الأهداف.

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1] خلال الفترة: 2000-2014

على ضوء التجارب الفاشلة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، واستنادا على التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر، وما نجم عنه من تغيرات في هياكل الاقتصاد الوطني، حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم خاص من قبل الدولة، تزامنا مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي، المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي عام 1994، الأمر الذي تولد عنه تزايد مستمر في عددها، وصل إلى 177365 مؤسسة عام 1995، لينمو إلى 711832 مؤسسة عام 2012، و820738 مؤسسة نهاية السداسي الأول لعام 2014.

وهكذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بأهمية بالغة من حيث توفير مصادر التمويل الضرورية، وإتباع استراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المدى المتوسط والبعيد، وتخصيص آليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ، ومتكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، ولعل الهدف من كل ذلك يكمن في تجاوز مختلف المشاكل الصعوبات والحواجز التي يمكن أن تقف أمام تنمية وتطوير هذا القطاع.

ونظرا للمكانة التي أصبحت تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وفي خلق فرص العمل، أصبحت الحكومات في جل دول العالم المتخلفة منها والمتقدمة، تعمل على تحفيز إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وتقوم بوضع العديد من الآليات من أجل مرافقة ودعم المبادرين الصغار خاصة في المراحل الأولى لبداية نشاطها[2].

ولعل الجزائر بدورها لم تتخلف عن ركب هذا التوجه، حيث عرف الاستثمار في هذا القطاع تطور ملحوظا، خاصة منذ بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمار للقطاع الخاص، وبصفة خاصة خلال الفترة الممتدة بين (2000-2014)، هذه الأخيرة التي شهدت نموا حقيقيا وفعالا، بحكم الاهتمام الكبير الذي أولته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية لهذا القطاع، إيمانا منها بأهمية هذا القطاع للاقتصاد الوطني، من خلال إصدار القانون التوجيهي 18-01 المؤرخ في

---

[1] - منى مسغوني،" **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 2012/10، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة ورقلة/ الجزائر، ص: 126.

[2]- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007، ص: 07

2001/12/12، الذي كان له بالغ الأثر في تحديد إحصائيات دقيقة لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وذلك نظرا للتضارب في إحصاء هذه المؤسسات سابقا، بسبب اعتماد معايير مختلفة من طرف الهيئات الوصية.

الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة(2000-2014)

يمكن تلخيص تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) في الجدول التالي المرفق بالتفصيل في قائمة الملاحق.

جدول رقم (14): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2004	2006	2007	2008	2011	2012	2013	2014 (السداسي1)
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	179893	225449	269806	293946	392013	511856	550 511	601583	633891
التطور (الفرق)	-	17500	23964	24140	98067	-94881	38655	51,072	32308
نسبة النمو(التطور)	-	8,42	9,75	8,95	33,36	-15,64	7.55	9.28	5.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: النشريات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تطور بشكل كبير من عام 2000 إلى عام 2014، وقد تم تسجيل أعلى نسبة تطور في الفترة الممتدة بين سنة 2007 وسنة 2008، حين بلغت 33.36%، إذ أن عددها كان يقدر بـــ 179893 مؤسسة نهاية عام 2000 ،، ليصل إلى 633891 مؤسسة نهاية السداسي الأول من عام 2014.

وفيما يلي تمثيل بياني لمختلف معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم (19): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2000-2014)

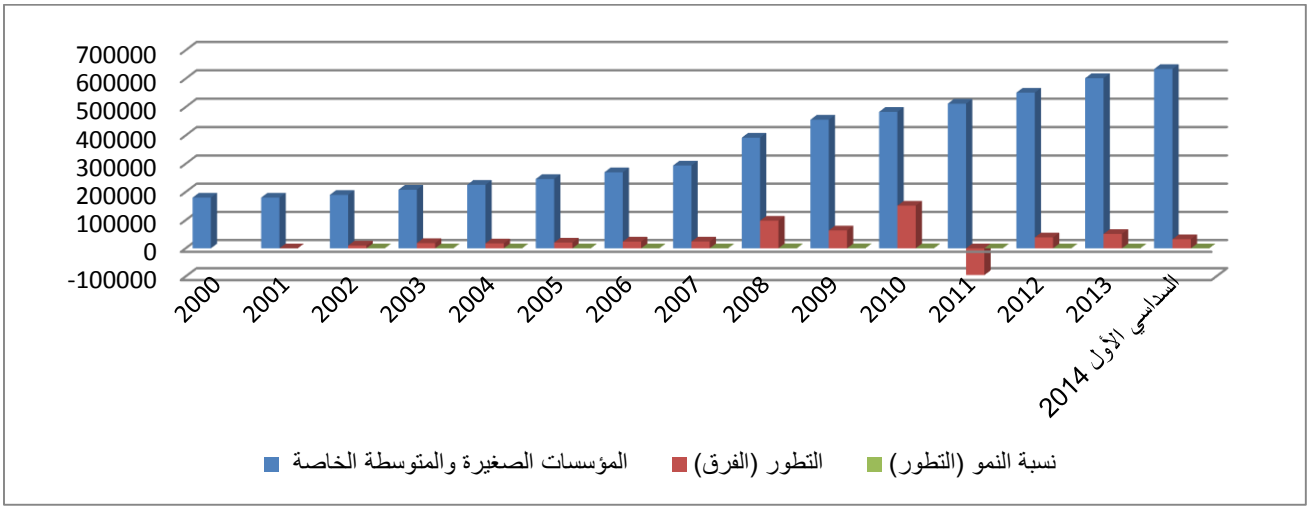

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يوضح الشكل أعلاه تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة الممتدة خلال (2000-2014)، حيث استطاعت هذه المؤسسات أن تثبت وجودها بزيادة عددها الذي شهد تطور ملحوظ من سنة لأخرى خلال الفترة المدروسة.

الفرع الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة(2000-2014)

لقد كان لمختلف الإصلاحات التي شهدتها الجزائر من خوصصة للقطاع العام ومحاولة لتشجيع نشاط القطاع الخاص، أثر كبير على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة التي عرفت انخفاضا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة حين بلغ عددها 544 مؤسسة عامة فقط نهاية السداسي الأول من عام 2014، مقارنة بالعدد الهائل للمؤسسات الخاصة، كما عرفت نسبة تطور منخفضة قدرت بـ -1.27 % خلال 2000-2001، ليستمر الانخفاض ليصل إلى-2.33% خلال 2013-2014.

ويمكن توضيح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2000-2014) في الجدول التالي المرفق بالتفصيل في قائمة الملاحق:

جدول رقم (15): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2000-2014)

	2000	2004	2007	2008	2010	2011	2012	2013	2014 سداسي 1
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	788	778	666	625	557	572	557	557	544
التطور (الفرق)	-	0	-73	-41	-31	12	-15	0	-13
نسبة النمو(التطور)	-	0.00	-9.88	-6.16	-5.25	2.14	-2.62	0	-2.33

المصدر: من اعداد الباحث بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من خلال الجدول السابق انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى، حيث بلغ عددها عام 2000 حوالي 788 مؤسسة، ليصل نهاية السداسي الأول من عام 2014 حوالي 544 مؤسسة، ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل رقم (20): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2000-2014)

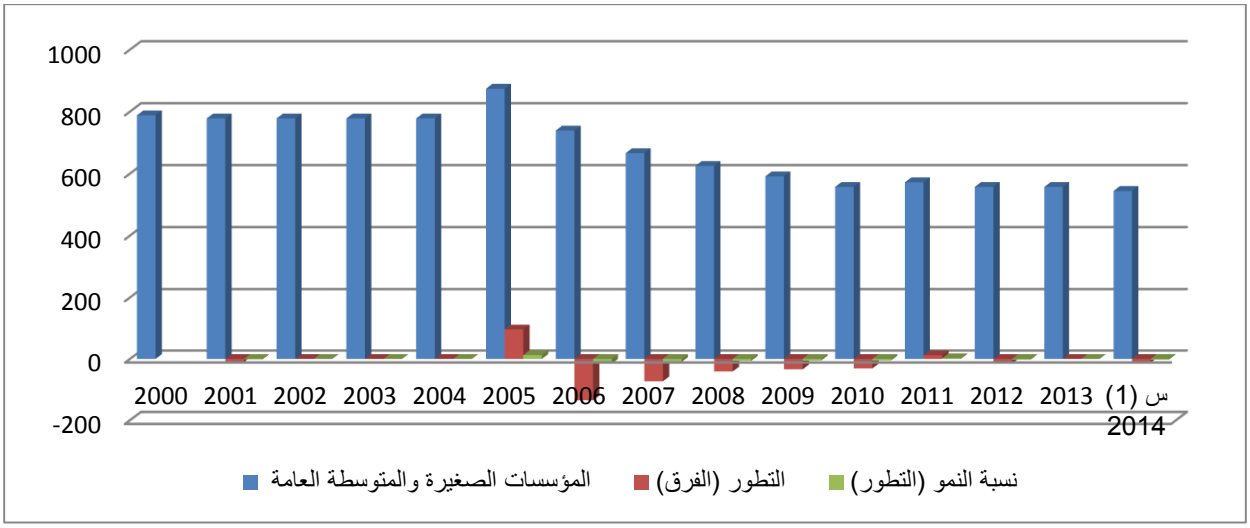

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الملاحظ من الشكل أنه عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تتميز بانخفاض عددها الذي وصل عام 2014 إلى 544 مؤسسة، بعدما كان ثابتا ومقدرا بـ 788 مؤسسة خلال أربع سنوات.

وبجمع معطيات الجدولين، وبإضافة النشاطات الحرفية تم التوصل إلى الجدول رقم (16) المرفق في قائمة الملاحق.

حيث يتضح من خلال هذا الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، استطاعت أن تحتل نسبة 77.23 % من المؤسسات المنشأة في الجزائر نهاية السداسي الأول من عام 2014، في حين بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة 0.07%، لتحتل الصناعة التقليدية المرتبة الثانية بنسبة 22.70 %

ويمكن إرجاع سبب تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عن العامة إلى ما يلي[1]:

– التحولات الاقتصادية العالمية، وما شملها من برامج التعديل الهيكلي في الجزائر، وهوما جعل تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لمعالجة تخلي الدولة عن بعض الأنشطة، بالإضافة إلى إعادة تشغيل ما تم تسريحه من عمال بسبب هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

– المكانة الاستراتيجية والدور الهام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وتشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية، سواء من خلال استحداث أنشطة اقتصادية جديدة أو إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها سابقا، كإعادة تنشيط قطاع الصناعة التقليدية مثلا.

– فشل دور الدولة في تحقيق الأهداف المرجوة، وما نتج عن ذلك من عجز مالي كبير، ومن ديون مالية دائمة.

ويمكن تمثيل معطيات تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) فيما يلي:

[1]- عماري جمعي، " **استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص 95.

شكل رقم (21): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة والصناعة التقليدية خلال الفترة (2000-2014)

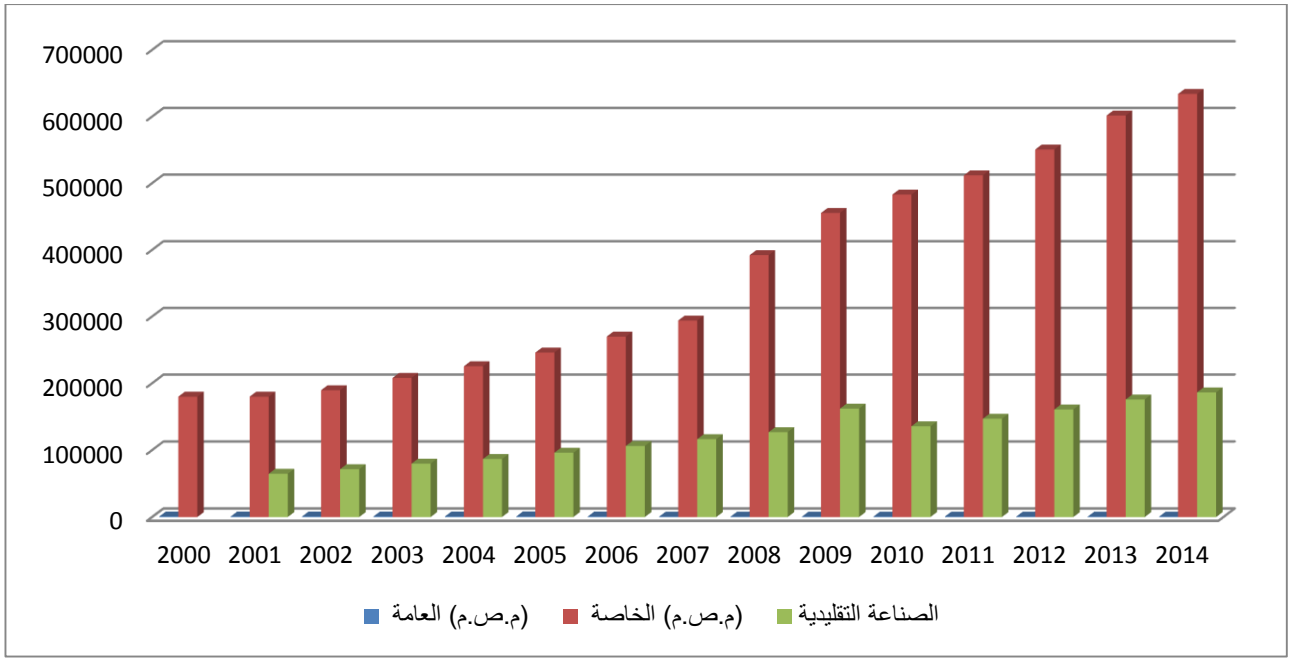

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

وهوما يفسر التطور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، التي شهدت انخفاضا كبيرا في العدد، بالإضافة إلى تطور قطاع الصناعة التقليدية الذي شهد سيرورة جيدة، حيث ارتفع عدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة التقليدية من 64677 مؤسسة عام 2001 إلى 186303 مؤسسة نهاية السداسي الأول من عام 2014، أي بزيادة تقدر بـــ 121626 مؤسسة جديدة.

كما يمكن ملاحظة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي المؤسسات المسيطرة بنسبة 77.23%، ثم يليه قطاع الصناعة التقليدية بنسبة 22.70%، ليأتي في الأخير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بنسبة0.07 %.

والشكل البياني الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (22): مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية السداسي الأول من عام 2014

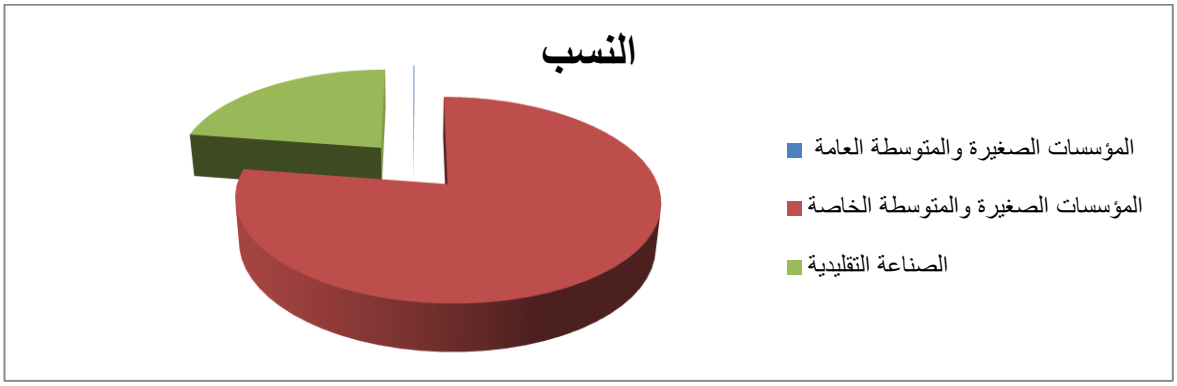

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

وهكذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشكل النسبة الكبرى من المؤسسات، لتحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بنسبة ضئيلة جدا لم تتجاوز 007% نهاية السداسي الأول من عام 2014، كما أن هذه النسبة في تناقص مستمر، وهذا إن دل علة شيء فإنما يدل على أن الخوصصة في الجزائر قطعت شوطا كبيرا، وأن القطاع الخاص أصبح يملك جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والناشطة في قطاع الصناعة التقليدية، إلا أنها لا تعكس بالفعل زيادة حقيقية وذلك لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار تطور عدد السكان، لذلك وحتى تكون الصورة واقعية لا بد من مقارنة معدل نمو السكان بمعدل نمو المؤسسات.

المطلب الثاني: توزيع وحركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

من خلال ما سبق، يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة باتت تمثل النسبة الأكبر مقارنة بالمؤسسات العمومية، وعلى هذا الأساس سوف يتم التركيز عليها وذلك فيما يخص توزيعها جغرافيا، وحسب قطاعات النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جغرافيا

أ-حسب الجهات:

يمكن توضيح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (17): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات.

	2004		2005		2010		2012		2014 سداسي (1)	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
الشمال	138,035	61.23	149,964	61.00	219,270	59.37	248,985	59.27	332,372	68.94
الهضاب العليا	65,563	29.08	72,076	29.32	112,335	30.42	128,316	30.54	107,727	22.34
الجنوب	17,455	7.74	18,957	7.71	30,153	8.16	34,569	8.23	42,031	8.72
الجنوب الكبير	4,396	2	4,845	2	7,561	2.05	8,247	1.96	0	0.00
المجموع	225,449	100	245,842	100	369,319	100	420,117	100	482,130	100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من خلال الجدول السابق والجدول رقم (17) المرفق في قائمة الملاحق أن الجهة الشمالية تحتل المرتبة الأولى من حيث تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتحتل الهضاب العليا المرتبة الثانية، في حين يحتل الجنوب والجنوب الكبير المرتبة الثالثة، وهوما يوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم(23): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات

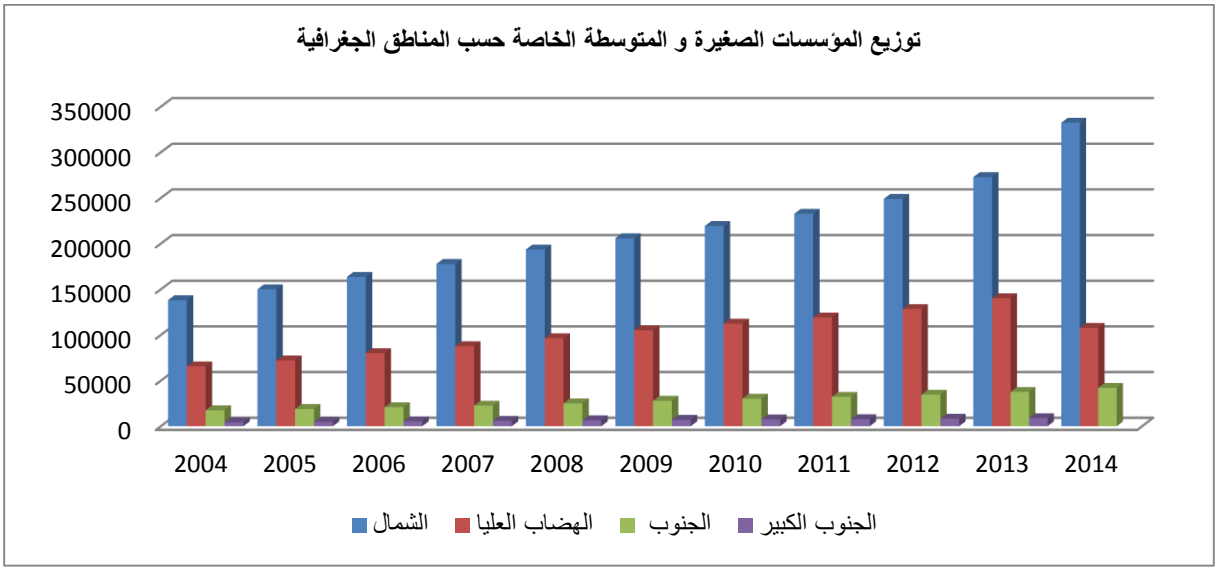

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول ورسمه البياني يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نهاية السداسي الأول من عام 2014 تتمركز بشكل كبير في الجهة الشمالية للوطن بـ 332372 مؤسسة خاصة، وبنسبة 68.94% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تليها جهة الهضاب العليا في المرتبة الثانية بـ 107727 مؤسسة خاصة بنسبة 22.34% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتحتل جهة الجنوب والجنوب الكبير المرتبة الثالثة بنسبة 8.72% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا التوزيع غير المتكافئ يؤثر سلبا على وضعية التنمية المتوازنة في الجزائر والتي تعتبر من الوظائف الأساسية لهذا النوع من المؤسسات، وهذا إن دل على شيء فهو بطبيعة الحال يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تلعب الدور المنوط بها في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، وعليه فالملاحظة الغالبة هي عدم وجود توزيع عادل ومنتظم لهذه المؤسسات عبر جهات الوطن، مما خلق عدم تكافئ الفرص في تثمين وتنمية عوامل الإنتاج والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ب- حسب الولايات:

يمكن توضيح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات من خلال الجدول رقم (19)، المرفق في قائمة الملاحق و والذي يمثل التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف ولايات الوطن، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، وما تتميز به من قدرة على الانتشار بين المناطق ومن ثم المقدرة على تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الإقليمية، تتركز أساسا في المدن الكبرى والمناطق العمرانية التي يكثر فيها النشاط الاقتصادي، وتتوافر فيها المصالح والهيئات الإدارية، ويمكن ترتيب (12) ولاية الأولى كما يلي:

جدول رقم (18): ترتيب الولايات 12 الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة:2011-2014

العدد	الولايات	عدد الم.ص.م خلال 2011	عدد الم.ص.م خلال 2012	%	التطور السنوي	عدد الم.ص.م خلال 2013	عدد الم.ص.م خلال السداسي الأول من 2014	%	التطور السنوي
1	الجزائر	45,636	48,419	11.53	6.10	52797	55176	11.44	4.51
2	تيزي وزو	23,109	24,754	5.89	7.12	27139	28640	5.94	5.53
3	وهران	18,370	19,692	4.69	7.20	21722	23122	4.80	6.45
4	بجاية	17,962	19,374	4.61	7.86	21845	23025	4.78	5.40
5	سطيف	17,154	18,730	4.46	9.19	20606	21571	4.47	4.68
6	تيبازة	15,672	16,969	4.04	8.28	19097	20210	4.19	5.83
7	بومرداس	13,787	15,004	3.57	8.83	16583	17450	3.62	5.23
8	البليدة	12,938	14,073	3.35	8.77	15648	16477	3.42	5.30
9	قسنطينة	12,561	13,450	3.20	7.08	14652	15327	3.18	4.61
10	باتنة	9,866	10,679	2.54	8.24	11512	12085	2.51	4.98
11	عنابة	10,041	10,670	2.54	6.26	11499	11855	2.46	3.10
12	الشلف	9755	10297	2.45	5.56	11037	11462	2.38	3.85
المجموع الجزئي		206,851	222,111	52.87	7.38	244,137	256,400	53.18	5.02
المجموع الكلي		391,761	420,117	100	7.24	459,414	482,130	100	4.94

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

يتضح من خلال الجدول أعلاه تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2014 بشكل كبير في ولاية الجزائر وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (24): ترتيب الولايات 12 الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال 2013-2014

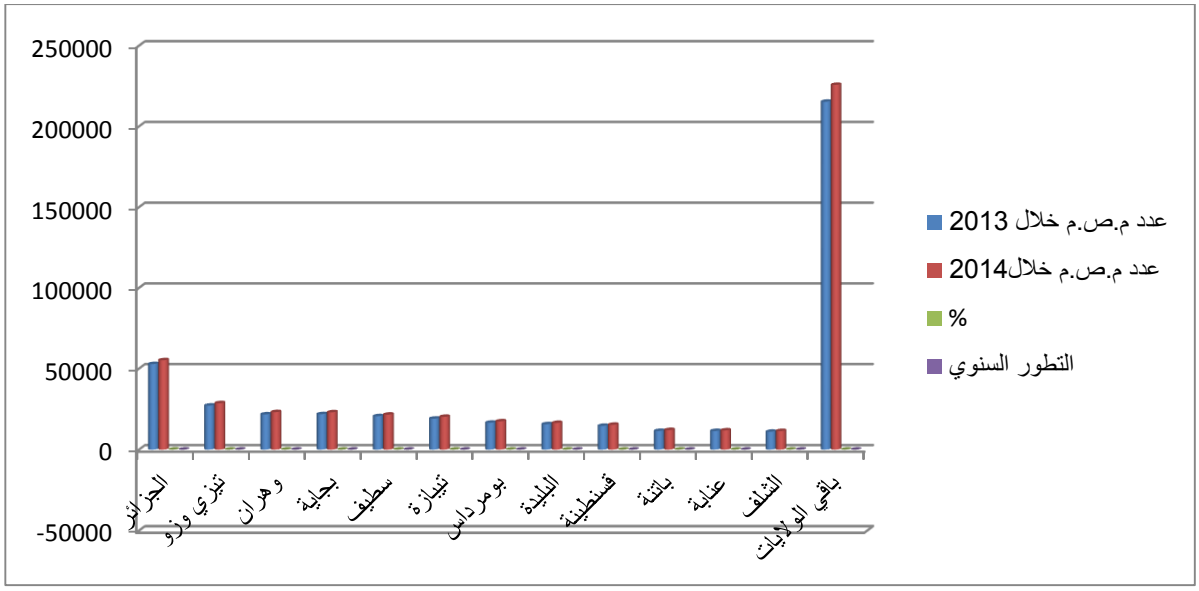

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول ورسمه البياني يمكن ملاحظة أن أكبر نسبة من المؤسسات تم تسجيلها في ولاية الجزائر بـ: 55176مؤسسة نهاية السداسي الأول من عام 2014، في حين بلغ عدد المؤسسات سنة 2013 بذات الولاية 52797 مؤسسة، ليسجل مؤشر التطور السنوي نسبة % 4.51، بحيث تتركز بالولايات 12 الأولى 400256, مؤسسة من مجموع 482,130 مؤسسة سنة 2014، وهوما يمثل نسبة 53.18%، أما باقي النسبة فهي موزعة على باقي ولايات الوطن بنسب مختلفة على حسب مناطق جذب الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن هذا التوزيع الجغرافي غير المتوازن يشكل خطرا على التنمية الجهوية، بصفتها أحد نقاط القوة للنظام الاقتصادي السابق، ذلك أن الهدف من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إحداث توازن جهوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الوطن في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والجدير بالذكر أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نتاج للتوزيع السكاني المتمركز بالمناطق الشمالية بصفة كبيرة، حيث تتوفر بنى تحية، بالإضافة إلى قربها من المرافق الإدارية والمؤسسات المالية.

إن تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المدن الكبرى الشمالية حرم المناطق الداخلية للوطن من ضخ استثمارات في هذا المجال، مما نتج عنه اختلال واضح في التنمية بين ولايات الوطن، وصنع فروق كبيرة في مستويات التنمية المحلية بين الشمال والجنوب.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي حسب الجدول رقم 20 المرفق في قائمة الملاحق، في حين يمكن حصر أهم قطاعات النشاط التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجدول أدناه:

جدول رقم (21): أهم قطاعات النشاط التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

الرقم	قطاعات النشاطات	عدد الـ (م ص م) خلال 2012		عدد الـ (م ص م) خلال 2013		عدد الـ (م ص م) خلال س 2014	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
01	البناء والأشغال العمومية	142222	33.85	150910	32.85	156311	32.42
02	التجارة والتوزيع	76050	18.10	84484	18.39	89454	18.55
03	النقل والمواصلات	39426	9.38	43241	9.41	45531	9.44
04	خدمات العائلات	29064	6.92	32455	7.06	34562	7.17
05	خدمات المؤسسات	31476	7.49	37639	8.19	40874	8.48
06	الفندقة والإطعام	22590	5.38	24684	5.37	25634	5.32
07	الصناعة الغذائية	20198	4.81	21624	4.71	22449	4.66
08	باقي القطاعات	59091	14.07	64377	14.01	67315	13.96
المجموع		420,117	100	459414	100	482130	100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال ما سبق يمكن القول أن أغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يتركز في قطاع الخدمات بـ 242532 مؤسسة وبنسبة 50.30%، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بـ156311 مؤسسة وبنسبة 32.42%، أما باقي القطاعات بما فيها الصناعة لا تمثل سوى83287

مؤسسة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ويمكن أن يرجع ذلك من جهة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتناسب مع طبيعة الأنشطة الخدمية، ومن جهة أخرى لبرامج دعم النمو(الإنفاق الحكومي) والتي استطاعت أن تلعب دورا كبيرا في زيادة المؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية(الجدول رقم 20).

ويتضح فيما يخص فروع النشاط سيطرة قطاع البناء والأشغال العمومية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2014، حيث تنشط به 156311 مؤسسة خاصة أي ما يعادل 32.42 %، من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ويعود السبب في ذلك إلى المزايا المختلفة للقطاع الذي يتسم بزيادة نسبة المردودية، ووفرة الفرص الاستثمارية، بالإضافة إلى سهولة الاستثمار فيه (الجدول 21).

ثم وبعد نشاط البناء والأشغال العمومية يأتي نشاط التجارة والتوزيع بنسبة 18.55 %، يليه النقل والمواصلات بنسبة 9.44 %، وفرع خدمات المؤسسات بنسبة 8.47 %، وفرع الفندقة والإطعام بنسبة5.32 %، وفرع الصناعة الغذائية بنسبة 4.66 %، أما الفروع الأخرى فلا ينشط بها إلا 67315 من مجموع المؤسسات، وهذا ما يعكس عدم التوازن بين فروع النشاطات الاقتصادية، وعدم التنوع الإنتاجي، وهو ما يتطلب بذل جهد أكبر لتنويع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2002-2014

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في النسيج الاقتصادي الجزائري، حيث أنها تساهم في توظيف الاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية، باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات وتوفير مناصب الشغل، وإعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وباعتبارها أيضا قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وكل ذلك في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة: 2002-2014

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة والموفرة لمناصب الشغل، حيث استطاعت هذه الأخيرة وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التعديل الهيكلي التي نتج عنها من جهة حل العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، ومن جهة أخرى تسريح عدد هائل من العمال، أن تكون بديلا فعالا لامتصاص نسب اليد العاملة المرتفعة، وذلك لما تتميز به من صغر في الحجم وسهولة في التكوين وقدرة على توفير فرص العمل وامتصاص العمالة[1].

وهكذا كان للسياسة التنموية التي وضعتها الجزائر آنذاك بداية لألفية جديدة، تميزت بتحقيق إيرادات مهمة سمحت لها بتشجيع الاستثمار أكثر، وخلق الثروة، وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص، وتشجيعهم وإعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع، بمنحه امتيازات ومزايا قانونية وجبائية.

والمتتبع لتناقص معدلات البطالة وارتفاع عدد المؤسسات سوف يلاحظ الأثر الإيجابي لهذه الأخيرة على النمو الاقتصادي، لذلك سوف يتم توضيح قياس مدى تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 وذلك من خلال الجدول رقم 22 المرفق في قائمة الملاحق.

[1]- عماري جمعي، مرجع سابق، ص 103

ومن خلال معطيات الجدول، يمكن ملاحظة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والشيء الملاحظ أكثر في هذا الجدول هو التطور الملحوظ لسيطرة القطاع الخاص من حيث المساهمة في التشغيل مقارنة بالقطاع العام، حيث بلغ عدد العمال في القطاع الخاص حوالي 2035219 عاملا نهاية السداسي الأول من عام 2014، أما القطاع العام فلقد شهد انخفاض مستمر في معدلات التشغيل خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014، ليصل إلى 47085 عاملا عام 2014، ولعل ذلك يرجع إلى خوصصة المؤسسات العامة وعدم التجديد العمالي.

ومن هنا كانت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المساهمة الكبيرة في زيادة مناصب الشغل، تليها الصناعة التقليدية التي تساهم بنسبة مقبولة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة التي عانت من عمليات الخوصصة وما نتج عنها من تسريح للعمال.

وعلى الرغم من هذه المساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلا أنها ضعيفة مقارنة مع دول أخرى، وذلك كون أغلبيتها مؤسسات مصغرة توظف أقل من 10 عمال، وعلى هذا الأساس تبقى الأهمية الوظيفية للقطاع الخاص نسبية مقارنة بالقطاع العام بالأخذ بعين الاعتبار عدد العمال في المؤسسة، وهوما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (23): متوسط عدد العمال في المؤسسة حسب طبيعتها لسنة 2014

طبيعة الـــ (م ص م)	عدد العمال لسنة 2014	عدد الـــ (م ص م)	متوسط عدد العمال
المؤسسات الخاصة	2035219	633891	3 عمال/ مؤسسة
المؤسسات العام	47085	544	86 عامل/ مؤسسة
المجموع	2082304	634435	89 عامل / مؤسسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين السابقين (العدد-العمالة).

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ارتفاع متوسط عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، حيث يبلغ متوسط عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة العامة 86 عاملا، في حين توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في المتوسط 3 عمال لكل مؤسسة، وعليه يمكن

القول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل تكمن من جهة في عددها الكبير وسرعة إنشائها وانتشارها وكثرتها مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، ومن جهة أخرى في عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على خلق مناصب شغل دائمة ومستقرة.

وعلى هذا الأساس فإن الأهمية الوظيفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تبرز أكثر في المؤسسات المتوسطة الحجم والتي تضم ما بين 50 إلى 250 عاملا، أي تلك التي تسمح بتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة خلال الفترة: 2001-2012

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي من توفير لفرص العمل، وتخفيض لنسب البطالة في المجتمع، دورا هاما وفعالا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث كان لإنشاء وزارة مكلفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف القوانين والأنظمة التي تسيرها أثرا على تنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي نتج عنه مساهمة هذه المؤسسات في خلق الثروة، من خلال تسجيلها لمعدلات نمو مرتفعة في القيمة المضافة مقارنة بالمؤسسات التابعة للقطاع العام.

حيث تمثل القيمة المضافة مؤشرا هاما يعمل على قياس المساهمة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، أي الثروة الإضافية للمؤسسة، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي يدعى مجموع القيم المضافة بالناتج الداخلي الخام.

ويبين الجدول رقم (24) المرفق في قائمة الملاحق مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، ويمكن اسقاط معطيات الجدول السابق في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (25): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

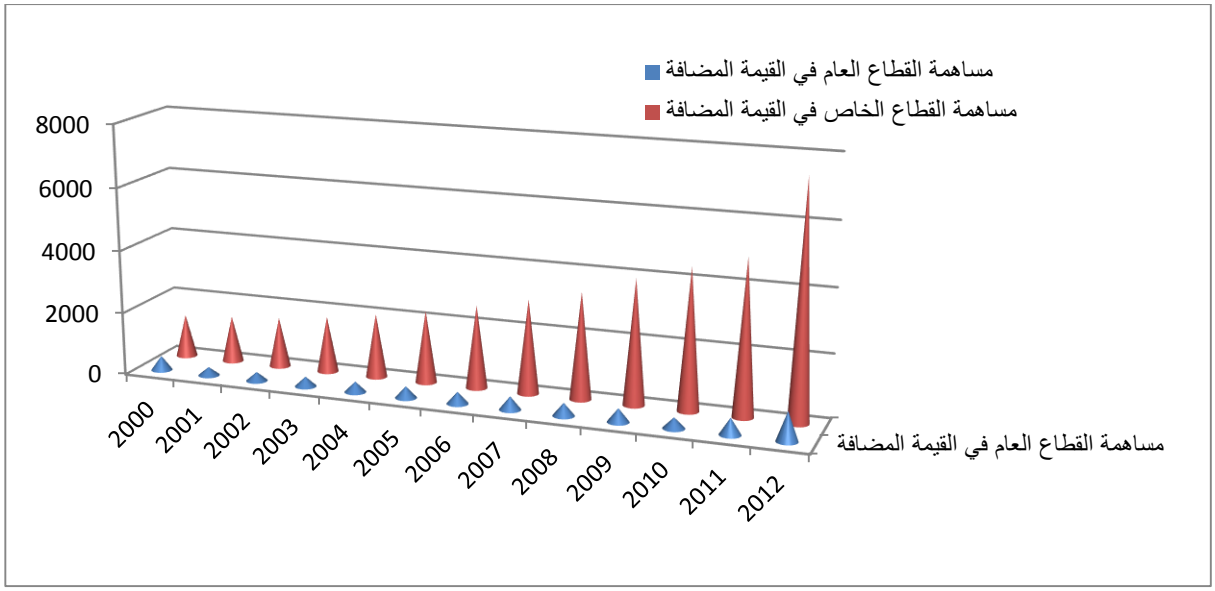

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

ويوضح الجدول ورسمه البياني حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة حسب قطاع النشاط ونوع القطاع، ويتبين من معطيات هذا الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة وهذا في كل قطاعات النشاط، وتراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وهذا نظرا للتحفيزات الكبيرة الموجهة للقطاع الخاص، وعمليات الخوصصة الجزئية والكلية التي شهدتها المؤسسات العمومية.

ففي سنة 2012 مثلا قدرت مساهمة القطاع الخاص في تشكيل القيمة المضافة بـ 1555.29 مليار دينار جزائري في قطاع التجارة والتوزيع، وبـ 1232.67 مليار دينار جزائري في مجال البناء والأشغال العمومية، وبـ 881.06 مليار دينار جزائري في قطاع النقل والمواصلات، خدمات المؤسسة 1232.67 مليار دينار جزائري، الفندقة والإطعام 881.06 مليار دينار جزائري، الصناعة الغذائية 232.2 مليار دينار جزائري، صناعة الجلود 2.38 مليار دينار جزائري، وهذا ما يعكس أهمية القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة: 2000-2012

بغض النظر على قطاع المحروقات بصفته القطاع الأول في الاقتصاد الوطني، يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى، ومن أهم القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام، مع العلم أن هذا الأخير يشتمل على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

وفي ظل الظروف الجيدة التي شهدها القطاع في العشرية الأخيرة، ولتوضيح ما يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي للجزائر وخاصة التابعة للقطاع الخاص، ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، يمكن عرض تطور نصيب القطاع الخاص والعام من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الجدول رقم (25) المرفق في قائمة الملاحق، وللتوضيح أكثر يمكن إسقاط معطيات الجدول أعلاه في الشكل البياني التالي كما يلي:

شكل رقم (26): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2012

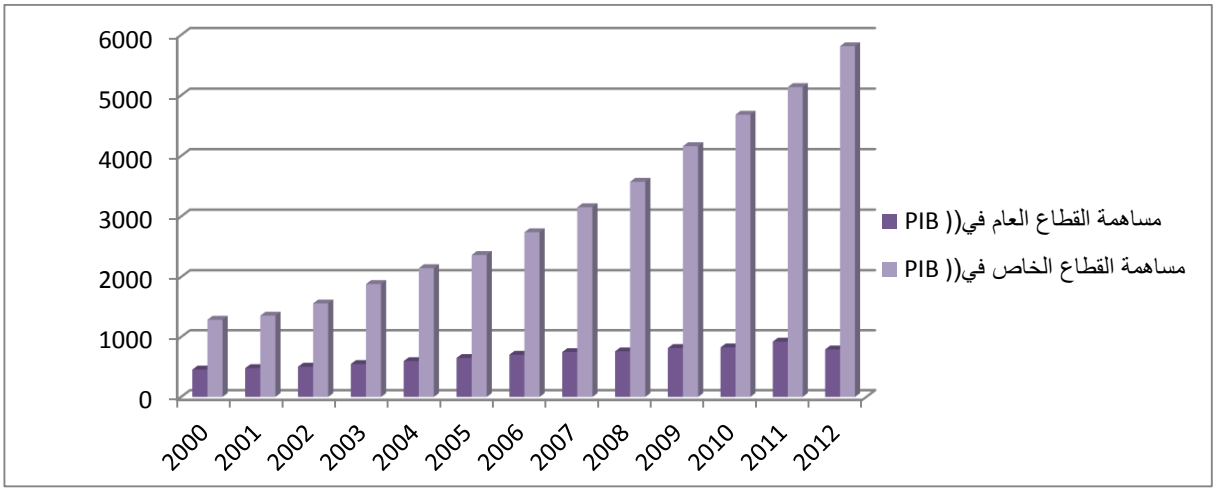

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

حيث يتضح من خلال الجدول رقم (25) ورسمه البياني والذي يبين مدى تطور مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ما يلي:

- الارتفاع المستمر في معدلات مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2012، حيث وصلت سنة 2012 إلى 6606.4 مليار دينار جزائري بعدما كانت عام 2000 حوالي 1745.8 مليار دينار جزائري.
- تفوق مساهمة القطاع الخاص عن مساهمة القطاع العام، وذلك نتيجة تطبيق الجزائر لميكانيزمات السوق، بالإضافة إلى فتح الاستثمار أمام الخواص، وزيادة الاهتمام بالاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث استطاع هذا الأخير أن يساهم وبنسب معتبرة في الناتج الداخلي الخام، قدرت عام 2012 بـ 5813.02 مليار دينار جزائري
- تراجع مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام لحساب القطاع الخاص، حيث انخفضت نسبة مساهمته من 457.8 مليار دينار جزائري عام 2000، لتصل إلى 793.38 مليار دينار جزائري عام 2012.

وهذا ما يؤكد ضرورة تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من أجل تفعيل مساهمتها في النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية خارج قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة: 2000-2014.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق معدلات نمو معتبرة من خلال مساهمتها في المبادلات الخارجية وذلك كما يلي:

المطلب الأول: مساهمة الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 2000-2014

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمكانة بارزة في الاقتصاد الوطني، حيث قامت الدولة الجزائرية برسم سياسات وخطط واتخاذ إجراءات واستحداث العديد من الهياكل والمؤسسات بغية ترقية القطاع ومساعدته على التوسع، وتعزيز قدراته الإنتاجية والرفع من أدائه، وتأهيله للمنافسة في السوق المحلي والدولي، ومن ثم الرفع من قيمة صادراته، الأمر الذي نتج عنه تنمية هذا النوع من المؤسسات التي استطاعت أن تلعب دورا فعالا في تنمية الصادرات غير النفطية، والعمل على زيادة القيمة الإجمالية لها وتنويع المحتوى السلعي لهذه الصادرات.

وعلى هذا الأساس سوف يتم التركيز في العنصر الموالي على مدى تطور مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية بالجزائر خلال الفترة 2000-2014.

الفرع الأول: تطور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال 2000-2014.

اتخذت السلطات العمومية جملة من الإجراءات بغية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها قطاع التصدير، حيث أثبتت الدراسات الأخيرة أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تنحصر فقط في التوظيف والحد من البطالة والرفع من حجم الاستثمار، وإنما تتعدى ذلك ليكون لها دور آخر بارز ومهم في مجال المبادلات الخارجية، حيث استطاع القطاع الخاص أن يملك حصة كبيرة جدا من التجارة الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن توضيح ذلك بشكل مفصل في الجدول التالي:

جدول رقم (26): تطور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000		2006		2011		2012		2013		2014	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صادرات الـ م ص م غير النفطية	612	-	1,066	17.53	2149	32.74	2187	1.77	2165	1.01-	33589	14.51

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يوضح الجدول السابق المرفق بالتفصيل في قائمة الملاحق تطور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2000إلى غاية 2014، ويمكن ترجمة معطيات الجدول السابق في التمثيل البياني التالي:

شكل رقم (27): تطور الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2000-2014

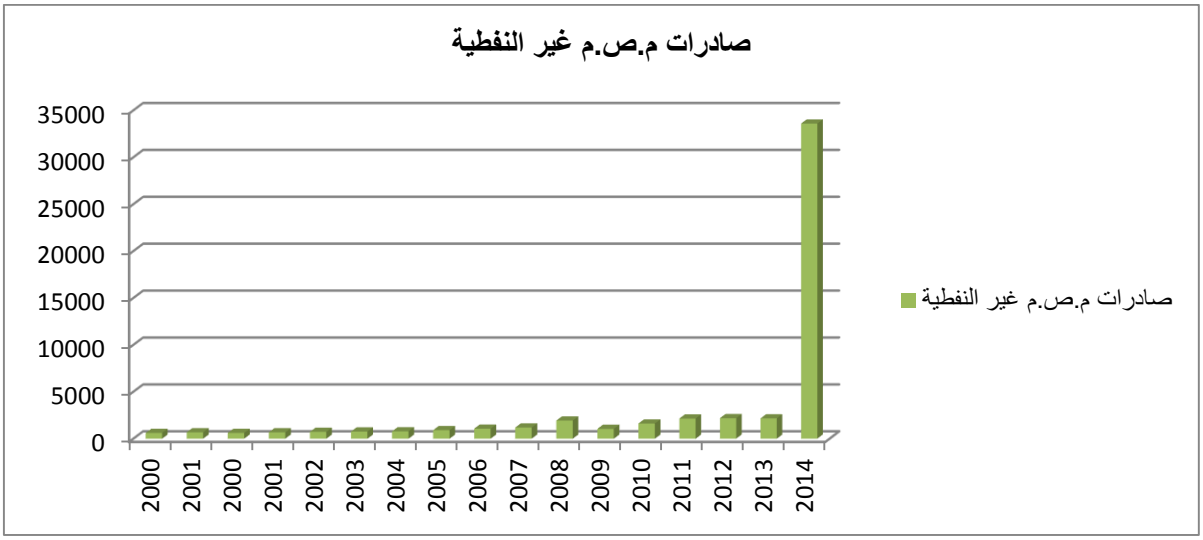

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول ورسمه البياني أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية بدأت تتطور بتطور إيجابي منذ عام 2000، حيث انتقلت من 612 مليون دولار أمريكي عام 2000، لتصل إلى 33589 مليون دولار أمريكي عام 2014.

والمتتبع للمعطيات السابقة يلاحظ ارتفاعا في حجم هذه الصادرات انطلاقا من عام 2004، إلى غاية 2009، أين انخفضت قيمتها في هذا العام بفعل بعض القرارات المتخذة من طرف الحكومة، في حين وصلت عام 2012 إلى 2187 مليون دولار أمريكي، وعام 2013 إلى 2165 مليون دولار أمريكي، وعام 2014 إلى 33589 مليون دولار أمريكي.

ولعل تسارع نمو الصادرات غير النفطية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إن دل على شيء فهو يدل على فعالية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن ورغم ذلك تبقى مساهمة صادرات قطاع المحروقات أهم الصادرات الجزائرية للخارج، حيث أنها تملك حصة الأسد من التجارة الخارجية، لذا تسعى الجزائر إلى تغيير هذا الواقع ورفع صادراتها غير النفطية.

والجدول الموالي سوف يبين لنا أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال 2011-2013

تعتبر المحروقات أهم الصادرات الأساسية، حيث تحظى بحصة ضخمة من القيمة الاجمالية للصادرات، بينما تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات النسبة الأقل، وتمثل نسبة صغيرة جدا من القيمة الاجمالية للصادرات، ويمثل الجدول رقم (27) أبرز المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال 2011-2013.

جدول رقم (27): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات

تعيين المنتوج	عام 2011		عام 2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	836.01	40.54	909,17	44,09	1 066,44	49,26
النشادر المنزوعة الماء	371.73	18.03	481,21	23,34	303,48	14,02
سكر الشمندر	265.23	12.86	207,97	10,09	272,15	12,57
فوسفات الكالسيوم	128.34	6.22	152,88	7,41	96,57	4,46
الكحول غير الحلقية	41.75	2.02	49,03	2,38	45,19	2,09
الهيدروجين والغازات النادرة	39.14	1.90	36,04	1,75	38,96	1,80
المياه (بما فيها المياه المعدنية)	25.72	1.25	9,33	0,45	38,32	1,77
التمور	23.37	1.13	31,13	1,51	33,67	1,56
جلود مدبوغة	20.33	0.99	24,71	1,20	29,49	1,36
الزنك على شكل رخام	19.05	0.92	7,71	0,37	18,24	0,84
المجموع الجزئي	1770.67	85.87	1 909	92,59	1 943	89,72
المجموع	2062	100%	2 062	100%	2 165	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دون شك تبقى المحروقات أهم الصادرات الأساسية خلال سنة 2013 بنسبة 96.72% من القيمة الإجمالية للصادرات، بانخفاض قدر بـــ: 8.67% مقارنة بسنة 2012، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة تقد ر بـ: 3.28 % من الصادرات الإجمالية، أي بقيمة 2.16 مليار

دولار أمريكي، وقد عرفت هذه الصادرات زيادة ملحوظة بحوالي 05% مقارنة بسنة 2012، أما فيما يخص أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات فهي:

- **المنتوجات نصف مصنعة:** والتي تمثل نسبة 2.44% من قيمة الصادرات الإجمالية، بقيمة تقدر بـ: 1.61 مليار دولار أمريكي.

- **المنتوجات الغذائية:** والتي تمثل نسبة 0.61% من قيمة الصادرات الإجمالية، بقيمة تقدر بـ: 402 مليون دولار امريكي.

- **المنتوجات الخام:** والتي تمثل نسبة 0.17% من قيمة الصادرات الإجمالية، بقيمة تقدر بـ: 109 مليون دولار امريكي.

- **سلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية:** بالنسبتين التاليتين على التوالي 0.04% و0.03 %

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، لطالما وجد أن هناك اتفاق واضح على مدى أهميها في النشاط الاقتصادي، نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في العديد من الدول، ولما تقدمه من خدمات للدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي، وفيما يلي سوف يتم توضيح مدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في الواردات.

الفرع الأول: توزيع المستوردين حسب الإطار القانوني خلال 2013

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة بارزة من خلال نسب مساهمتها في الاستيراد التي تعرف معدلات نمو ملحوظة، تتضح من خلال هذا الجدول:

جدول رقم (28): توزيع المستوردين حسب الإطار القانوني خلال 2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

مجموعة الاستعمال	القيمة الكلية2013		المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام			المتعاملين الاقتصاديين في القطاع الخاص		
	القيمة	%	العدد	القيمة	%	العدد	القيمة	%
سلع غذائية	9580	17,47	30,40	2912	30,40	1650	6668	69,60
الطاقة والدهون	4340	7,91	86,68	3762	86,68	708	578	13,32
منتوجات خام	1832	3,34	11,74	215	11,74	1581	1617	88,26
منتوجات نصف مصنعة	11223	20,46	61,07	6854	61,07	5431	4369	38,93
سلع التجهيز الزراعي	506	0,92	22,33	113	22,33	997	393	77,67
سلع التجهيز الصناعي	16172	29,48	28,78	4655	28,78	9185	11517	71,22
سلع الاستهلاك غير الغذائية	11199	20,42	19,01	2129	19,01	6940	9070	80,99
المجموع	54852	100	37,63	20640	37,63	19543	34212	62,37

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من خلال الجدول سيطرة القطاع الخاص على القطاع العام، حيث تصل نسبة الخواص نهاية عام 2013 إلى 62.37%، من مجموع المستوردين على المستوى الوطني، حيث تمكنوا من استيراد ما قيمته 34212 مليون دولار أمريكي، لتصل قيمة الاستيراد المتعلقة بالقطاع العام 20640 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة37.63% .

ويمكن اسقاط المعطيات السابقة في الشكل التالي:

شكل رقم (28): توزيع المستوردين حسب الإطار القانوني سنة 2013

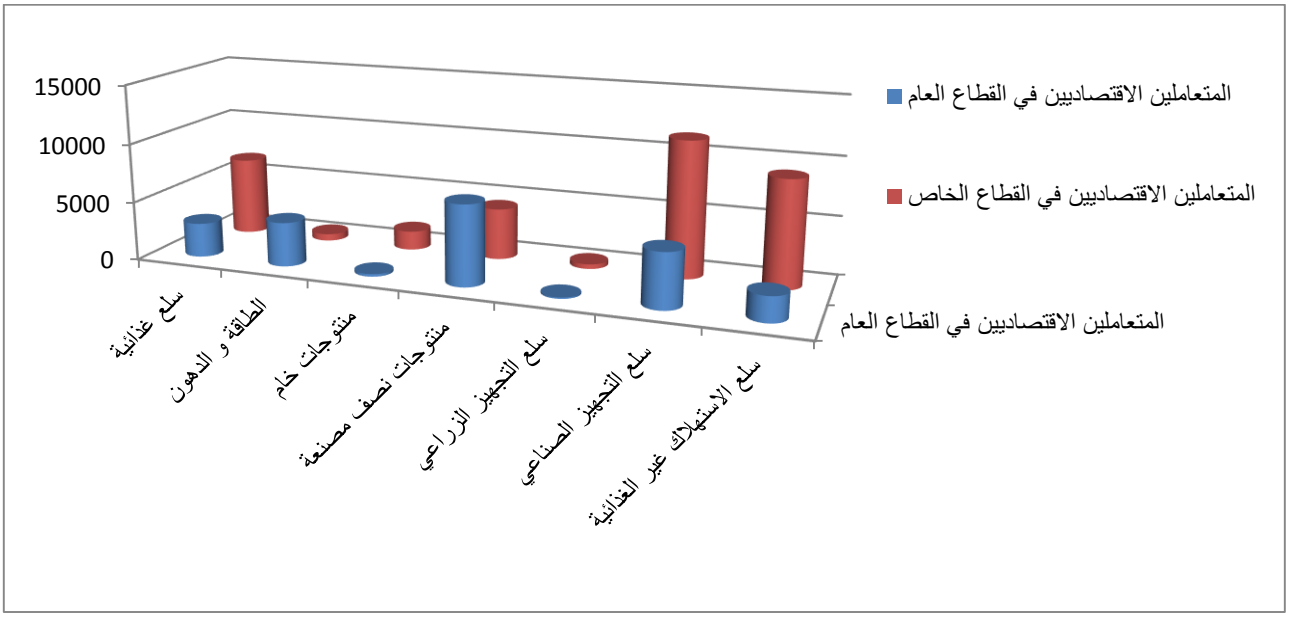

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

يوضح الشكل السابق توزيع المستوردين حسب الإطار القانوني خلال عام 2013، أين تتفوق نسبة المتعاملين الاقتصاديين في القطاع الخاص عن نسبة المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام، أما فيما يتعلق بقائمة المواد المستوردة، فيمكن إيجازها من خلال الجدول التالي وذلك من أجل معرفة معدلات تطورها.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد خلال 2004-2013

لقد انعكست الأهمية التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة، بشكل مباشر على دورها في قطاع التجارة الخارجية، وبالأخص الواردات.

ويمثل الجدول التالي ما تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من واردات:

جدول رقم (29): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد

الوحدة: مليون دولار أمريكي

مجموعة المنتجات	عام 2004		عام 2010		عام 2011		عام 2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
السلع الغذائية	3597	19.65	6027	14.99	9850	20.85	9 022	17,91	9 580	17,47
السلع الخاصة بالإنتاجية	4602	25.24	12295	30.58	13632	28.85	17 423	34,59	17 395	31,71
سلع التجهيزات	7312	39.94	15903	39.55	16437	34.79	13 934	27,66	16 678	30,41
سلع الاستهلاك غير الغذائية	2797	15.28	5987	14.89	7328	15.51	9 997	19,84	11 199	20,42
المجموع	18308	100	40212	100	47247	100	50 376	100	54 852	100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتضح من خلال الجدول أعلاه تنوع المواد المستوردة، وهو ما يدل على تراجع القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وهو ما يؤكد بأن هذا النوع من المؤسسات يساهم وبفعالية في زيادة الواردات.

وبإسقاط معطيات الجدول السابق على الشكل البياني التالي نحصل على:

شكل رقم (29): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد

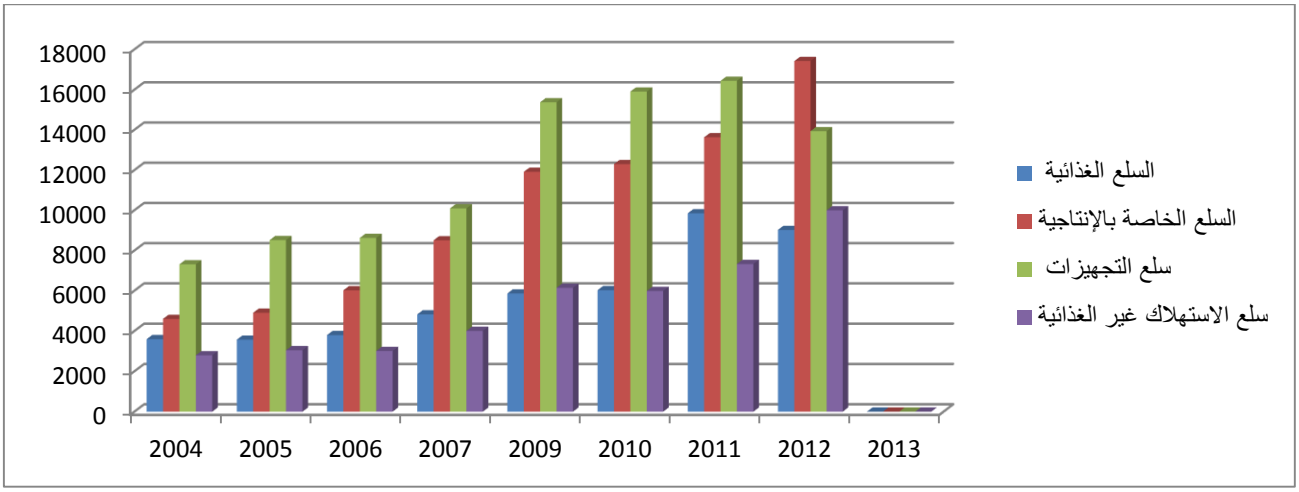

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول ورسمه البياني زيادة الواردات الجزائرية من سنة لأخرى، حيث ارتفعت هذه الأخيرة خلال سنة 2013 بـ 8.89 %مقارنة بسنة 2012، حيث انتقلت من 50376 إلى 54852 مليون دولار أمريكي

في حين شهد توزيع الواردات حسب مجموعة المنتوجات لسنة 2013 ارتفاعا بالنسبة لغالبية مجموعات المنتوجات مقارنة مع سنة 2012، حيث أن السلع الغذائية ارتفعت بنسبة 6.18 %متبوعة بالسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 12.02 %، وسلع التجهيزات بنسبة 19.69 %، في حين انخفضت السلع الخاصة بالإنتاجية بنسبة – 0.16 %.

وفي الأخير يمكن استنتاج أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاع أن يساهم في تفعيل حركة الواردات والتي بدورها تبين بأن هذا القطاع يشهد تطورا واستمرارا في نشاطه.

خاتمة:

لقد كان للإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال توفير هيئات ووكالات تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأثر الكبير في إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة، والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، وقد يكون نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وقد أدت هذه المجهودات إلى تحسين نسبي لمحيط المؤسسات، مما أدى إلى تزايد عددها والذي أدى بدوره إلى المساهمة في توفير فرص عمل كبيرة للأفراد مما أدى إلى المساهمة في توفير مناصب شغل، وتحقيق عدالة في توزيع هذه الفرص على الأقاليم المختلفة، وكانت المحصلة النهائية لذلك خفض معدلات البطالة وزيادة نمو الناتج، كما عوضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص المؤسسات العمومية في العديد من فروع النشاطات الاقتصادية.

الفصل الخامس

أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية –

تمهيد:

استنادا على الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و النمو الاقتصادي، و ما تم دراسته من أثر بينهما، سوف يتم في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة، و ذلك بالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي، من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على هذه الظاهرة، معتمدين في ذلك على نموذج الانحدار الخطي المتعدد و برنامج (**Eviews7**)، و طريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير النتائج، و على هذا الأساس سوف يتم أولا تحديد النموذج المستخدم، و التعريف بأهم متغيراته ثم بعد ذلك تقدير النموذج و تقييمه من الناحية الإحصائية الاقتصادية والقياسية ، و ذلك لمعرفة مدى تأثير الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، و بحكم عدم توفر المعطيات الإحصائية الضرورية لإعداد الجانب القياسي لسنوات 2000-2001-2002 ، فقد اقتصرت الدراسة القياسية على الفترة الزمنية الممتدة من (2003-2014).

المبحث الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

يهتم الباحث في الاقتصاد القياسي بتحديد ودراسة العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية، وهو ما يتطلب الإلمام بالنظرية الاقتصادية، كما أنه لا يوجد منهج علمي ثابت وموحد لبحث المشاكل الاقتصادية، حيث تتعدد مناهج البحث العلمي فيما بين ميادين البحث المختلفة، وبين الباحثين وبين البحوث المختلفة، وعلى هذا الأساس فإن مجال البحث في الاقتصاد القياسي يتطلب إلى جانب النظرية الاقتصادية، أدوات التحليل الرياضي والإحصائي.

وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى كل من الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع، وطبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفرضياته، وكيفية تقديره وتقييمه، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع[1].

يمكن تعريف النمذجة القياسية كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم النمذجة القياسية[2].

يمثل الاقتصاد القياسي التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما، ومختلف العوامل التي تتحكم فيها، ومن ثم تقديمها في صورة علاقات رياضية، تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية.

وبمعنى آخر تحويل المشكلة الاقتصادية من الشكل النظري العام إلى الشكل الكمي، الذي تحكمه العلاقات الكمية الرياضية، التي يمكن أن تعالج عن طريق الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية.

ومن ثم يكون موضوع الاقتصاد القياسي هو النمذجة الاقتصادية، أي بناء النموذج الرياضي الاقتصادي، الذي يعتبر بمثابة الأداة التي يستخدمها الباحث لفهم وتفسير وتقدير الظواهر، والحصول

[1]- نعمة الله نجيب ابراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2002، ص ص: 1، 2.

[2]- بالاعتماد على:

– مكيد علي، **الاقتصاد القياسي–دروس ومسائل محلولة** – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص9، 10.

–عدنان داود العذاري، **الاقتصاد القياسي–نظرية وحلول –** دار جديد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص13.

على توقعات بتطورها في المستقبل، ويستند النموذج في تكوينه على نظرية ما، والتي تستند بدورها على فرضيات وملاحظات لفهم وتفسير الظاهرة المدروسة.

ولعل النظرية الاقتصادية تعطينا الأساس النظري العام لطبيعة الظاهرة ونمط عملها والعناصر الأساسية التي تتحكم فيها، ونوع العلاقات الموجودة بينهما، وعلى هذا الأساس يمكن تشكيل النموذج المفترض وتقديره وحساب معاملاته وتقييمه ومن ثم يعتمد أو يرفض، وهو ما يساعد في اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية المختلفة بصفة فعالة.

وعليه وباعتبار الاقتصاد القياسي علم اجتماعي تستخدم فيه أدوات النظرية الاقتصادية والرياضية والإحصاء لتحليل مختلف الظواهر، فهو يهدف إلى ثلاثة أهداف أساسية يمكن حصرها في[1]:

أولا: تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة

يعتبر تحليل واختبار النظريات الاقتصادية هدفا أساسي من أهداف الاقتصاد القياسي، حيث لا يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية مقبولة إذا لم تجتاز اختبارا كميا عدديا يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات.

ثانيا: رسم السياسات واتخاذ القرارات

كما يساهم الاقتصاد القياسي أيضا برسم السياسات واتخاذ القرارات، من خلال الحصول على قيم المعلمات الاقتصادية بين المتغيرات للمساعدة في اتخاذ القرارات وإجراء المقارنات.

ثالثا: التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل:

ويساهم أيضا في وضع السياسات من خلال توفير قيم معلمات المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم التنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا، لتنظيم الحياة الاقتصادية، واتخاذ إجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة.

[1]– حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص: 18، 19.

الفرع الثاني: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

يهدف الاقتصاد القياسي إلى قياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير، و التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، و توفير مختلف الأساليب التي من خلالها يتم قبول أو رفض النظريات الاقتصادية كما يهدف إلى إعطاء تقدير كمي للقيم التي تقيس العلاقات الاقتصادية[1]، و لعل ذلك يتطلب وضع منهجية معينة في البحث، و تشكيل نموذج قياسي اقتصادي يعكس أهم ملامح الواقع المراد نمذجته، و ذلك لكون أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية هي علاقة رياضية سببية، أي أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرا في المتغيرات الأخرى، و على هذا الأساس يمكن حصر أهم مراحل منهجية البحث في الاقتصاد القياسي فيما يلي:

1- **مرحلة صياغة النموذج**[2]: تعتبر هذه المرحلة من أهم وأصعب مراحل بناء النموذج.

حيث تمر بعدة خطوات أبرزها:

أ-تحديد المتغيرات:

ويتم في هذه المرحلة تحديد مختلف المجاهيل التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وذلك انطلاقا من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية.

ب-تحديد النموذج:

حيث يتم في هذه المرحلة تحديد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات $Y=f(x_1, x_2,...x_n)$

[1]- رينيه جيرو، نيكول شي، ترجمة عامر لطفي، **الاقتصاد القياسي**، دار طلاس، دمشق، 1996، ص15.

[2]- بالاعتماد على:

- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص15.

- حمودي حاج صحراوي، "**قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية- دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007، ص217.

ومن أجل التحديد الأمثل لهذه الصيغ الرياضية التي تعبر عن العلاقة بين المتغيرات (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) لابد من إتباع المراحل التالية:

– تعريف الظاهرة التابعة **Y**، وتحديد العوامل المؤثرة فيها أو المفسرة لها مع تحديد مختلف وحدات القياس.

– التأكد من وجود علاقة جدلية بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.

– جمع مختلف المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة، وترتيبها في جدول خاص.

– وفي الأخير يتم إدخال المتغير العشوائي μ_i، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

2- تقدير معلمات النموذج:

ويقصد بها معالجة مختلف المعلومات المتوفرة عن العينة رياضيا وإحصائيا، وذلك من أجل استخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي المتفقة مع الفروض الاقتصادية، ليتم الحصول في الأخير على الصياغة الرقمية للنموذج، وتمر هذه المرحلة هي الأخرى بالخطوات التالية:

-جمع البيانات:

ويتم في هذه المرحلة جمع مختلف البيانات عن متغيرات النموذج، سواء كانت في شكل سلاسل زمنية (إعطاء قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية)، حيث يفترض ألا تحتوي السلسلة على مشاهدات شاذة أو عرضية أو ضائعة[1]، أو في شكل بيانات مقطعية (إعطاء قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة)، أو في شكل بيانات مقطعية زمنية (سلسلة مقطعية تحتوي على بيانات تجمع الشكلين معا)، أو في أشكال أخرى.

[1] -Régis Bour bonais, Michel Terreza , Analyse des séries temporelle en économie, 1 édition, presse universitaires de France, 1998, p13.

- اختيار طريقة القياس المناسبة:

هناك طرق قياسية كثيرة تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن أبرزها نجد طريقة المربعات الصغرى، طريقة الأكثر احتمالا، طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة، طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، طريقة المربعات الصغرى على ثلاثة مراحل.

3-مرحلة اختبار المعلمات المقدرة:

بعد تقدير معلمات النموذج الرقمية، لابد من تقييم تلك المعلمات، أي تحديد ما إذا كانت لهذه القيم مدلول اقتصادي من الناحية الاقتصادية والإحصائية، وتمر عملية التقييم بثلاثة مراحل أساسية هي:

-**معايير اقتصادية:** وتتحدد من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة.

-**معايير إحصائية أو اختبارات الدرجة الأولى:** وتهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بتقديرات معلمات النموذج.

-**المعايير القياسية أو اختبارات الدرجة الثانية:** تهدف إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطقية في الواقع.

المطلب الثاني: طبيعة وفرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد [1](Multiple Régression Model):

إذا كان نموذج الانحدار البسيط يتضمن علاقة مفردة بسيطة ما بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، فإن نموذج الانحدار المتعدد هو علاقة متعددة ما بين متغير تابع واحد وعدة متغيرات مستقلة، بالإضافة إلى المتغير العشوائي الذي يجب أن تتوافر فيه عدة فروض مختلفة.

[1]-بالاعتماد على:

-حسين علي بخيت، سحر فتح الله،2007 مرجع سابق، ص 133.

-W.Greenes Econométrie, France, 5 eme édition, 2005, p :10.

-Johnstonjack, Méthodes économétriques, Economica, paris, 3eme édition, 1985, p202.

- طبيعة وفرضيات النموذج

يعبر عن العلاقة الخطية الرابطة بين المتغير التابع Y_i، و عدد من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, ...X_K، و حد عشوائي μ_i، بالنسبة لـ **n** من المشاهدات و **k** من المتغيرات المستقلة بما يلي:

$$Y_i=B_0+B_1x_{i1}+B_2x_{i2}+\dots\dots+B_kx_{ik}+\mu_i$$

ومن هنا فإن النموذج يحاط بالفروض التالية:

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع **Y** والمتغيرات المستقلة.

- أن يكون عدد المعلمات المطلوب تقديرها أقل من عدد المشاهدات حيث لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.

- تكون قيم المتغيرات المستقلة غير عشوائية، أي أنها تحتوي على قيم ثابتة.

- القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي الصفر أي أن:

$$E(U_i)=0$$

- تباين المتغيرات العشوائية ثابت، والتباين المشترك بينهما يساوي الصفر أي:

$$Cov(U)=E(U\acute{U}) = 6^2In$$

$$Var(U_i)=E(U_i)^2= 6^2$$

حيث:

In: مصفوفة الوحدة

Ú: مقلوب المصفوفة

6^2In: تسمى هذه المصفوفة بمصفوفة التباين و التباين المشترك لحد الخطأ **U**

- استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة، أي أن التباين المشترك لحد الخطأ U_i، وكل متغير من المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار يساوي الصفر أي:

$$Cov\ (U_i,\ x_{ij})=0$$

- شعاع **Ui** يتوزع توزيع طبيعي.

المطلب الثالث: تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

في ضوء الفرضيات المذكورة أعلاه، يمكن الاستناد على طريقة المربعات الصغرى**OLS** ، في تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد وعلى هذا الأساس يمكن إعادة كتابة النموذج المقدر للصيغة السابقة الذكر كما يلي:

$$\mathbf{Y=\hat{Y} + U = X\,\widehat{B}+U}$$

حيث أن:

$\hat{\mathbf{Y}}$**:** شعاع عمود يحتوي على القيم المقدرة للمتغير التابع **Y**.

$\widehat{\boldsymbol{B}}$**:** شعاع عمود يحتوي على مقدرات المربعات الصغرى العادية، $(\widehat{B}_0,\ \widehat{B}_1, \ldots \widehat{B}_k)$، حيث يتم الحصول على قيم $\widehat{\boldsymbol{B}}$ من خلال جعل مجموع مربعات البواقي أقل قيمة ممكنة (مبدأ المربعات الصغرى) أي:

$\mathbf{Min}\sum_{i=1}^{n} U_i^2$ ، حيث أن : $\mathbf{Min}\sum_{i=1}^{2} U_i^2$**=MinÚU**

المطلب الرابع: تقييم نموذج الانحدار الخطي[1] المتعدد

يمكن تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد احصائيا وقياسيا كما يلي:

[1]-بالاعتماد على:

Bourbonnais, Régis, Eéconométrie, Dunod, Paris, 5eme édition, 2004, p53.

-Pindyck Robert and Rubinfeld Daniel, econometric models and economic Forecasts, New York, 1976, p92.93.

الفرع الأول: من الناحية الإحصائية:

بعد مرحلة تقدير معلمات النموذج المختار والتي تعتبر أول مرحلة في الدراسة القياسية للنموذج القياسي الاقتصادي، تأتي مرحلة اختبار فرضيات نموذج الانحدار المتعدد أو ما يسمى باختبار معنوية المعالم المقدرة، والتي تعتبر بدورها ثاني مرحلة حاسمة من الدراسة القياسية على النموذج القياسي المقدر.

حيث عادة ما يتم اختبار هذه الفرضيات بالاعتماد على جملة من المعايير القياسية و الإحصائية، و على هذا الأساس سوف يتم التركيز في هذا المطلب فقط على المعايير الإحصائية، و التي تهدف إلى اختيار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، في حين سوف يتم التطرق إلى المعايير القياسية في المطلب الخاص بمشاكل الانحدار و لعل اختبار معنوية المعالم المقدرة سوف يتم فيه اختيار ما إذا كانت المعالم المقدرة لها معنوية إحصائية، و لعل ذلك يتطلب إجراء العديد من الاختبارات الإحصائية، جزء يختبر المعالم جملة واحدة، و جزء آخر يختبر معالم النموذج واحدة تلوى الأخرى، و يمكن حصر هذه الاختبارات فيما يلي:

أ- **اختبار إحصائية ستيودنت (T.STUDENT):**

يستعمل اختبار إحصائية ستيودنت لتحديد معنوية المعالم المقدرة للنموذج القياسي واحدة تلوى الأخرى، انطلاقا من التوزيع الإحصائي لستيودنت، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع.

ويمكن صياغة العلاقة العامة لاختبار **(T.STUDENT)** بالشكل التالي:

$$\frac{\widehat{\propto}i-\alpha i}{SE(\widehat{\propto}i)} \quad \Longrightarrow \quad T_{(n,k),\lambda}$$

حيث أن:

$\widehat{\propto} i$: مقدرة بـ αi

λ : نسبة مستوى المعنوية

$\mathbf{SE}(\hat{\propto} \boldsymbol{i})$: الخطأ المعياري في تقدير $\boldsymbol{\alpha i}$ وهو يساوي:

$$\mathbf{SE}(\hat{\propto} \boldsymbol{i}) = \sqrt{\hat{\boldsymbol{V}}\ (\hat{\propto} \boldsymbol{i})}$$

بحيث:

$\hat{\boldsymbol{V}}\ (\hat{\propto} \boldsymbol{i})$ *:* مقدار التباين $(\hat{\propto} \boldsymbol{i})$ و هو يساوي:

$$\widehat{\boldsymbol{V}(\hat{\propto} \boldsymbol{i})} = \frac{\hat{\sigma}_{\epsilon}^{2}}{\boldsymbol{n}\ \sum(x_{i-\bar{x}})^{2}}$$

$\boldsymbol{n}$: عدد المشاهدات (حجم العينة المدروسة)

$\boldsymbol{K}$: عدد المعالم المقدرة في النموذج

$(\boldsymbol{n-k})$: درجة الحرية

أما فيما يخص مقدر الجزء الثابت $(\boldsymbol{c})$ فيكون اختيار ستيودنت كما يلي:

$$\frac{\hat{\mathbf{C}}-\mathbf{C}}{\mathbf{SE}(\hat{\mathbf{C}}\boldsymbol{i})} \Longrightarrow \quad \mathbf{T}_{(\mathbf{n},\mathbf{k}),\lambda}$$

حيث:

$$\boldsymbol{SE}_{(\hat{\mathbf{C}}\boldsymbol{i})} = \sqrt{\frac{\hat{\sigma}_{\epsilon}^{2}\ \sum \mathbf{xi}\ \mathbf{2}}{\mathbf{n}\ \sum(\mathbf{x_{i-\bar{x}}})^{2}}}$$

-كيفية استعمال اختبار ستيودنت:

لكل اختبار فرضيات، و حتى يمكن إجراء اختبار معنوي للمعلمات المقدرة لابد من استخدام نوعين من الفرضيات كما يلي:

فرضية العدم (H_0): $H_0: \alpha_0=\alpha_1=\ldots\ldots\alpha_k=0$

الفرضية البديلة (H1): $H_1: \alpha_0\neq\alpha_1\neq\ldots\ldots\alpha_k\neq0$

يمكن صياغة العلاقة السابقة **لاختبار ستيودنت** كما يلي:

$$\mathbf{T_{cal}} = \frac{\hat{\propto}\boldsymbol{i}-\boldsymbol{\alpha i}}{\boldsymbol{SE}(\hat{\propto}\boldsymbol{i})} \Longrightarrow \quad \mathbf{t_{tab}} = \mathbf{T}_{(\mathbf{n},\mathbf{k}),\lambda}$$

حيث :

$\mathbf{T_{cal}}$: القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت.

T_{tab}: القيمة المجدولة لإحصائية ستيودنت (تستخرج من جدول توزيع ستيودنت بدرجة حرية **n−k**، و بمستوى معنوية **λ= 5%**

العلاقات السابقة توضح كيفية حساب القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصائية ستيودنت، في حين لمعرفة معنوية المعالم فإن هناك تحليل خاص لتأكيد أو نفي الفرضيتين، التي من خلالها يتم قبول أو رفض معنوية المعالم، ويمكن تلخيصه فيما يلي:

بعد احتساب قيمة T_{cal} يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية T_{tab}، و ذلك من أجل قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت:

$T_{tab} < T_{cal}$، عند مستوى معنوية معين و عند درجة حرية **(n−k)** ، نرفض فرضية العدم **H_0** ،و بالتالي الفرضية البديلة **H_1** صحيحة، و عليه معنوية المعلمة المختبرة مقبولة، أي لها مدلولية إحصائية، و بالتالي فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع، أما إذا كان:

$T_{tab} > T_{cal}$ ، سوف يتم قبول فرضية العدم H_0، و منه معنوية المعلمة المختبرة مرفوضة، و المتغير المستقل ليس له تأثير على المتغير التابع

وبشكل عام عادة ما يتم إجراء هذا الاختبار على جميع معالم النموذج المقدر كل على حدا بالإضافة إلى مقدر الجزء الثابت.

ب−اختبار إحصائية فيشر (F.FISHER):

تستعمل **إحصائية فيشر** في اختبار المدلولية الإحصائية (المعنوية) للمعالم المقدرة دفعة واحدة، وهذا نظرا لتعدد معالم النموذج المقدرة، و يمكن صياغة العلاقة العامة **لاختبار (F.FISHER)** كما يلي:

$$F = \frac{R^2/K}{(1-R^2)(n-k-1)}$$

حيث:

R^2 : معامل تحديد المضاعف.

n: عدد المشاهدات.

K: عدد المعالم المقدرة.

ويمكن استخلاص العلاقة التالية انطلاقا من العلاقة السابقة كما يلي:

$$F_{cal} = F_{(K-1),(n,k),\lambda}$$

حيث:

λ: مستوى المعنوية **(5%)**

ولعل اختبار فيشر مبني هو الآخر على فرضيتين أساسيتين:

فرضية العدم: H_0 $\quad H_0: C = \propto_1 = \propto_2 = \ldots \propto_k = 0$

فرضية البديل: H_1 $\quad H_1: C \neq \propto_0 \neq \alpha_1 \neq \cdots \propto_k \neq 0$

ويصاغ الشكل العام **لاختبار فيشر** كما يلي:

$$F_{cal} = \frac{R^2}{(1-R^2)/(n-2)}$$

ولمعرفة ما إذا كانت معنوية المعالم مقبولة جملة واحدة أو مرفوضة نتبع ما يلي:

– إذا كانت القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab}، لإحصائية فيشر أي: $T_{cal} > T_{tab}$، فإن فرضية العدم خاطئة H_0، و بالتالي تصبح فرضية البديل H_1 صحيحة، و عليه فإن معنوية المعالم مقبولة أو على الأقل توجد معلمة واحدة مقبولة.

– إذا كانت القيمة المجدولة T_{tab} أكبر من القيمة المحسوبة T_{cal}، أي: $T_{cal} < T_{tab}$ ، فإن فرضية العدم صحيحةH_0، في حين فرضية البديل خاطئة، و عليه فإن معنوية المعالم مرفوضة.

وعلى هذا الأساس ومن خلال إحصائية فيشر يمكن قبول أو رفض النموذج المقدر مباشرة عكس ما تم في اختبار إحصائية ستيودنت.

ج : معامل التحديد المضاعف R^2:

يختص معامل التحديد المضاعف R^2 بشرح العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، بالإضافة إلى كونه يبين العلاقة الموجودة ما بين المتغير المستقل مع عدة متغيرات مستقلة أخرى، ويسمى عندئذ بمعامل الارتباط المتعدد، ويعتمد على هذا المعامل لمعرفة النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، ويمكن تعريفه على أنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية.

علما أن: $\mathbf{0 \leq R^2 \leq 1}$

حيث إذا كان:

$\boldsymbol{R^2=0}$: إنعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة.

$\boldsymbol{R^2= 1}$: النموذج ملائم تماما

ورغم ذلك إلا أنه لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد وحده في الحكم على العلاقة المقدرة، وذلك لكون أن القيمة المرتفعة لمعامل التحديد قد ترجع إلى وجود اتجاه عام قوي بين المتغيرات الموجودة في النموذج المقدر، كما قد ترجع قيمتها المنخفضة إلى الصياغة الخاطئة للنموذج، وعدم إدراج متغيرات تفسيرية هامة في النموذج عند تقدير العلاقة.

و على هذا الأساس لابد من استخدام معامل التحديد المعدل $\boldsymbol{\overline{R^2}}$ ، مع أخذ درجات الحرية بعين الاعتبار، و يفضل استخدام هذا المعامل في حالة وجود عدد كبير من المتغيرات التفسيرية.

ويمكن حسابه كما يلي:

$$\mathbf{\overline{R^2} = 1 - (1 - R^2)\left(\frac{n-1}{n-k-1}\right)}$$

حيث:

$\boldsymbol{\overline{R^2}}$: معامل التحديد المعدل.

R^2: معامل التحديد

n: عدد السنوات

K: عدد المعلمات المقدرة

ويمكن اختبار معنوية معامل الارتباط من خلال حساب ما يلي:

$$t^* = \frac{r\sqrt{n-k}}{\sqrt{1-r^2}}$$

حيث:

t^*: قيمة **t** المحسوبة.

r: معامل الارتباط.

n: عدد السنوات.

K: عدد المعلمات المقدرة.

وبمقارنة القيمة المحسوبة بقيمة **(t)** المجدولة، عند درجة حرية **(n−k)**، ويمكن معرفة ما إذا كانت قيمة **(r)** معنوية أم لا.

د-اختبار صلاحية النموذج لكل الفترة (اختبار chow للإستقرارية):

يهدف هذا الاختبار إلى التعرف على ما إذا كان النموذج صالح لكل الفترة خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي من شأنها قد تؤثر على معلمات النموذج، حيث جاء **اختبار (CHOW)** ليبين ما إذا كانت بنية النموذج سوف تتغير بفعل ما جرى من تغيرات و أحداث أم أنها ستبقى ثابتة.

ويتطلب الاختبار ما يلي:

- تحديد مجموع مربعات البواقي للنموذج المقدر لتكن $(\sum \varepsilon^2)$

- تقسيم الفترة المدروسة إلى فترتين عند النقطة التي من الممكن أن يطرأ التغيير خلالها (نقطة الانعطاف).

- تحديد أو حساب مجموع مربعات البواقي للنموذجين الأول و الثاني على الترتيب $\sum \varepsilon_1^2$ ،$\sum \varepsilon_2^2$

- حساب مقدرات معلمات النموذج للفترتين.

- حساب إحصائية (F) فيشير لـ **CHOW**

-مقارنة قيمة F^C المحسوبة مع F^t الجدولية، بمستوى معنوية **5** في المئة و درجات حرية **(k, (n−2k)**

فإذا كانت $F^C < F^t$ تقبل الفرضية H_0، و هذا يعني المعاملات مستقرة معنويا في كامل الفترة، أما في حالة العكس فإن النموذج غير مستقر و بالتالي يمكن القول أن بنيته تغيرت بين الفترتين.

هـ-اختبارات السكون و الاستقرارية[1]:

سوف يتم خلال هذا المبحث إبراز أهم الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات السكون للمتغيرات، والتكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، بغية الوصول إلى نتائج واقعية ومنطقية للعلاقات الاقتصادية، وتفادي النتائج المضللة التي يتم التوصل إليها بطرق الانحدار التقليدية في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية والذي يجعل الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غير المستقرة انحدارا زائفا **Spurions Regression.**

يعتبر شرط السكون شرطا أساسيا قبل معالجة أي سلسلة زمنية، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج سليمة و منطقية، و يمكن اعتبار السلسلة الزمنية (y_t) ساكنة **Stationery** إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات المتوسط عبر الزمن $E(y_t)=E(y_{t+m}) = \mu$

[1]- بالاعتماد على:

-بندر بن سالم الزهراني، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية-دراسة قياسية للفترة (1970-2000)**. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2004، ص75.

-عابد بن عابد العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 27، 2005، ص18.

-الشارف عتو، **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد 6، جامعة الشلف-الجزائر، ص132.

-سليم حمود، "**دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، الجزائر، 2012، ص145.

- ثبات التباين **Variance** عبر الزمن $Var(y_t) = E(y_t-\mu)^2=6^2$

- التغاير **Covariance** بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمد على الفجوة الزمنية **K** بين القيمتين y_t و y_{t+k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير:

$$COV(y_t, y_{t+k})=E[(y_t-\mu)(y_{t+k}-\mu)]=\gamma_k$$

حيث أن الوسط الحسابي **U**، و التباين 6^2 و معامل التغاير γ_k ثوابت، و لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة، و بالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أن أهمها هو:

-اختبار جذر الوحدة لديكي فولر البسيط Dickey and Fuller 1979.

-اختبار جذر الوحدة المركب Augmented Dikey and Fuller

1-اختبار جذر الوحدة لديكي فولر البسيط Dickey and Fuller 1979 (DF):

لعرض هذا الاختبار سوف يتم الانطلاق من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى **(1) AR** الذي يمكن التعبير عنه بالشكل:

$$y_t= \emptyset\ y_{t-1}+U_t.....(1)$$

حيث: $\emptyset$ معامل المتغير المستقل

U_t: حد الخطأ العشوائي الذي يفترض أنه ذو وسط حسابي معدوم و تباين ثابت.

و يمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (1) بطرح y_{t-1} من طرفي المعادلة.

ومن ثم سوف يتم الحصول على الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = (\emptyset-1)\ Y_{t-1}+ U_t$$

وعليه تصبح فرضية هذا الاختبار على الشكل التالي:

($H_0 : |\emptyset|=1$): و تمثل فرضية العدم أين تكون السلسلة غير ساكنة.

($H_1 : |\emptyset| < 1$): و تمثل الرفض البديل أين تكون السلسلة ساكنة.

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

1- نموذج الانحدار الذاتي البسيط (من الدرجة (1)):

$$\Delta\boldsymbol{\gamma_t} = (\emptyset - \mathbf{1})\boldsymbol{\gamma_{t-1}} + \boldsymbol{U_t}$$

2- نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال الحد الثابت:

$$\Delta\boldsymbol{\gamma_t} = (\emptyset - \mathbf{1})\boldsymbol{\gamma_{t-1}} + \boldsymbol{c} + \boldsymbol{U_t}$$

3- نموذج الانحدار الذاتي مع الحد الثابت واتجاه عام:

$$\Delta\boldsymbol{\gamma_t} = (\emptyset - \mathbf{1})\boldsymbol{\gamma_{t-1}} + \boldsymbol{b_t} + \mathbf{c} + \boldsymbol{U_t}$$

وإذا تحققت فرضية العدم $\{\boldsymbol{H_0}: |\emptyset| = \mathbf{1}\}$ في أحد هذه النماذج الثلاثة، تكون السلسلة غير مستقرة.

مع العلم أن هذا الاختبار يصلح فقط لحالة نموذج من الشكل **AR (1)**، وعلى هذا الأساس تم اللجوء إلى اختبار ديكي فولر المطور

2-اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey and Fuller(ADF):

يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية، حيث جاء اختبار (ADF) على إثر القصور الذي ميز اختبار (DF) أين انطلق هذا الأخير من فرضية مفادها أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها في حين أن الواقع أثبت العكس، أي أن الأخطاء مرتبطة فيما بينها.

وعلى هذا الأساس أخذ (ADF) في الحسبان فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينها.

ولقد اعتمد اختبار (ADF) على اختبار (DF) 1979، و الذي استخدم بعض صيغ الانحدار المذكورة سابقا، كما تعتمد اختبارات **(ADF)** على الفرضية: $\{\mathbf{H_1}: |\emptyset| < 1\}$ و على التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج.

$$\Delta\boldsymbol{\gamma_t} = \boldsymbol{\lambda_{t-1}} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \ \Delta\boldsymbol{y_{t-j+1}} + \boldsymbol{U_t}$$

$$\Delta\boldsymbol{\gamma_t} = \boldsymbol{\lambda_{t-1}} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \ \Delta\boldsymbol{y_{t-j+1}} + \mathbf{C} + \boldsymbol{U_t}$$

$$\Delta\gamma_t = \lambda_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \ \Delta y_{t-j+1} + C + bt + U_t$$

و يمكن تحديد قيمة **p** التي تم إهمالها حسب اختبار **(DF)**،(اهمال احتمال ارتباط الأخطاء أي: **p=1** و λ_i معدومة)، حسب معياري **Akaike** و **Schwarz**

3- اختبارات التكامل المشترك وتصحيح الخطأ[1]:

بما أن الواقع يفرض وجود سلاسل زمنية غير مستقرة خاصة سلاسل متغيرات الاقتصاد الكلي و المتغيرات المالية، فإن تحليل التكامل المشترك لكل من: **(1983) and granger Engle(1987)** ، يعتبر من أهم المفاهيم الحديثة في مجال القياس الاقتصادي، و تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة متخطين مشكل الانحدار الزائف.

وتحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد بوضوح العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية القديمة.

ومفهوم التكامل المشترك يقوم على فكرة أساسية هي أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتين **Xt** و **yt** غير مستقرتين، لكنها تتكامل في المدى الطويل، بمعنى توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، تسمى بعلاقة التكامل المشترك، و من أجل التعبير عن العلاقات بين مختلف المتغيرات غير المستقرة يجب التخلص من مشكل عدم الاستقرار أولا، و ذلك بإدخال اختبار جذر الوحدة و استعمال نماذج تصحيح الأخطاء **MCE**.

ومن شروط التكامل المشترك تحقق ما يلي:

- أن تكون السلسلتان مستقرتان عند نفس المستوى بمعنى متكاملتان من نفس الدرجة.
- أن تسمح التركيبة الخطية للسلستين بالحصول على سلسلة متكاملة من درجة أقل.

وسوف يتم التطرق فيما يلي إلى أهم المقاربات في التكامل المشترك منها اختبار:

[1]- بالاعتماد على:

-الشارف عتو، مرجع سابق، ص131.

-بندر بن سالم الزهراني، مرجع سابق، ص97.

-عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص221.

Engle and Granger (1987) ثم اختبار **Johansen**.

*** اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Engle and Granger**

أ- **تحليل التكامل المشترك:** ويمكن ترجمة خطوات هذه المرحلة في الخطوات التالية:

الخطوة الأولى:

اختبار درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة، حيث يجب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، وذلك باستخدام أحد اختبارات جذر الوحدة و إلا سوف لن يكون هناك تكامل مشترك بين هذه المتغيرات في حالة ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من درجات مختلفة.

الخطوة الثانية:

إذا كان الشرط محقق، وكانت السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، تقدر العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفقا للدالة التالية:

$$\gamma_t = BX_t + \mathcal{E}_t$$

ومن أجل اختبار ما إذا كانت العلاقة متكاملة تكاملا مشتركا، لابد من أن تكون البواقي الناتجة مستقرة $\mathcal{E}_t$ ، ومن أجل اختبار سكون البواقي سوف يتم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة و على نموذج الانحدار الذاتي لخطأ التوازن التالي:

$$\Delta\hat{\mathcal{E}}_t = \alpha\hat{\mathcal{E}}_{t-1} + \mathrm{U}_t$$

وفي حالة ما إذا دلت النتائج على سكون البواقي فهذا يعني أن المتغيرين (γ_t, x_t) متكاملان تكاملا مشتركا، بمعنى وجود علاقة طويلة الأجل بينهما، ومن ثم يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ب-نموذج تصحيح الخطأ ECM:

في حال كون السلاسل غير مستقرة ومتكاملة تكاملا مشتركا، فلابد من تقدير العلاقة بينهما من خلال نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

- التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لعلاقة المدى الطويل واستخراج البواقي:

$$\gamma_{t=} \quad BX_t + \varepsilon_t$$

- التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى لعلاقة المدى القصير:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t$$

معامل حد تصحيح الخطأ (قوة الإرجاع نحو التوازن)، يجب أن تكون معنوية و سالبة، و إلا فلا يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ، كما أن e_{t-1} هي تصحيح الخطأ التي توجه متغيرات النظام إلى الرجوع نحو التوازن (تصحيح عدم التوازن).

ويطبق اختبار **Engel.Granger** على متغيرين، أما في حالة ما إذا كان هناك أكثر من متغير فلابد من الاستعانة بـ: اختبار **Johansen** للتكامل المشترك.

*** اختبار Johansen للتكامل المشترك.**

يعتمد هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي **VAR**، و يقوم بحساب عدد أشعة التكامل المشترك و التي تسمى رتبة مصفوفة التكامل المشترك، و التي تسمح بتحديد علاقات التكامل المشترك، حيث تفترض هذه الطريقة وجود أكثر من متغيرين، و من ثم تصبح العملية أكثر تعقيدا بسبب احتمال العديد من أشعة التكامل، و اقترح **Johansen** لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اختبار الأثر و اختبار القيمة الكامنة العظمى.

و تبين منهجية **Johansen** رتبة المصفوفة π و التي تبنى عليها النتائج التالية:

– رتبة المصفوفة π مساويا للصفر $\pi = 0$ ، و منه جميع المتغيرات لديها جذر وحدة، و غير متكاملة تكاملا مشتركا فيما بينها، أي عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل، و بالتالي يجب استخدام الفروق الأولى.

– رتبة المصفوفة مساوية لعدد المتغيرات $(\pi = p)$، فإن جميع المتغيرات ليس لها جذر وحدة، بمعنى أنها متغيرات ساكنة.

– رتبة المصفوفة π مساوية للواحد $(\pi = 1)$، فإنه يوجد شعاع تكامل مشترك واحد، والحد الثابت هو عامل تصحيح الخطأ للنموذج.

-رتبة المصفوفة ($1 < \pi < p$) أكبر من الواحد و اقل من عدد المتغيرات، فإن ذلك يعني وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا.

الفرع الثاني: من الناحية القياسية[1]:

من خلال ما سبق ذكره من طرق وأساليب مختلفة لقياس العلاقات الاقتصادية، وما تعتمد عليه من فروض إحصائية، يتضح أنه قد تظهر نتيجة لعدم تحقق البعض منها العديد من المشاكل القياسية.

وعلى هذا الأساس سوف يتم في هذا المطلب التطرق إلى جزء من هذه المشاكل المتعلقة بنموذج الانحدار العام كما يلي:

*مشكل الارتباط الذاتي.

*مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء.

*مشكل التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر.

أ- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء [2]:

من بين الفرضيات التي يقوم عليها النموذج الخطي، هو افتراض انعدام الارتباط بين قيم المتغير العشوائي (U) في السنة (t)، و قيمته في السنوات السابقة U_{t-1}، U_{t-2} ... ، أو اللاحقة U_{t+1}، U_{t+2}، ...، أي استقلال قيم (U) عن بعضها البعض.

ويمكن التعبير عن ذلك بوضع التباين المشترك للأخطاء المتتالية مساويا للصفر كما يلي:

$Cov(U_t, U_{t-s})=0$

$(t=1,2,\ldots n)$

[1]- بالاعتماد على:

-عدنان داود العذاري، **الاقتصاد القياسي نظرية وحلول، تطبيق باستخدام Minitab, Relase**، دار جديد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص87.

[2]- بالاعتماد على:

- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص182.

- عدنان داود العذاري، مرجع سابق، ص99.

وبتعبير آخر يقصد به عدم تأثير الظاهرة الاقتصادية المتحققة في السنة (t) عن تلك التي ستتحقق في السنة (t+1).

إلا أن الواقع الاقتصادي عكس ذلك، حيث ما من ظاهرة اقتصادية إلا ولها علاقة مع الظاهرة السابقة فقد تكون امتداد لها على مر السنوات، كما قد تكون هذه الظاهرة مؤثرة على الظاهرة اللاحقة أو المستقبلية لأنها امتداد لها.

وعلى هذا الأساس تحدث الارتباطات الذاتية، إذا كانت علاقات هذه الظواهر قوية جدا ومؤثرة على بعضها البعض بدرجة كبيرة، مما ينفي أحد الفروض المحيطة بالمتغير العشوائي.

إلا أن النماذج التي تستخدم إحصائيات السلاسل الزمنية، والتي غالبا ما تعاني من ظاهرة الارتباط الذاتي، يكون حد الخطأ في فترة زمنية معينة (t) على علاقة مع حدود الخطأ في فترات زمنية أخرى، وعليه وفي حالة اعتماد الأخطاء العشوائية على بعضها البعض ينتفي الافتراض الخاص بانعدام الارتباط وعليه تظهر مشكلة الارتباط الذاتي أو The Autocorrelation problem أي:

$$\text{cov}\ (U_t, U_{t-s}) \neq 0.$$

ويمكن **تلخيص** أهم أسباب ظهور الارتباط الخطي فيما يلي[1]:

1- **معالجة البيانات:** تخضع بيانات الدراسة عادة لجملة من العمليات، من شأنها يتم تقدير قيم بعض المشاهدات بالاعتماد على قيم مشاهدات أخرى، ذلك أن أخذ معدلات قيم المشاهدات المتتالية يخلق علاقة ما بين أخطاء تلك المشاهدات ومن ثم التأثير على طبيعة توزيعها.

2-الآثار الممتدة لبيانات السلاسل الزمنية: ومثال ذلك الحروب، الفيضانات والزلازل، والتي تؤثر مباشرة على فعالية الاقتصاد لعدة سنوات متتالية، ومن ثم يكون لمختلف العوامل العشوائية الطارئة وغير المتكررة أثر سلبي ينتج عنه ترابط في قيم العنصر العشوائي (U_t) لأكثر من فترة زمنية واحدة،

[1]- بالاعتماد على:

- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص 189.
- مجيد علي حسين، عفافا عبد الجبار، **الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق**، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص447.

أو ارتباط ذاتي بين قيم (U_t) المتلاحقة، من خلال تأثر القيم الحالية بمختلف القيم الأخرى للفترات السابقة.

3-الصياغة غير الدقيقة للنموذج: ويقصد بها عدم تطابق شكل العلاقة الدالية المستخدمة مع الشكل الحقيقي، فمثلا لو كانت العلاقة خطية بين المتغيرين x و y (افتراضا)، في حين أن العلاقة الحقيقية غير خطية، فإن ذلك سوف ينتج عنه ترابط ذاتي في عنصر الخطأ.

4-حذف بعض المتغيرات المستقلة عن العلاقة المدروسة لسبب معين:

و مثال ذلك عدم توفر البيانات المناسبة عنها أو من أجل تبسيط هيكل النموذج، في حين قد يكون من بين هذه المتغيرات المحذوفة متغير أو أكثر مترابطة ذاتيا، ما ينتج عنه جعل المتغير العشوائي يتضمن تلك المتغيرات المرتبطة، و عليه فإن (U_t) لا يعكس فقط الخطأ العشوائي في النموذج، و إنما يعكس أيضا المتغيرات المحذوفة.

وقد ينتج على وجود الارتباط الذاتي مجموعة من الآثار يمكن إنجازها فيما يلي:

- المعاملات المقدرة غير دقيقة، وتكون لها تباينات كبيرة نسبيا.
- تباين القيم لمعلمات نموذج الانحدار يكون متحيزا نحو الأسفل.
-عدم دقة التنبؤات المستحيلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

و لتقدير معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى طرق كثيرة نذكر من بينها: **اختبار ديربن واستن 1949 : Test de Durbin-Waston**، و الذي يعتبر من أكثر الاختبارات شيوعا و دقة، و أهم الاختبارات المستخدمة في التأكد من سلامة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، و يمكن تعريفه على أنه يمثل النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء.

حيث أنه يأخذ الشكل التالي:

$$e_t = pe_{t-1} - u_t$$

$$p = \frac{e_t}{e_{t-1}} + u_t \quad / \quad t=1, 2, \ldots n$$

حيث:

P: معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، و يهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

فرضية العدم: تنص على انعدام الارتباط الذاتي H_0: P=0

الفرضية البديلة: تنص على وجود الارتباط الذاتي H_1: P≠0

ومن أجل ذلك يجب حساب إحصائية DW كما يلي:

$$DW = \frac{\sum_{t=2(}^{n} e_t - e_{t-1)}^{2}}{\sum_{t=2}^{n} e_t^2}$$

حيث:

e_t: القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي.

بما أن e_t ، e_{t-1} متساوية تقريبا في حالة القيم الكبيرة n

فإن: DW=2(1−p)

وتمثل DW القيمة المحسوبة للاختبار وتكون قيمتها بين 0 و 4

حيث:

P=1 ⟶ DW = 0

P=0 ⟶ DW = 2

P=−1 ⟶ DW = 4

و يوضح الشكل التالي قيم d (القيم الجدولية للاختبار)، و التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب، و مقارنة قيم DW المحسوبة و قيمة DW المستخرجة من جدول DW، حيث يتم استخراج القيمة الجدولية بالاعتماد على عدد المشاهدات n و عدد المتغيرات .k

و من خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين هما dU و dL تتراوح قيمتهما بين 0 و 2، و اللتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (30): مناطق القبول و الرفض لاختبار DW

0 dL dU 2 4−dU 4−dL 4

p> 0	؟	P=0	P=0	؟	p< 0
ارتباط ذاتي موجب رفض H_0	منطقة غير محددة منطقة الشك	عدم وجود ارتباط ذاتي H_0 قبول	عدم وجود ارتباط ذاتي H_0 قبول	منطقة غير محددة منطقة الشك	ارتباط ذاتي سالب رفض H_0

المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 262.

ويمكن استخلاص ما يلي انطلاقا من الجدول السابق:

H_0: p=0 نرفض فرضية العدم أي: $4 > DW > 4-dL$ أو $0< DW < dL^*$

H_0: P=0 نقبل بفرضية العدم أي $4-dU> DW > dU^*$

* $4-dU< DW < 4 - dL$ أو $dL< DW < dU$ نكون هنا في منطقة غير محددة أو في منطقة الشك، و عليه لا يمكن استنتاج ما إذا كان هناك ارتباط أم لا.

ب- اختبار عدم ثبات التباين

من بين الفرضيات التي يقوم عليها النموذج الخطي ثبات التباين لحدود الخطأ (تجانس تباين الخطأ) لجميع المشاهدات (i) أي:

$Var\ (U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2$

وفي الواقع، كثيرا ما يتم الاصطدام بحالات يتعسر فيها استيفاء الشرط أعلاه، و عليه يصبح التباين غير ثابت، و يختلف من مشاهدة إلى أخرى، و نتحصل على قيم مختلفة و غير ثابتة لتباينات حدود الخطأ العشوائية.

و عليه بتعبير آخر يشير اختلاف التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين حد الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير المستقل، أي أن: $E(x_i, U_i) \neq 0$.

و عليه فإن: $E(x_i, U_i) \neq 0$

و تحدث هذه المشكلة غالبا في النماذج التي تعتمد على البيانات المقطعية، و لعل ظهور هذه المشكلة يرجع لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1- سلوكية و تصرف الأفراد التي تقل الأخطاء فيها بمرور الزمن، و منه فإن تباين حد الخطأ (σ_i^2) يتناقص أيضا خلال الفترة الزمنية.

2- يتزايد تباين حد الخطأ (σ_i^2) مع زيادة مستوى الدخل، و ذلك لتباين و تعدد اختبارات الناس في سلوكهم، و على سبيل المثال فإن تباين الاتفاق على المواد الغذائية بين الأسر يمكن أن يزيد بزيادة دخل الأسرة.

3- إن تحسن أساليب جمع البيانات يجعل تباين حد الخطأ يقل (σ_i^2) ، و ذلك لكون أن جمع البيانات الدقيقة و الواقعية يقلل من الأخطاء، و على سبيل المثال نجد أن الأخطاء التي في المستندات في المؤسسات الحكومية، و التي تستخدم الحاسب الآلي لتحليل البيانات، تكون أقل من المؤسسات التي لا تعتمد على الحاسب.

وللكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين، هناك عدة اختبارات نذكر من بينها:

- **اختبار الرتب لسبيرمان(Spearman)**

- **اختبارات جولد فيلد وكواندت (Gold feld et Quandt)**

- **اختبارات جليسر(Gleyser)**

[1]- حسين علي بخيت، مرجع سابق، ص 265.

- **اختبار وايت(Test de White)**

و سوف يتم في هذا الصدد التركيز على اختبار ***White*** الذي تتمثل أبرز خطوات إجرائه فيما يلي:

- تقدير انحدار مساعد بين (ε_i^2) من ناحية و المتغيرات

$x_{1t}, x_{2t}, \dots x_{kt}$ و $x_{1t}^2, x_{2t}^2, \dots x_{nt}^2$ من ناحية أخرى، أي تقدير الصيغة التالية:

$$\varepsilon_i^2 = \mathrm{B}_0 + \mathrm{B}_1\mathrm{x}_{1\mathrm{t}} + \mathrm{B}_2\mathrm{x}_{2\mathrm{t}} + \cdots + \mathrm{B}_\mathrm{k}\mathrm{x}_{\mathrm{kt}} + \overline{\mathrm{B}}_1\mathrm{x}_{1\mathrm{t}}^2 + \overline{\mathrm{B}}_2\mathrm{x}_{2\mathrm{t}}^2 + \cdots + \overline{\mathrm{B}}_\mathrm{n}\mathrm{x}_{\mathrm{nt}}^2$$

- حساب معامل التحديد للانحدار المساعد.

- اختبار فرضية العدم:

$$\mathrm{H}_0: B_0=B_1=\dots= B_k = \bar{B}_1 = \bar{B}_2 = \bar{B}_n=0$$

ثم نقوم باختبار القيمة ($\mathrm{WH=nR^2}$) مع x^2 ، و ذلك عند مستوى معنوية معين *5%* ، أو *1* % ، و درجة حرية تساوي عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار المساعد، حيث إذا كان:

$\mathrm{nR^2} > x_{k,0,05}^2$

نرفض فرضية العدم، وهذا يعني وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وفي حالة العكس، فإنه لا توجد مشكلة ثبات التباين، وإذا قبلنا فرضية العدم فإن هذا يعني أن:

ثابت = $s_t^2=B_i$

ج- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

حيث أنه ومن أجل اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر، سوف يتم استخدام **اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera)**، مع العلم أن فرضية العدم تتمثل في أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي.

ومن أجل اختبار فرضية العدم $(\boldsymbol{H_0})$ لابد من حساب إحصائية **(Jarque-Bera)** والتي من خلالها سوف يتضح ما إذا كانت البواقي موزعة توزيعا طبيعيا أم لا، وذلك كما يلي:

$$\mathrm{S}=\frac{n}{6}B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 \rightarrow X_{1-\alpha}^2 \quad (2)$$

حيث أنه لما يكون:

S> $X^2_{1-\alpha}$: نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمعنوية α في المئة.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

سوف يتم أولا في هذه الدراسة صياغة النموذج وتحديد متغيراته الأساسية، ثم بعد ذلك تقدير وتقييم النموذج، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: صياغة النموذج وتحديد المتغيرات

انطلاقا مما سبق واستنادا على ما تم دراسته في الإطار النظري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقته بالنمو الاقتصادي، سوف يتم في هذا المطلب من جهة تحديد طرق تقدير النموذج المختار، باعتبارها أول مرحلة في الدراسة القياسية للنموذج القياسي الاقتصادي، ومن جهة أخرى التعريف بالنموذج المستخدم في هذه الدراسة التطبيقية.

حيث أنه سوف يتم الاعتماد في تقدير معالم هذا النموذج على طريقة المربعات الصغرى العادية (*OLS*) ، باعتبارها أفضل طريقة لتقدير مختلف نماذج القياس الاقتصادي الخطية، حيث أنها استعملت أول مرة من قبل الباحثين (*LEGENDRE*) عام 1805 و (*GAUSS*) عام 1809، و ذلك في قياس علم الفلك، مع العلم أنه لا يمكن استخدام هذه الطريقة يدويا، لكون ذلك يتطلب الكثير من الجهد و الوقت و العديد من الحسابات، و من ثم لابد من اللجوء إلى الحاسب الذي سوف يقوم بتقدير مختلف معالم النموذج، و ذلك انطلاقا من البرنامج الخاص (*EViews 7*) الذي يختص في تقنيات الإحصاء و التقدير و طرق التنبؤ بطريقة سريعة و دقيقة، كما سوف يتم من خلاله التحصل على عدة إحصائيات منها: إحصائية *T* ستيودنت، و معامل التحديد R^2، و إحصائية فيشر F.

وعلى هذا الأساس سوف يتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة المختصة بأثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، و ذلك خلال الفترة (2003-2014)

ولعل صياغة النموذج القياسي تعد من أهم مراحل بناء النموذج و أصعبها، و لعل ذلك يرجع إلى ما يتطلبه هذا النموذج من تحديد للمتغيرات التي سوف يشتمل عليها، أو التي يتم استبعادها منه، و سوف يتم فيما يلي الإشارة إلى رموز مختلف المتغيرات و هي كالتالي:

- **المتغير التابع:** ممثلا بالناتج الداخلي الخام ويرمز له بـ (PIB).
- **المتغيرات المفسرة:** وتتمثل فيما يلي:
  - قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز لها *بالرمز*.(INV)
  - صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز لها بالرمز (X)
  - واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز لها بالرمز (M)

وعلى هذا الأساس وبعد التعرف على مختلف المتغيرات التي سوف يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع كل البيانات الخاصة بكل المتغيرات، واعتمادا على الإطار النظري لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، سوف يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، الذي يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي، ويمكن صياغة شكل الدالة كما يلي:

$$\mathbf{PIB} = f(INV, X, M)$$

واعتمادا على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد من أجل تقدير النموذج القياسي، يمكن صياغة المعادلة الرياضية التالية:

$$PIB_i = B_0 + B_1 INV_i + B_2 X_i + B_3 M_i + u_i$$

حيث:

i *:* الزمن أي قيمة المتغير في السنة i .

PIB: قيمة الناتج الداخلي الخام للـ (م ص م) خارج قطاع المحروقات، بـ(مليار دينار جزائري)

INV: قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ(مليون دينار جزائري)

X: قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات بـ (مليون دولار)

M : قيمة واردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ (مليون دولار).

B_3, B_2, B_1, B_0 : تمثل معلمات النموذج.

و مع العلم أن النموذج القياسي يتميز بالطابع الاحتمالي، تم إدراج حد الخطأ(u_i)الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لكن يصعب قياسها كالعوامل النفسية للأفراد مثلا.

المطلب الثاني: تقدير النموذج.

نظرا لكون السلاسل الزمنية التي سنقوم بدراستها تتكون من 12 مشاهدة، فلا يتوجب علينا اختبار الاستقرارية وعليه.

وبعد صياغة النموذج القياسي سوف يتم في هذا المطلب تقدير واختبار المعادلات المشكلة للنموذج، وتحليل مختلف نتائجها، وذلك من أجل التأكد من مدى صحة فرضية البحث أو نفيها، وذلك اعتمادا على الحزم الإحصائية لبرنامج (*EViews.7*)، واستنادا على طريقة المربعات الصغرى لنموذج الانحدار المتعدد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (30): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 10/10/15 Time: 13:41
Sample: 2003 2014
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1185.867	265.5691	4.465379	0.0021
INV	-0.000613	0.000131	-4.694464	0.0016
X	0.542243	0.564270	0.960963	0.3647
M	0.096175	0.022122	4.347438	0.0025

R-squared	0.968580	Mean dependent var	4857.870
Adjusted R-squared	0.956797	S.D. dependent var	1846.172
S.E. of regression	383.7312	Akaike info criterion	14.99896
Sum squared resid	1177997.	Schwarz criterion	15.16060
Log likelihood	-85.99378	Hannan-Quinn criter.	14.93912
F-statistic	82.20480	Durbin-Watson stat	2.573197
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: مخرجات البرنامج (*EViews. 7*)

ووفقا للجدول رقم (30) كانت نتائج تقدير النموذج كما يلي:

PIB=	**1185.867**	**-**	**0.0006INV**	**+**	**0.542243X**	**+**	**0.096175M**
T	**(4.465)**		**(-4.6944)**		**(0.9609)**		**(4.3474)**
prob	**(0.002)**		**(0.001)**		**(0.364)**		**(0.002)**
R^2	**0.9685**		**N=12**				**F=82.2042**
$\overline{R^2}$	**0.9567**		**DW=2.573**				**Prob=0.000002**

حيث أن:

T: هي عبارة عن قيمة إحصائية *T* ستيودنت.

R^2: معامل التحديد

$\overline{R^2}$معامل التحديد المعدل.

N: عدد المشاهدات.

DW: إحصائية *Durbin watson*.

F: إحصائية فيشر.

Prob: احتمال الخطأ.

المطلب الثالث: تقييم النموذج

من أجل دراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بأثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي بالجزائر، سوف يتطلب ذلك إجراء العديد من الاختبارات، وذلك من أجل معرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية، ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية.

الفرع الأول: الدراسة الإحصائية

يستلزم اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد العديد من المعايير الإحصائية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية *T* ستيودنت، و اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر *F*، و معامل التحديد، و معامل التحديد المتعدد ، ليتم في الأخير استخدام اختبار *Chow* لدراسة مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه.

أولا- اختبار *T* ستيودنت:

يساعد هذا الاختبار على التعرف على مدى معنوية معلمات النموذج، حيث أنه و بما أنه تم تقدير النموذج عند مستوى ثقة 95% ، فإن نسبة الخطأ المسموح بها تمثل 5% فقط، و بالتالي حتى تتمتع المعلمة المقدرة بمعنوية إحصائية يجب أن تكون أقل من 5%

و يتضح من المعادلة السابقة المقدرة، و حسب الجدول رقم (30) السابق، و بالاستناد إلى اختبار *T* ثبتت معنوية معلمة الثابت، و معلمة قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قيمة الواردات، في حين نجد معلمة قيمة الصادرات ليست لها معنوية إحصائية، و بالتالي سوف نقوم بحذف متغيرة الصادرات، ثم إعادة تقدير النموذج القياسي مرة أخرى لنتحصل على النتائج التالية:

جدول رقم (31): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 10/10/15 Time: 13:46
Sample: 2003 2014
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1201.569	263.9362	4.552498	0.0014
INV	-0.000533	9.99E-05	-5.329964	0.0005
M	0.115526	0.009122	12.66468	0.0000

R-squared	0.964953	Mean dependent var	4857.870
Adjusted R-squared	0.957165	S.D. dependent var	1846.172
S.E. of regression	382.0958	Akaike info criterion	14.94154
Sum squared resid	1313974.	Schwarz criterion	15.06276
Log likelihood	-86.64922	Hannan-Quinn criter.	14.89666
F-statistic	123.8993	Durbin-Watson stat	2.108075
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج (*EViews. 7*)

ووفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج كما يلي:

PIB =	**1201.569**	**−**	**0.000538INV**	**+**	**0.115526M**
T	**(4.55249)**		**(−5.329964)**		**(12.66468)**
Prob	**(0.0014)**		**(0.0005)**		**(0.0000)**
R^2 :	**0.9649**		**N=12**		**F=123.899**
$\overline{R^2}$	**0.95716**		**DW=2.1080**		**Prob=0.000000**

من خلال النتائج السابقة وبعد اختيار T ستيودنت، والذي يستخدم لتقييم معنوية معالم النموذج، وبالتالي تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، من خلال اختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة كما يلي:

فرضية العدم: H_0: $B_0=B_1=....=B_5=0$

الفرضية البديلة : H_1: $B_0\neq B_1\neq....\neq B_5\neq 0$

و يمكن توضيح نتائج اختبار T ستيودنت من خلال الجدول التالي، و الذي يوضح القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة، و القيم الجدولية T_{tab} ، و أدنى مستوى معنوية Prob، و ذلك عند مستوى معنوية 5%.

حيث تستخرج القيمة الجدولية T_{tab} من جدول ستيودنت والتي غالبا تكون بالتقريب تساوي (2)، أي أن: $T_{tab.} \simeq 2$

و ذلك عند مستوى معنوية 5%، و بدرجة حرية (n–k)، كما أنه سيتم أخذ قيمة T_{cal} بالقيمة المطلقة في جميع المراحل الاختبارية كما يلي:

جدول رقم (32): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر

المقدرات	المعاملات	القيمة المحسوبة T_{cal}	القيمة الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية *Prob*
الثابت	B_0	**4.552498**	$\simeq 2$	**0.0014**
INV	B_1	**5.329964**	$\simeq 2$	**0.0005**
M	B_2	**12.66468**	$\simeq 2$	**0.0000**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0):

فإن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $4.552498 > 2$ ، و على هذا الأساس سيتم رفض فرضية العدم H_0، أي أن B_0 معنوي، مع العلم أن أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0014.

- بالنسبة لمعامل قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (B_1):

فإن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $5.329964 > 2$، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_1 يساوي $Prob=0.0005$ أقل من 5 %، و بالتالي رفض فرضية العدم H_0 و عليه B_1 معنوي، و من ثم يمكن القول أن قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها معنوية إحصائية عند مستوى 5%، في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) يؤثر على المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

- بالنسبة لمعامل قيمة الواردات B_2:

فإن القيمة $T_{cal} > T_{tab}$ ، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_2 يساوي $Prob\ 0.0000$ أقل من 5% .

و بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 و عليه B_2 معنوي، و من ثم يمكن القول أن الواردات لها معنوية إحصائية عند مستوى 5% في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الواردات) يؤثر على المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

ثانيا- اختبار R^2:

يهدف هذا الاختبار إلى بيان القدرة التفسيرية للنموذج، و بمعنى آخر مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، و بالنظر إلى مخرجات البرنامج كانت القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ: $R^2 = 0.964953$، و هي قريبة من الواحد، و هذا يعني أن 96% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي سببها المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج، و هذا يدل على أن هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة، في حين الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، و متضمنة في حد الخطأ u_i.

ثالثا-اختبار فيشر F:

يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل، وذلك من خلال الفرضيتين:

فرضية العدم: $H_0 : B_1=B_2=B_3 =.....=0$

عدم وجود علاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

الفرضية البديلة: $H_0 : B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq.....\neq0$

وجود على الأقل معامل من بين المعاملات مقبول.

حيث تتم المقارنة بين F_{CAL}، المقدرة بـ 123.8993، والقيمة F_{tab} التي يتم استخراجها من جدول فيشر، و المقدرة بـ: 3.89.

و عليه و بعد المقارنة نجد أن: $F_{cal} > F_{tab}$، و عليه سوف يتم رفض فرضية العدم، و التي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، و نقبل بالفرضية البديلة و التي تنص على أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، و هذا إن دل على شيء فهو يدل على أن النموذج ككل له معنوية، أي أن القيمة المحسوبة أقل من نسبة الخطأ المسموح به و هو 5 % ، و بالنظر لمخرجات البرنامج نجد أيضا أن الاختبار: Prob(F-stat)=0.000، و هو أقل من 5 % و بالتالي فإن معادلة الانحدار تتمتع بالمعنوية الإحصائية، و من ثم فإنه توجد على الأقل معلمة واحدة مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 5%

رابعا-اختبار Chow:

يعبر اختبار Chow على مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه أي مدى صلاحيته على طول فترة الدراسة (2003-2014).

ولدراسة استقرارية النموذج لابد من تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين عند نقطة أو سنة فاصلة حدثت فيها تغيرات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وفي حالتنا هذه يمكن اعتبار سنة 2008 هي السنة الفاصلة أو نقطة الانعطاف.

وبالاعتماد على اختبار Chow نتحصل على قيمة F^c من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (33): اختبار Chow للاستقرارية

Chow Breakpoint Test: 2008
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 2003 2014

F-statistic	3.186778	Prob. F(3,6)	0.1056
Log likelihood ratio	11.43559	Prob. Chi-Square(3)	0.0096
Wald Statistic	9.560334	Prob. Chi-Square(3)	0.0227

المصدر: مخرجات البرنامج (*EViews. 7*)

من خلال الجدول و حسب النتائج المحصل عليها، يتضح أن القيمة المحتسبة F^c و التي تساوي 3.186778 عند نقطة الانعطاف لسنة ،2008 أقل من قيمتها الجدولية 4.46 بدرجة حرية:

n−2k، و k، و عند مستوى معنوية 5%، و عليه نقبل بفرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة، و من ثم فإن معالم النموذج مستقرة، و بالتالي النموذج مستقر خلال فترة الدراسة.

كما أن قيمة الاحتمال تساوي إلى: 0.1056=Prob .F(3.6)، و هي أكبر من 0.05، و من ثم فإن المعاملات مستقرة معنويا في كامل الفترة، و أن سنة 2008 لا تعتبر نقطة انعطاف.

الفرع الثاني: الدراسة القياسية

يمكن تقييم النموذج قياسيا كما يلي:

1-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Test de Durbin-Watsan)

يشير اختبار Durbin-Watsan إلى الارتباط الذاتي بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وفي نماذج الانحدار فإنه يشير إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة للقيم المتتالية للحد العشوائي.

ويقوم الاختبار على فرضيتين:

فرضية العدم: H_0 :p=0 (انعدام الارتباط الذاتي).

الفرضية البديلة: H_1 :p≠0 (وجود الارتباط الذاتي).

اعتمادا على ما سبق ذكره في الجانب النظري للاختبار D.W، فإنه سوف يتم المقارنة بين القيمة المحسوبة، d و التي تمثل انطلاقا من جدول تقدير نتائج النموذج ما قيمته d=2.108075، و قيمة DW المستخرجة استنادا على عدد المشاهدات N=12، و عند: $\bar{k}$ = k−1 = 1 من جدول (Durbin−Watsan).

حيث تكون هذه القيمة محصورة بين: du =0.971 و dL=1.331، و اللتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (31): مناطق القبول والرفض لـ (Durbin−Watsan)

0 d_L=1.331 d_u=0.971 2 3.029 2.669 4

p< 0	؟	P=0	P=0	؟	p> 0
ارتباط ذاتي سالب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط ذاتي	عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي موجب

المصدر: من اعداد الباحث

أظهر اختبار DW وجود استقلال بين البواقي، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بينهما، حيث وجد من نتائج الاختبار أن: DW=2.1080 ، و هي محصورة بين 2 و القيمة 4−du=3.029، و بالتالي فهي تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، و من ثم فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

2−اختبار عدم ثبات التباين (Test de White):

ويقصد به تغير ثبات الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري: ولاكتشاف عدم ثبات التبيان لحد الخطأ سوف يتم الاعتماد على اختبار وايت (white)، و ذلك من أجل الكشف عن ما إذا كان هناك عدم التجانس بين الخطأ أم لا.

و وفقا لهذا الاختبار و باستعمال البرنامج الإحصائي (EViews7) ، تم الحصول على انحدار مساعد كما يلي:

جدول رقم (34): نتائج اختبار وايت White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.150921	Prob. F(5,6)	0.4272
Obs*R-squared	5.874742	Prob. Chi-Square(5)	0.3186
Scaled explained SS	3.571654	Prob. Chi-Square(5)	0.6126

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/16/15 Time: 17:47
Sample: 2003 2014
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	452222.7	323937.1	1.396020	0.2122
INV	0.483996	0.215519	2.245720	0.0658
INV^2	2.16E-08	6.84E-08	0.315956	0.7627
INV*M	-1.14E-05	9.09E-06	-1.249117	0.2581
M	-43.56276	25.47106	-1.710285	0.1381
M^2	0.000780	0.000449	1.736585	0.1331

R-squared	0.489562	Mean dependent var	109497.9
Adjusted R-squared	0.064197	S.D. dependent var	168148.9
S.E. of regression	162662.1	Akaike info criterion	27.14359
Sum squared resid	1.59E+11	Schwarz criterion	27.38604
Log likelihood	-156.8615	Hannan-Quinn criter.	27.05383
F-statistic	1.150921	Durbin-Watson stat	2.306762
Prob(F-statistic)	0.427157		

المصدر: مخرجات البرنامج (*EViews. 7*)

من خلال الجدول واعتمادا على شرط White الذي ينص على أنه إذا كانت:

$nR^2 < X^2_{K,0.05}$ نقبل بفرضية العدم.

وعلما أن القيمة 0.05 و $X^2_{K,0.05}$ موجودة في جدول White ومقدرة بـ 5.99 ، وأن

$nR^2 =$ 5.874742 ، و عليه و بالمقارنة نجد:

$5.99 > 5.874742$، وهذا يعني أن الإحصائية المحسوبة أقل من الإحصائية المجدولة، ومن ثم نقبل بفرضية العدم، وبالتالي ثبات التباين.

كما أن قيمة الاحتمال تساوي: (5) 0.3186=prob.chi-square ، و هي أكبر من 5% ، و هذا يعني قبول فرضية العدم.

3-اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Test de jarque-Bera)

لمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر سوف يتم اعتماد (Test de jarque-Bera)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (35): اختبار (jarque-Bera)

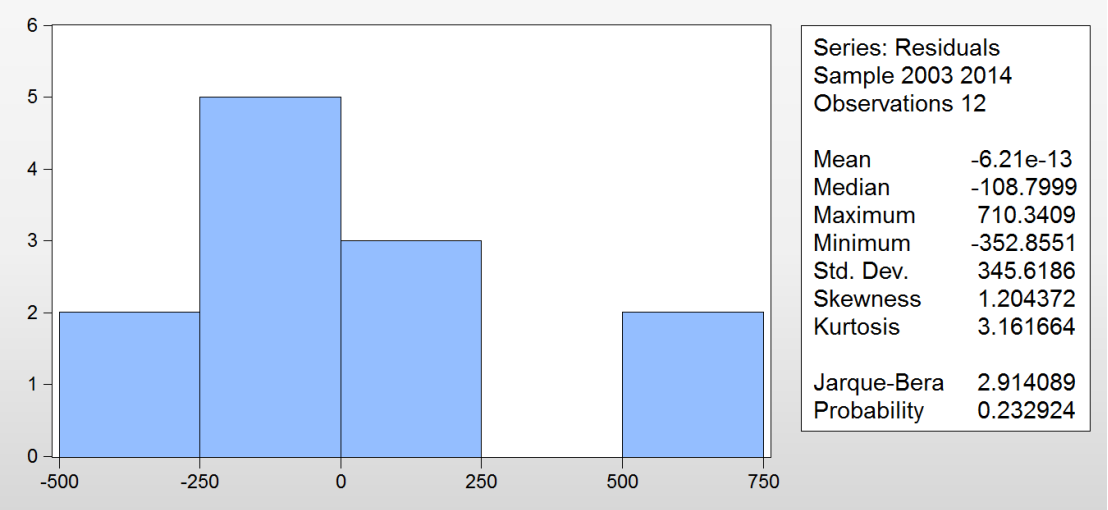

المصدر: مخرجات البرنامج (*EViews. 7*)

يتضح من خلال الجدول أن قيمة الاحتمال: 0.2329=p وهي أكبر من 5% وهو ما يعني أن سلسلة البواقي تتمتع بتوزيع طبيعي.

من خلال جميع الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها في الدراسة القياسية تبينت صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية.

الفرع الثالث: المعايير الاقتصادية

C : إشارة الجزء الثابت : من خلال جدول تقدير النتائج يتضح أن قيمة الجزء الثابت و إشارته موجبة، و من ثم فيمكن القول أنه مقبول اقتصاديا.

B_1: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إشارة معامل قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سالبة، وهو ما يبرهن العلاقة العكسية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و المتغير المفسر (قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، و من ثم فإن النتيجة لا تتفق مع التوقعات المذكورة سابقا و منطق النظرية الاقتصادية، وهذا يعني أنه كلما تغيرت قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوحدة واحدة، فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 0.000538 وحدة، و بالتالي فإن معامل (B_1) لها معنوية اقتصادية، وهو ما ينفي الفرضيتين الأولى والثانية.

B_2: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إشارة معامل قيمة الواردات موجبة، و هذا ما يعني وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و المتغير المفسر (الواردات)، و هو ما يتفق و التوقعات السابقة و النظرية الاقتصادية، أي أنه كلما تغيرت قيمة الواردات بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سوف سوف يتغير بـ 0.115526 وحدة، و بالتالي فإن معامل (B_2) لها معنوية إحصائية، وهو مايؤكد صحة الفرضية الثانية.

خاتمة:

لقد تم في هذا الفصل الإجابة على فرضية الدراسة من خلال القيام بدراسة قياسية لتأثير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 2003-2014: وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي من أجل تحديد ومعرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر باتباع منهجية الاقتصاد القياسي.

وعلى هذا الأساس لقد تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع مختلف البيانات المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة من مختلف المصادر الهيئات والمؤسسات المعنية، ثم بعد ذلك ثم التعريف بالنموذج المستخدم، وتحديد الطريقة المتبعة في القياس باستعمال برنامج(Eviews.7)، كما تم دراسة أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والواردات والتشغيل والصادرات على النمو الاقتصادي، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار متعدد، ثم تمت معالجة النموذج باستخدام معايير اقتصادية قياسية وإحصائية.

ومن خلال هذه الدراسة القياسية لأثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، وبالاعتماد على الخطوات السابقة تم التوصل إلى:

-نفي الفرضية الأولى والثانية، حيث أثبتت الدراسة القياسية عكس ذلك وتبين أن الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن السياسة التي تبنتها الجزائر من أجل تطوير القطاع فاشلة ولا تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري، بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة من تخصيص لهيئات وحكومات متخصصة، ورسم أساليب عدة لدعم القطاع، ونلاحظ ذلك من خلال إشارة معامل قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السالبة، وهو ما يبرهن العلاقة العكسية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي ممثلا بـ (الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر (قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهذا يعني أنه كلما تغيرت قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوحدة واحدة، فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 0.000538 وحدة،

– في حين تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة، حيث استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يساهم في تفعيل حركة الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتي بدورها تبين بأن هذا القطاع يشهد تطورا واستمرارا في نشاطه، ومن ثم الأثر الإيجابي للواردات على النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد الدور الفعال والمكانة البارزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نسب مساهمتها في الاستيراد التي تعرف معدلات نمو ملحوظة، ويظهر ذلك من خلال إشارة معامل قيمة الواردات الموجبة، و هذا ما يعني وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و المتغير المفسر (الواردات)، أي أنه كلما تغيرت قيمة الواردات بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سوف يتغير بـ 0.115526 وحدة.

الخاتمة

هدفت الدراسة السابقة في عرضها، لحل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في:

- **كيف يمكن للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟ ...**

لذا و من أجل التعرف أكثر على أبعاد الموضوع، تم معالجة الإشكالية المذكورة أعلاه من خلال الاعتماد، على جانبين الأول نظري و الثاني تطبيقي ، حيث تم التعرض في الجانب النظري إلى أربعة فصول حيث تناول الفصل الأول أساسيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال التعرف على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خصائص ، أشكال و مشاكل هذه المؤسسات و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي ، في حين تم التطرق في الفصل الثاني إلى النمو الاقتصادي – المفاهيم و النماذج– ليشمل الفصل الثالث موضوع واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مرورا بتعريفها ، مراحل تطورها ، أساليب دعمها ، مشاكلها و صعوبات تنميتها ، ليتحدث الفصل الرابع عن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، من خلال التعرف على تطور هذا القطاع في الجزائر خلال الفترة المذكورة و تقييم مساهمتها في مؤشرات الاقتصاد الكلي و في المبادلات الخارجية خارج قطاع المحروقات، أما الفصل الخامس فقد خصص للجانب التطبيقي حيث تم فيه تقدير و قياس أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003-2014).

في هذا المقام، وفي نهاية هذا البحث يمكن القول أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو موضوع الساعة وذلك لما يحمله هذا القطاع من آفاق اقتصادية و اجتماعية، و ما يتميز به من مرونة و استيعاب لجميع الأنشطة على اختلاف أنشطتها.

وانطلاق مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- رغم المجهودات المبذولة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود ولعل ذلك يعود إلى تركز أغلبها في مجال الخدمات والتجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية، في حين يقل نشاطها في قطاع الصناعة أساس النمو، الأمر الذي ينعكس حتما بالسلب على الإنتاج وبالتالي تنمية الصادرات.
- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والناشطة في قطاع الصناعة التقليدية من سنة لأخرى، لا يعكس بالفعل زيادة حقيقية ذلك لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار تطور عدد السكان، لذلك لا بد من مقارنة معدل نمو السكان بمعدل نمو المؤسسات.

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها ساهمت في تطوير العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية، لطالما اعتبرت قطاعا استراتيجيا ساهم في القضاء على العديد من المشاكل والعراقيل الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها تلعب دورا حيويا في الاقتصاد الوطني أكبر مما تؤديه المؤسسات الكبيرة.

- تنمية هذا النوع من المؤسسات يساهم في عملية الاستثمار في النواحي الاقتصادية والاجتماعية من خلال إحلال السلع المحلية محل الأجنبية، المساهمة في الصادرات، جذب المدخرات المحلية، خلق فرص عمل كافية لامتصاص البطالة، المساهمة في الناتج الداخلي الخام، وفي القيمة المضافة، وكل ذلك نظرا لما تتصف به من مرونة في الانتشار الجغرافي يساعدها في تحقيق أهداف تنموية اجتماعية.

- يعمل الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجهيز الأسواق بالسلع المحلية، بالاعتماد على المواد الوطنية، وهو ما يساعد على تعميق مبادئ العدالة الاجتماعية، وتطوير القدرات الوطنية.

- لعل ما وصلت إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من اهتمام، يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر، بداية السبعينات، وعن طريق برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، لطالما اعتبر مجالا خصبا لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي نتج عنه مجالا أوسع ودعما أكبر لنمو وترقية هذا القطاع.

- بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبروز منذ 2001، حيث تمثل غالبيتها المؤسسات الخاصة، وحرفي الصناعة التقليدية، وذلك عكس المؤسسات العمومية التي انخفض عددها من سنة إلى أخرى، نظرا لفشل دور الدولة في تحقيق الأهداف المرجوة، في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وتشجيع روح المبادرة الفردية، أو بسبب التوجه الاقتصادي للدولة نحو اقتصاد السوق وتشجيع الخوصصة.

- لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني العديد من المشاكل والعراقيل، رغم الاهتمام الكبير والدعم الخاص الذي تحضي به من قبل الدولة، ومن أبرز هذه المشاكل نذكر من بينها:

  - ❖ كثرة المشاكل الإدارية والتنظيمية وذلك نتيجة التجاوزات المتواجدة، مما يجعلها تعاني من قصور وعجز واضح في الخبرات الإدارية والتنظيمية.
  - ❖ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تمويلية وضريبية، الأمر الذي نتج عنه صعوبات كبيرة يمكن إرجاعها مثلا إلى غياب التمويل طويل الأجل أو عدم توفره بصورة كافية بالإضافة إلى عدم توفر التحفيز الضريبي المدعم والخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الخ

- ❖ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مسألة العقار الصناعي الذي يعتبر من أهم المشاكل التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات، من أجل تنمية مختلف المشاريع الاستثمارية وذلك لعدة أسباب نذكر من بينها طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، بالإضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي.
- ❖ تعاني أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مشاكل تسويقية كثيرة يمكن إرجاعها مثلا إلى عدم الإلمام بمبادئ التسويق وارتفاع تكاليف الإنفاق على ترويج المنتج وتنشيط المبيعات إلى غير ذلك.
- ❖ مشكلة التدفق الفوضوي للسلع المستوردة التي تعتبر من أكبر المصاعب والعوائق المؤثرة سلبا على إمكانية المستثمر المحلي الجزائري في التوسع في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك لا بد من رسم جملة من السياسات التي من شأنها حماية المنتوج المحلي

وأخيرا يمكن إرجاع كل هذه المشاكل والعراقيل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحول دون تنميتها، إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها أمام التحولات الاقتصادية التي سيشهدها العالم اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتنمية.

- ميلاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان بعد الاستقلال، حيث أنها كانت مهمشة في مرحل التخطيط، ولا تتدخل في الحياة الاقتصادية، إلا بنسب ضعيفة وفي نشاطات محددة بمساهمتها في التشغيل القيمة المضافة الناتج الداخلي الخام الصادرات كما تبينه مختلف المعطيات الإحصائية.
- أظهر التحليل التجريبي أن الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تثبت نتائج التحليل التجريبي لقياس أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، أن الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم ينجح في التأثير على مستويات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2003-2014، حيث تم التوصل إلى أن هناك أثر إيجابي للواردات على النمو الاقتصادي وإلى العلاقة العكسية بين الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي في الجزائر

الاقتراحات:

- تقديم مختلف المساعدات المادية المعنوية والقانونية للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على إزالة مختلف الحواجز الإدارية والإجراءات الطويلة لإنشاء المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة ترقية القطاع وإدخاله في مجال التنمية الشاملة وتوسيع نشاطه أكثر كما هو الأمر بالنسبة للمؤسسات الكبيرة

- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، ودعمها بالقوانين التي تخدمها وتجعل منها مصدرا من مصادر التنمية.
- تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية من خلال التشجيع على إنشاء مؤسسات بمختلف المناطق.
- العمل على تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تشجيع قطاع الصناعة بصفته مصدرا للقيمة المضافة وخلق الثروة والقضاء على البطالة.
- إنشاء برامج أكاديمية وتعليمية، وإدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء وإدارة المؤسسات، في المعاهد والجامعات، من أجل تعزيز فكرة المقاولاتية والعمل الحر، وتوعية الشباب بوجود اختيارات أخرى للعمل.
- الأخذ بعين الاعتبار مختلف التجارب السابقة والنماذج العالمية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- توفير المناخ الملائم، والمحيط الاقتصادي والإداري والقانوني المناسب لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتسريع وتيرة نمو هذا القطاع من حيث الجوانب التشريعية والاقتصادية وغيرها.
- مواكبة التطورات التكنولوجية الراهنة خاصة في مجال الإنتاج التسويق التوزيع والإشهار.
- تقديم الدعم لكل من يسهر على الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجهزة وهيئات متخصصة
- دعم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة توطيد العلاقة بين هذه المؤسسات ومراكز البحث، وتطوير المقاولة من الباطل بينها وبين المؤسسات الكبيرة الأجنبية والوطنية.
- استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات، ومحاولة إيجاد هيئات مالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرفية، المؤيدة بقوانين وتشريعات، كصناديق تجميع المساهمات المالي الصغيرة، وجذب صغار المدخرين إليها لتؤدي دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع.
- استغلال كل الامكانيات المتاحة لكل منطقة بما تتميز به من خصوصيات متميزة عبر الأجهزة المساعدة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيع الاستثمار وتحقيق النمو.
- كفل السلطات بالشاب المستثمر في صيغ مناسبة للاستفادة من العقارات والمحلات المتماشية مع المشاريع المقترحة.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

أ-الكتب

- ألسريتي محمد، نجا علي عبد الوهاب، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- أنور طلبة، **العقود الصغيرة- الشركة و المقاولة و التزام المرافق العامة**، المكتب الجامعي، الحديث، 2004.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.
- جميل احمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية. مصر.
- حبيب كميل، دراسات في الانماء والتطور، لبنان، 1997، ص17.
- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007
- ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، دار النشر للتوزيع، 2004.
- روبرت سولو، **نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة**، الطبعة 2 ، بيروت، 2003 .
- رينيه جيرو، نيكول شي، ترجمة عامر لطفي، **الاقتصاد القياسي**، دار طلاس، دمشق.
- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988
- سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار للنشر للتوزيع، القاهرة، مصر،1993.
- صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 1953.
- صموال عمود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 19982.
- الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر، مصر،2008.
- عبد الرحمن يسري احمد، **تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، مصر، 1996.
- عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- عبد الغفور عبد السلام، حازم شحادة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للطباعة والنشر،عمان- الاردن،2001.

- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، ، دار النشر للتوزيع، الاسكندرية.
- عدنان داود العذاري، **الاقتصاد القياسي نظرية و حلول، تطبيق باستخدام Minitab, Relase**، دار جديد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد**، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- علي لطفي، **النمو الاقتصادي بين المذاهب الكبرى**، دار النشر للتوزيع، الاسكندرية، دون سنة نشر.
- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية و النمو الاقتصادي**،المملكة العربية السعودية ،1985.
- فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 -2007.
- فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عمان، 2006.
- كليفورد، بومباك ، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، مركز الكتب الأردني، عمان، 1998 .
- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الميسرة للطباعة و النشر و التوزيع، عمان-الأردن ،2002 .
- مجيد علي حسين، عفافا عبد الجبار، **الاقتصاد القياسي: النظرية و التطبيق**، دار اليازوزي العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية و تطبيقية**- مصر، 2000.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الإقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996.
- محمد عبد العزيز عجيمة، **التنمية الاقتصادية مفهومها – نظرياتها و سياساتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية ،1988.
- محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات الصناعة و التصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،1999 .
- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم**، القاهرة، 2001.
- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007
- مكيد علي، **الاقتصاد القياسي–دروس ومسائل محلولة –** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحدي في مجال مصادر التمويل**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية– مصر،1998.
- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، قسنطينة.
- ناصري دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء 01، دار الطباعة للنشر، الجزائر، 1990.
- نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2007.
- نصر عارف، **في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها**، مجلة ديوان العرب، القاهرة،2008.
- نعمة الله نجيب ابراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الإسكندرية، 2002.
- هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، القاهرة، الطبعة 1 ، 2004.
- هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005.
- هيثم محمد الزغبي، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر للنشر ،2000 .

ب – الملتقيات:

- بقة الشريف وآخرون، «**تحليل وتقييم تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – حالة المؤسسات المصنعة في ولاية سطيف–** "، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، أيام 25 – 26 – 27 – 28 ماي 2003.
- بلعوج بولعيد،" **تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2002.

- بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، "**معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و سبل تفعيل دورها في الجزائر**"، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، سكيكدة، يومي 13 و14 أبريل 2008،.
- ربحي كريمة، عروب رتيبة، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، **ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
- زغيب شهرزاد، ليلى عيساوي، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – واقع وآفاق**–»، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط ،2002.
- سعدان شبايكي، "**معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الأغواط، يومي 8 و9 ابريل 2002
- الشريف بقه، عبد الحمان العايب، "**مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية**"، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، سطيف، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006.
- الطاهر بن يعقوب، محمد بوهزه، "**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –حالة المشروعات المحلية بسطيف**"، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف ،أيام 25- 26-27 - 28 ماي، 2003.
- عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوى، «**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري – حالة الجزائر –** ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الأغواط ، يومي 17و 18 أبريل 2006.
- عبداللاوي مفيد وآخرون، "**الإجراءات المتخذة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر** "، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013.
- عمر ثلجي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الاغواط ،2002 .
- غياط شريف، بوقوم محمد، " **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية**، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أبريل 2006، جامعة الشلف، 2006.

- لحيري نصيرة، بوعروج لمياء، "**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التيسير، جامعة سكيكدة، يومي 13 و 14 أبريل 2008.
- محمد الهادي مباركي، "**المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية** " ، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، الأغواط، يومي 8 و9 ابريل 2002.
- موسوس معنية، بلغنو سميحة، "**ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر**–"، ملتقى دولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006.
- نوري منير، "**أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، ملتقى دولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
- ونوغي فتيحة، **"أساليب تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الإسلامي "**، ملتقى دولي حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف – الجزائر، 2003 .

ج – رسائل الماجستير:

- بودخدخ كريم، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001–2009** " ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009–2010.
- بوغزاة محمد نجلاء ، "**الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1990–2000)**" ، رسالة ماجستير، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2001–2002.
- بيوض محمد العيد، " **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب**"، رسالة ماجستر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010.
- جمال بعيطيش، "**التمويل و المخاطر المالية للاستثمارات في المؤسسات**"، **دراسة حالة المؤسسة الوطنية للعصير و المصبرات – فرع نقاوس**–" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة ، 2008– 2009.
- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009، 2010.

- شعيب أتشي، "**واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007- 2008.
- عمران عبد الحكيم، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.
- نادية قويقح،" **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

د- رسائل الدكتوراه:

- البياني فارس رشيد، " **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الأردن ،2008.
- حمودي حاج صحراوي، "**قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية-دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية**". رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007.
- زروني مصطفى، " **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2000.
- صدر الدين صواليلى، " **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- عماري جمعي، " **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011.
- فراجي بلحاج، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- فطيمة حفيظ، " **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011/2010.
- قنيدرة سمية، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2009-2010.
- كامل رشيد علي التل، "**أثر التعليم على النمو الاقتصادي –حالة الأردن –**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، 1991.

- لخلف عثمان، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر–**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003.
- منصوري الزين، "**آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- ناجي بن حسين، " **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007.

هـ– دورات تدريبية:

- رابح خوني، رقية حساني،" **أفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، دورة تدريبية دولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003 .
- عبدالمليك مزهودة، "**التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة** "، الدورة التدريبة حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف أيام 25 – 26 – 27 – 28 ماي 2003.
- لرقط فريدة وآخرون، "**دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**"، مداخلة ضمن الدورة التدريبة حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف ،2003.
- محمد عبد الحليم عمر،" **التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير الرسمية**"، مداخلة ضمن الدورة التدريبة حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 28,27,26,25ماي 2003.

و–مقالات:

- أحمد حميدوش، "**مراكز التسهيل – فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة** "، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد02 ،2003.
- بريبش السعيد، "**مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية – حالة الجزائر –**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة ،2007
- بسهميين أحمد، "**الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر،2010.
- بوقوم محمد، غياض شريف، " **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** "، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، 2008، ص: 111.

- حسين حريم، "**نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، سطيف، 2003.
- خزامى عبد العزيز الجندي" **الاستثمار في الجمهورية العربية السورية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، 2010.
- خميسي نويوة ،"**نحو تعميق التشاور مع الهيئات المحلية**"، مجلة فضاءات، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 01.
- سليم حمود، "**دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، الجزائر، 2012.
- الشارف عتو، **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا–العدد 6، جامعة مستغانم–الجزائر.
- شريف غياض، محمد بوقوم، " **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول 2008، جامعة قالمة، الجزائر.
- صالح صالحي، "**أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد 04، سطيف، 2002.
- عابد بن عابد العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 27، 2005، ص18.
- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، "**مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطورها ودعم قدرتها التنافسية**"، مجلة أبحاث روسيكادا، العدد01، جامعة سكيكدة ،2003.
- منى مسغوني،" **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 2012/10، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة ورقلة/ الجزائر،2012.
- نجيب عاشوري، «**إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 01 ،2002.
- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية–، مجلة الباحث، العدد2008/01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008.

ي-مراسيم وقوانين:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34، الصادر بتاريخ 1994/06/01.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 1994/07/07.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 1994/07/18، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52.
- المرسوم التنفيذي رقم 190-2000 المؤرخ في 2000/07/11، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47 الصادر بتاريخ: 2001/08/22.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 2002/11/13.
- المرسوم التنفيذي رقم 03 – 78 المؤرخ في 2003/02/25، الجريدة الرسمية، العدد 13 .
- المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 2003/02/25، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 06, الصادرة بتاريخ 2004/01/25.
- المرسوم التنفيذي رقم: 04-16 المؤرخ في 2004/01/22، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادر بتاريخ 2004/01/25.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 ، المؤرخ في 2001/12/12، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر ،2001

المراجع باللغة الأجنبية:

- A.Chevallier, M.Coiffard, **gestion RH des PME-PMI, Gide pratique du dirigeant,** éditions liaisons, paris, 2004
- A.V.Sarkan, **poverty illeviation towards sustainable développement**, revue économie et management, université de Tlemcen, N°02, mars 2003
- Abderrahmane Abedou, Ahmed Bouyacoub, **de la gouvernance des PME-PMI,** le harmattan, paris, 2006
- Abderrahmane Abedou, Ahmed bouyacoub, **PME –emploi et relations sociales (France – Maghreb)** , l'ahrmattan ,avril 2008.
- Alain Meunier , **PME – les stratégies du succès, Gide d'analyse stratégique**, Dunod, Paris , 2007
- Alina-Petronela Haller, **Concepts Of Economic Growth And Development Challenges Of Crisis And Of Knowledge**, Economy Transdisciplinarity Cognition Journal, Vol 15, Issue 1/2012, Romania
- Bourbonnais Régis, **Econométrie**, Dunod, Paris, 5eme édition, 2004.
- chrictian hagist, **who's going broke** ? nber wourking paper, N 11833, 2005, p 29.
- Hull . G.S , **La petite entreprise A L'ORDRE DU JOUR** , éd L'Harmattan Paris 1987.
- Jean Arrous, **les théories de la croissance**, Paris, 1999
- Jean Arrous, **les théories de la croissance**, paris, 1999.
- Jean Marc Boussard, **Malthus avait il raison** ?, coure préparatoire pour les controverses Ede Marcias, France, 2009.
- Johnston jack, **Méthodes économétriques, Economica,** paris, 3eme édition, 1985.
- Marè Nouchi, **croissance – histoire èconomique**- èdition Dallos, France, 1966.

- Maryse salle, **stratégies des PME et intelligence économique, une méthode d'analyse de besoin**, 2eme édition, économica, paris, 2006
- Michel Marchesnay, Karim Messeghem, **Cas de stratégie de PME et d'entrepreneuriat**, éditions EMS, paris, 2011.
- Ministère de l'industrie et des mines, direction général de la veille stratégiques, des étude économiques et statistiques, bulletin d'information statique de la PME, N°25.
- Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'investissement, direction général de la veille stratégiques, des études économiques et statistiques. bulletin d'information statique de la PME, N°18.
- Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'investissement, direction général de la veille stratégiques, des études économiques et statistiques. bulletin d'information statique de la PME, N°20.
- Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'investissement, direction général de la veille stratégiques, des études économiques et statistiques, bulletin d'information statique de la PME, N°22.
- Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'investissement, direction général de la veille stratégiques, des études économiques et statistiques, bulletin d'information statique de la PME, N°23.
- Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'investissement, direction général de la veille stratégiques, des études économiques et statistiques, bulletin d'information statique de la PME, N°24.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°08.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°09.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°10.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°12.

- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°14.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°16.
- P.Dallence, L .Lecru, **croissance et mutations de L'économie mondiale** de puis 1945, 1999.
- Pascal vidal ,Christophe Mangholz, Stéphane vital-**Durand, faire évoluer son système d'information : « Gide pratique à l'usage du dirigeant du dirigeant de PME**, Edition maxima, paris, 2007
- Patrick epingard – Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Ed. ellipes ,1991.
- Paul samuelson – Macro-Economie، Ed. Organisation 17eme ,1994.
- Philippe hegan, **Economie du développement,** France, 1989
- Pierre diterlin, L'Investissement, Paris 57.
- Pierre Maurin, Contrôle de gestion facil, **Gide à l'usage des PME** ,éditions afnor, France, 2008 .
- Pindyck Robert , Rubinfeld Daniel, **econometric models and economic Forecasts**, New York, 1976
- Régis Bourbonais, Michel Terreza, Econometrie, édition, Dunos, Paris, 1998
- robert barro, xavier sala, **la croissance économique**, édition internationale, France, 1996
- Salvadori Niri, **The Theory of Economic Growth: a'Classical' Perspective**, Edward Elgar Publishing,USA, 2003
- Véronique coggia, **Intelligence économique et prise de décision dans les PME,** le harmattan, paris, 2009.
- W.Greenes, **Econométrie**, France, 5 eme édition, 2005.

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**16**
2	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**17**
3	تعريف جنوب شرق أسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**18**
4	التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**19**
5	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس العمل	**25**
6	الفرق بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة من حيث الإدارة و النشاط	**34**
7	ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة	**35**
8	معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة و معدل النمو للناتج الحقيقي	**73**
9	أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي حسب نظرية مالتوس	**79**
10	معايير تصبيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	**109**
11	توزيع المشاريع المنجزة على الأنشطة الاقتصادية	**126**
12	مستويات عملية التأهيل	**132**
13	المساعدات الممنوحة في إطار برنامج الشراكة الأورو متوسطية للدول المغاربية	**136**
14	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة خلال الفترة 2000-2014	**253**
15	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة خلال الفترة 2000-2014	**154**
16	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العامة و الصناعة التقليدية خلال الفترة 2000-2014	**255**
17	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب االجهات	**257**
18	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الولايات	**259**
19	ترتيب 12 الولايات الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال 2011-2014	**159**
20	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط	**263**
21	أهم قطاعات النشاط التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	**161**
22	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2002-2014	**266**
23	متوسط عدد العمال في المؤسسة حسب طبيعتها لسنة 2014	**164**
24	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2012	**269**
25	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب قطاع القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2001-2012	**267**
26	تطور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**268**

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
27	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات	**172**
28	توزيع المستوردين حسب الإطار القانوني خلال الفترة 2013-2014	**174**
29	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاستيراد	**176**

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	أنواع المؤسسات	06
2	مصادر التمويل قصيرة الأجل	40
3	مصادر التمويل متوسطة الأجل	41
4	مصادر التمويل طويلة الأجل	44
5	خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان	46
6	تصورات ادام سميث حول النمو الاقتصادي	76
7	نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي	80
8	رسم بياني يوضح منحنى نموذج سولو	91
9	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن	97
10	مهام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	114
11	مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	120
12	مهام وكالة ترقية و دعم الإستثمار	121
13	مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	122
14	مهام الوكالة الوطنية لتسير القرص المصغر	125
15	مهام وكالة التنمية الإجتماعية ADS	128
16	برامج وكالة التنمية الإجتماعية ADS	129
17	مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	130
18	برنامج التأهيل	133
19	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة خلال الفترة 2000-2014	152
20	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة خلال الفترة 2000-2014	151
21	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العامة و الصناعة التقليدية خلال الفترة 2000-2014	155
22	مجتمع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال 2014	156
23	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الجهات	157
24	ترتيب الولايات 12 أولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال 2014/2013	160
25	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	166
26	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	167
27	تطور الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014	170

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
28	توزيع المستوردين حسب الإطار القانوني لسنة 2013	**175**
29	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد	**176**
30	مناطق القبول والرفض لاختبار DW	**204**
31	مناطق القبول والرفض لـ (Durbin–Watsan)	**217**

الملاحـــق

الملحق رقم (01): بيانات الدراسة

السنوات	الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مليار دينار جزائري)	قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مليون دينار جزائري)	صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات	واردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مليون دولار)
	y	INV	X	M
2003	2434,80	490 459	484	13 535
2004	2745,40	386 402	537	18 199
2005	3015,50	511 529	907	20 044
2006	3444,11	1 777 442	1 184	21 456
2007	3903,63	937 822	1 332	27 631
2008	4334,99	2 401 890	1 937	39 479
2009	4978,82	907 882	1 066	39 294
2010	5509,21	254 529	1 526	40 472
2011	6060,80	1 378 177	2 062	47 247
2012	6606,40	815 545	2 187	50 376
2013	7267,04	1 716 135	2 165	54 852
2014	7993,74	7 873 902	4 591	96 869

المصدر: المنشورات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الملحق رقم (2): نتائج التقدير للنموذج رقم(1)

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 10/10/15 Time: 13:41
Sample: 2003 2014
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1185.867	265.5691	4.465379	0.0021
INV	-0.000613	0.000131	-4.694464	0.0016
X	0.542243	0.564270	0.960963	0.3647
M	0.096175	0.022122	4.347438	0.0025

R-squared	0.968580	Mean dependent var	4857.870
Adjusted R-squared	0.956797	S.D. dependent var	1846.172
S.E. of regression	383.7312	Akaike info criterion	14.99896
Sum squared resid	1177997.	Schwarz criterion	15.16060
Log likelihood	-85.99378	Hannan-Quinn criter.	14.93912
F-statistic	82.20480	Durbin-Watson stat	2.573197
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: مخرجات برنامج(eviews 7)

الملحق رقم (3): نتائج التقدير للنموذج (2) :

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 10/10/15 Time: 13:46
Sample: 2003 2014
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1201.569	263.9362	4.552498	0.0014
INV	-0.000533	9.99E-05	-5.329964	0.0005
M	0.115526	0.009122	12.66468	0.0000

R-squared	0.964953	Mean dependent var	4857.870
Adjusted R-squared	0.957165	S.D. dependent var	1846.172
S.E. of regression	382.0958	Akaike info criterion	14.94154
Sum squared resid	1313974.	Schwarz criterion	15.06276
Log likelihood	-86.64922	Hannan-Quinn criter.	14.89666
F-statistic	123.8993	Durbin-Watson stat	2.108075
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج(Eviews 7)

الملحق رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

TEST DE LA NORMALITE DES ERREURS (test de Jarque -Bera)

-

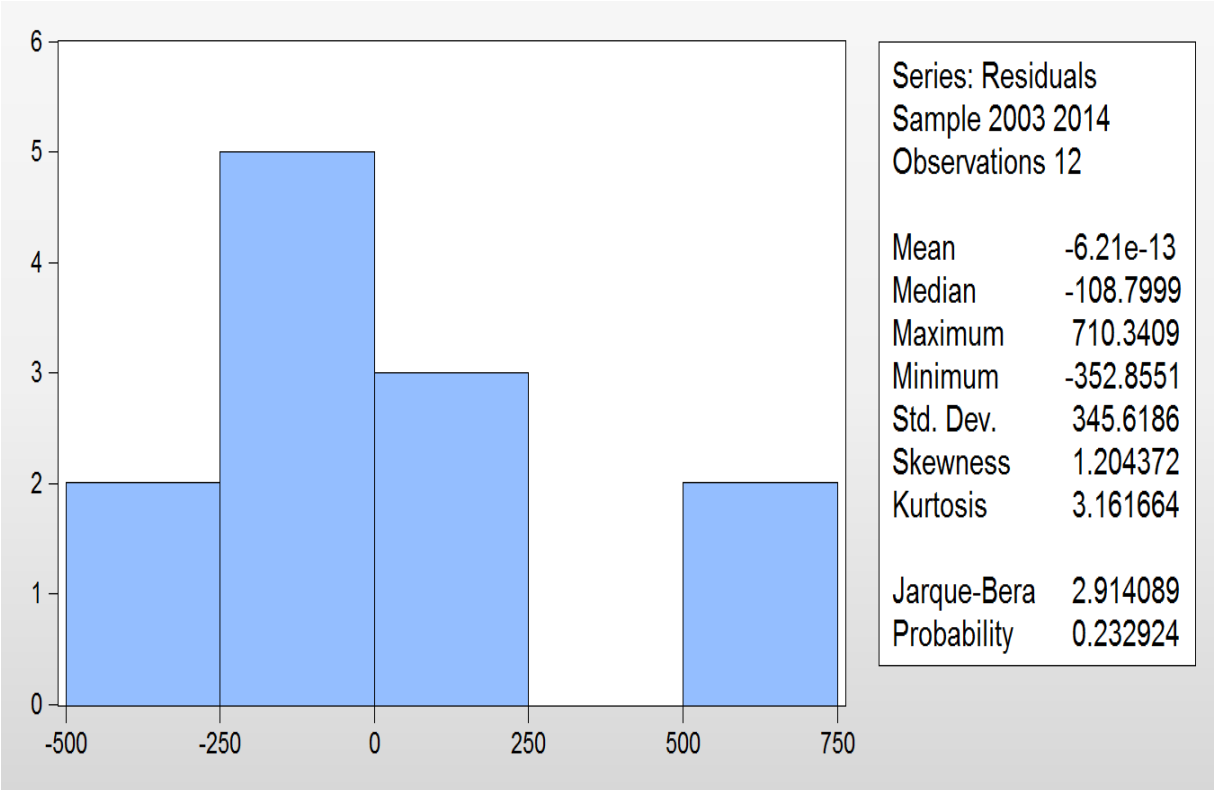

المصدر: مخرجات برنامج(eviews 7)

الملحق رقم (5): اختبار عدم ثبات التباين (Test de White):

Test de l'hétéroscédasticité des erreurs (test de White)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.150921	Prob. F(5,6)	0.4272
Obs*R-squared	5.874742	Prob. Chi-Square(5)	0.3186
Scaled explained SS	3.571654	Prob. Chi-Square(5)	0.6126

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/16/15 Time: 17:47
Sample: 2003 2014
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	452222.7	323937.1	1.396020	0.2122
INV	0.483996	0.215519	2.245720	0.0658
INV^2	2.16E-08	6.84E-08	0.315956	0.7627
INV*M	-1.14E-05	9.09E-06	-1.249117	0.2581
M	-43.56276	25.47106	-1.710285	0.1381
M^2	0.000780	0.000449	1.736585	0.1331

R-squared	0.489562	Mean dependent var	109497.9
Adjusted R-squared	0.064197	S.D. dependent var	168148.9
S.E. of regression	162662.1	Akaike info criterion	27.14359
Sum squared resid	1.59E+11	Schwarz criterion	27.38604
Log likelihood	-156.8615	Hannan-Quinn criter.	27.05383
F-statistic	1.150921	Durbin-Watson stat	2.306762
Prob(F-statistic)	0.427157		

المصدر: مخرجات برنامج(Eviews 7)

الملحق رقم (6):اختبار Chow للاستقرارية:

test de la stabilité du modèle (test de Chow)

Chow Breakpoint Test: 2008
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 2003 2014

F-statistic	3.186778	Prob. F(3,6)	0.1056
Log likelihood ratio	11.43559	Prob. Chi-Square(3)	0.0096
Wald Statistic	9.560334	Prob. Chi-Square(3)	0.0227

المصدر: مخرجات برنامج(Eviews 7)

الملاحق

جدول رقم (14) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2000-2014):

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 (السداسي1)
الـ(م ص م) الخاصة	179893	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	455398	482892	511856	550 511	601583	633891
التطور (الفرق)	-	0	9659	18397	17500	20393	23964	24140	98067	63385	151339	-94881	38655	51,072	32308
نسبة النمو(التطور)	-	0,00	5,10	9,71	8,42	9,05	9,75	8,95	33,36	16,17	33,23	-15,64	7.55	9.28	5.37

المصدر: المنشورات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الملاحق

جدول رقم (15): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2000-2014)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 سداسي 1
الـ(م ص م) العامة	788	778	778	778	778	874	739	666	625	591	557	572	557	557	544
التطور (الفرق)	-	10-	0	0	0	96	135-	73-	41-	34-	31-	12	15-	0	13-
نسبة النمو(التطور)	-	1.27-	0.00	0.00	0.00	12.34	15.45-	9.88-	6.16-	5.44-	5.25-	2.14	2.62-	0	2.33-

المصدر: المنشورات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الملاحق

جدول رقم (16): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة والصناعة التقليدية خلال الفترة 2000-2014

	2000		2001		2002		2003		2004		2005		2006	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
الـ(م.ص.م) العامة	788	0.44	778	0,32	778	0,30	778	0,27	778	0,19	874	0,25	739	0,20
الـ(م.ص.م) الخاصة	179893	99.56	179893	73,32	189552	72,39	207949	72,06	225449	54,59	245842	71,72	269806	71,61
الصناعة التقليدية	–	0.00	64677	26,36	71523	27,31	79850	27,67	86732	45,22	96072	28,03	106222	28,19
المجموع	180681	100	245348	100	261853	100	288577	100	412959	100	342788	100	376767	100

الملاحق

2014(01)سداسي		2013		2012		2011		2010		2009		2008		2007	
(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد
0.07	544	0.07	557	0,08	557	0,09	572	0.09	557	0,16	591	0,11	625	0,16	**666**
77.23	633891	77.34	601583	77,34	550 511	77,64	511 856	78	482 892	78,08	455 398	70,67	392 013	71,53	**293 946**
22.70	186303	22.59	175676	22,58	160 764	22,28	146 881	21.91	135 623	21,76	162 085	29,22	126 887	28,31	**116 347**
100	**820738**	**100**	**777816**	**100**	**711 832**	**100**	**659 309**	**100**	**619 072**	**100**	**618434**	**100**	**554 723**	**100**	**410 959**

المصدر: المنشورات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الملاحق

جدول رقم (17): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات

	2004		2005		2006		2007		2008	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
الشمال	138,035	61.23	149,964	61.00	163,492	60.60	177,730	60.46	193,483	60.20
الهضاب العليا	65,563	29.08	72,076	29.32	80,072	29.68	87,666	29.82	96,354	29.98
الجنوب	17,455	7.74	18,957	7.71	20,803	7.71	22,576	7.68	25,033	7.79
الجنوب الكبير	4,396	2	4,845	2	5,439	2	5,974	2.03	6,517	2.03
المجموع	225,449	100	245,842	100	269,806	100	293,946	100	321,387	100

الملاحق

2014 سداسي (1)		2013		2012		2011		2010		2009	
(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد
68.94	332,372	59.39	272,859	59.27	248,985	59.39	232,664	59.37	219,270	59.52	205,857
22.34	107,727	30.52	140,201	30.54	128,316	30.41	119,146	30.42	112,335	30.37	105,058
8.72	42,031	8.17	37,529	8.23	34,569	8.22	32,216	8.16	30,153	8.07	27,902
0.00	0	1.92	8,825	1.96	8,247	1.97	7,735	2.05	7,561	2.04	7,058
100	482,130	100	459,414	100	420,117	100	391,761	100	369,319	100	345,875

الملاحق

جدول رقم (18): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات

العدد	الولايات	عدد م.ص.م خلال 2009	عدد م.ص.م خلال 2010	عدد م.ص.م خلال 2011	حركية م.ص.م خلال 2012				عدد م.ص.م خلال 2012	حركية م.ص.م خلال 2013				2013	حركية م.ص.م خلال سداسي 1 من 2014				2014
					انشاء	شطب	اعادة انشاء	التطور		انشاء	شطب	اعادة انشاء	التطور	عدد م.ص.م خلال 2013	انشاء	شطب	اعادة انشاء	التطور	عدد م.ص.م خلال 2014
01	الجزائر	41,006	43,265	45,636	2,857	552	478	2,783	48,419	4194	476	660	4378	52797	2185	128	322	2379	55176
02	تيزي وزو	19,785	21,481	23,109	1,669	546	522	1,645	24,754	2324	728	789	2385	27139	1353	212	360	1501	28640
03	وهران	16,204	17,323	18,370	1,569	601	354	1,322	19,692	2112	647	565	2030	21722	1365	198	233	1400	23122
04	بجاية	15,517	16,695	17,962	1,588	443	267	1,412	19,374	2283	208	396	2471	21845	1079	69	170	1180	23025
05	سطيف	14,960	16,096	17,154	1,642	425	359	1,576	18,730	1789	551	638	1876	20606	873	144	236	965	21571
06	تيبازة	13,093	14,434	15,672	1,490	387	194	1,297	16,969	2149	346	325	2128	19097	1111	118	120	1113	20210
07	بومرداس	12,006	12,955	13,787	1,280	165	102	1,217	15,004	1608	190	161	1579	16583	862	85	90	867	17450
08	بليدة	11,250	12,059	12,938	1,087	211	259	1,135	14,073	1465	232	342	1575	15648	785	97	141	829	16477
09	قسنطينة	11,049	11,781	12,561	955	205	139	889	13,450	1213	214	203	1202	14652	712	105	68	675	15327
10	باتنة	8,933	9,508	9,866	819	143	137	813	10,679	840	124	117	833	11512	524	18	67	573	12085
11	عنابة	8,888	9,356	10,041	615	118	132	629	10,670	779	103	153	829	11499	307	9	58	356	11855

الملاحق

12	الشلف	8,432	9,149	9,755	658	623	210	228	94	78	542	473	10,297	857	797	215	254	98	119	740	662	11037	9895	425	423	64	89	64	27	425	361	11462	10256
13	سكيكدة	7,919	8,299	8,760	623	794	39	145	900	473	9,057	887	114	200	973	10030	484	12	125	597	10627												
14	برج بوعريريج	7,107	7,587	8,157	794	749	43	89	795	8,866	1071	156	264	1179	10045	555	17	91	629	10674													
15	البويرة	6,951	7,514	8,071	749	690	125	128	693	8,749	941	136	219	1024	9773	518	62	89	545	10318													
16	تلمسان	7,005	7,490	8,056	690	551	63	136	624	8,569	732	61	124	795	9364	503	45	117	575	9939													
17	المسيلة	6,674	7,338	7,945	551	583	43	54	594	7,611	743	43	103	803	8414	313	10	28	331	8745													
18	ميلة	6,721	6,791	7,017	583	766	537	288	517	7,447	821	655	303	469	7916	491	129	158	520	8436													
19	جيجل	5,996	6,505	6,930	766	550	69	59	540	7,296	638	126	94	606	7902	409	42	59	426	8328													
20	سيدي بلعباس	6,066	6,454	6,756	550	403	183	184	404	7,186	380	157	188	411	7597	156	26	66	196	7793													
21	غرداية	5,773	6,419	6,782	403	528	98	48	478	7,027	509	92	45	462	7489	341	23	17	335	7824													
22	ورقلة	5,839	6,057	6,549	528	404	61	113	456	6,829	515	54	127	588	7417	324	7	48	365	7782													
23	عين الدفلة	5,487	6,020	6,373	404	626	208	120	538	6,752	661	186	144	619	7371	297	85	96	308	7679													
24	المدية	5,676	5,998	6,214	626																												

الملاحق

25	مستغانم	5,517	5,822	6,235	458	184	267	180	454	6,689	674	171	203	706	7395	299	60	73	312	7707
26	معسكر	5,357	5,771	6,274	575	267	38	180	346	6,620	575	316	133	592	7212	572	130	57	499	7711
27	الجلفة	5,242	5,635	5,959	482	36	72	518	6,477	508	29	102	581	7058	408	12	48	444	7502	
28	تيارت	5,350	5,631	5,926	298	57	58	299	6,225	257	32	70	295	6520	298	7	33	324	6844	
29	تبسة	5,229	5,537	5,805	253	13	59	299	6,104	382	7	37	412	6516	270	0	10	280	6796	
30	غليزان	5,224	5,413	5,608	296	110	60	246	5,854	338	72	72	338	6192	278	13	27	292	6484	
31	بسكرة	4,499	4,889	5,230	361	50	70	381	5,611	424	204	122	342	5953	218	92	54	180	6133	
32	بشار	4,448	4,766	5,035	251	17	72	306	5,341	466	34	64	496	5837	142	11	35	166	6003	
33	خنشلة	4,480	4,757	4,990	233	91	65	207	5,197	244	71	49	222	5419	204	18	32	218	5637	
34	الواد	4,065	4,371	4,708	478	81	85	482	5,190	582	86	86	582	5772	340	30	32	342	6114	
35	قالمة	3,976	4,354	4,730	475	132	66	409	5,139	592	100	140	632	5771	310	11	43	342	6113	
36	أم البواقي	3,924	4,186	4,299	366	112	70	324	4,623	543	151	80	472	5095	254	27	28	255	5350	
37	عين تيموشنت	3,936	4,133	4,332	251	64	25	212	4,544	257	36	42	263	4807	139	5	13	147	4954	
38	سوق هراس	3,627	3,975	4,197	215	107	44	152	4,349	290	87	52	255	4604	186	19	35	202	4806	

39	لغواط	3,394	3,679	3,912	317	88	73	302	4,214	666	79	80	667	4881	192	25	34	201	5082
40	الطارف	3,241	3,476	3,591	370	130	97	337	3,928	321	129	115	307	4235	210	39	35	206	4441
41	أدرار	2,925	3,123	3,048	331	212	29	148	3,196	301	284	76	93	3289	127	84	19	62	3351
42	سعيدة	2,399	2,512	2,279	173	50	62	185	2,464	314	46	74	342	2806	115	38	35	112	2918
43	نعامة	2,019	2,140	2,198	200	161	68	107	2,305	255	81	51	225	2530	100	14	12	98	2628
44	تمنراست	2,745	2,117	2,136	177	64	43	156	2,292	222	64	60	218	2510	101	23	19	97	2607
45	البيض	1,934	2,040	2,149	101	27	9	83	2,232	140	17	8	131	2363	173	0	7	180	2543
46	تيسمسيلت	1,835	2,020	2,108	143	244	24	77-	2,031	228	38	52	242	2273	162	4	12	170	2443
47	تيندوف	1,144	1,237	1,253	128	10	22	140	1,393	126	22	31	135	1528	62	2	6	66	1594
48	إيلزي	1,055	1,161	1,298	102	40	6	68	1,366	142	25	15	132	1498	74	11	7	70	1568
المجموع		345,902	369,319	391,761	30,530	8,050	5,876	28,356	420,117	39355	8249	8191	39297	459414	21629	2469	3556	22716	482130

المصدر: المنشورات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

جدول رقم (20): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط

الملاحق

قطاع النشاط	عام 2011	حركية التسجيلات عام 2012				عام 2012	2013	حركية التسجيلات خلال السداسي الاول 2014				2014 السداسي الاول
		إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	الزيادة			انشاء	الشطب	إعادة إنشاء	الزيادة	
الفلاحة												
الفلاحة والصيد البحري	4006	281	55	45	271	4277	4616	255	7	21	269	**4885**
المجموع الجزئي	**4006**	**281**	**55**	**45**	**271**	**4277**	**4616**	**255**	**7**	**21**	**269**	**4885**
المحروقات ، الطاقة ، المناجم والخدمات المتصلة												
المياه والطاقة	106	6	2	1	5	111	118	4	1	0	3	121
المحروقات	599	27	4	4	27	626	766	107	11	7	103	869
خدمات الأشغال البترولية	293	22	3	1	20	313	324	16	4	0	12	336
المناجم والمحاجر	958	44	10	10	44	1002	1051	27	9	7	25	**1076**
المجموع الجزئي	**1956**	**99**	**19**	**16**	**96**	**2052**	**2259**	**154**	**25**	**14**	**143**	**2402**
البناء والأشغال العمومية												
البناء والأشغال العمومية	135752	7335	3004	2139	6470	142222	150910	5040	690	1051	5401	156311
المجموع الجزئي	**135752**	**7335**	**3004**	**2139**	**6470**	**142222**	**150910**	**5040**	**690**	**1051**	**5401**	**156311**

الصناعات التحولية												
الحديد والصلب	9900	472	123	101	450	10350	11196	451	54	67	464	11660
مواد البناء	8225	582	83	78	577	8802	9708	375	50	39	364	10072
كيمياء، بلاستيك	2603	216	33	17	200	2803	3091	162	13	17	166	3257
الصناعات الغذائية	19172	1157	363	232	1026	20198	21624	796	117	146	825	22449
صناعة النسيج	4727	365	63	53	355	5082	5649	304	27	37	314	5963
صناعة الجلد	1718	50	15	11	46	1764	1862	54	9	11	56	1918
صناعة الخشب والورق	13701	836	218	191	809	14510	15602	547	60	111	598	16200
صناعة مختلفة	3844	174	46	36	164	4008	4305	170	19	25	176	4481
المجموع الجزئي	**63890**	**3852**	**944**	**719**	**3627**	**67517**	**73037**	**2859**	**349**	**453**	**2963**	**76000**
الخدمات												
النقل والمواصلات	36620	3209	960	557	2806	39426	43241	2190	263	363	2290	45531
التجارة	**69837**	**6447**	**1162**	**928**	**6213**	**76050**	**84484**	**4815**	**398**	**553**	**4970**	**89454**
الفندقووالإطعام	**21251**	**1480**	**409**	**268**	**1339**	**22590**	**24684**	**904**	**115**	**161**	**950**	**25634**
خدمات للمؤسسات	**26595**	**5096**	**828**	**613**	**4881**	**31476**	**37639**	**3205**	**407**	**437**	**3235**	**40874**

خدمات للعائلات	26977	2149	582	520	2087	29064	32455	1841	188	454	2107	34562
مؤسسات مالية	1329	180	16	19	183	1512	1711	144	11	15	148	1859
اعمال عقارية	1124	166	22	24	168	1292	1508	104	11	17	110	1618
خدمات للمرافق العمومية	2424	236	49	28	215	2639	2870	118	5	17	130	3000
المجموع الجزئي	186,157	18,963	4,028	2,957	17,892	204,049	228592	13321	1398	2017	13940	242532
المجموع الكلي	391,761	30,530	8,050	5,876	28,356	420,117	459414	21629	2469	3556	22716	482130

المصدر: المنشورات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملاحق

جدول رقم (22): مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2002-2014

		2002		2003		2004		2005		2006		2007	
		العدد	%	العدد	%	العدد	العدد	%	العدد	%	العدد	العدد	%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	-	-	-	708136	708136	70.69	642987	708136	56.53	708136	771,037	56.89
	أرباب العمل	-	-	-	269,806	269,806	0.00	245,842	21.23	21.54	269,806	293,946	21.69
المجموع		538055	78.62	550386	78.07	977942	977942	888829	44.98	78.07	977942	1064983	79
المؤسسات العمومية		74764	10.92	74764	10.60	61,661	61,661	76,283	2.85	4.92	61,661	57,146	4.22
الصناعات التقليدية		71523	10.45	79850	11.33	2006	2006	192,744	7.20	17.01	213,044	233,270	17.21
المجموع		684342	100	705000	100	838504	100	1157856	100	100	1252647	1355399	100

2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
841060	54.61	908,046	48.08	958,515	58.96	1,017,374	59.01	1,089,467	58.95	1176377	58,76	1214481	58.32
392,013	25.45	586903	31.08	618,515	38.05	658,737	38.21	711,275	38.49	777259	38,83	820738	39.42
1233073	80	1494949	79	1,577,030	97	1,676,111	97.21	1,800,742	97.44	1 953 636	97,59	2035219	97.74
52,786	3.43	51,635	2.73	48,656	2.99	48,086	2.79	47,375	2.56	48 256	2,41	47085	2.26
254,350	16.51	341,885	18.10		0.00	-	0.00	-	0.00	-		-	-
1540209	100	1.888.469	100	1625686	100	1724197	100	1848117	100	2 001892	100	2082304	100

الملاحق

المصدر: المنشورات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

جدول رقم (25): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
الطابع القانوني	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مساهمة القطاع العام في(PIB)	457.8	26.22	481.5	26.19	505	24.45	550.6	22.61	598.65	21.81	651	21.59
مساهمة القطاع الخاص في(PIB)	1288	73.78	1356.8	73.81	1560.2	75.55	1884.2	77.39	2146.75	78.19	2364.5	78.41
مجموع (PIB)	1745.8	100	1838.3	100	2065.2	100	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100

2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
704.05	20.44	749.86	19.21	760.92	17.55	816.8	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01
2740.06	79.56	3153.77	80.79	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99
3444.11	100	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100	6606.4	100

المصدر: المنشورات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الملاحق

جدول رقم (26): تطور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000		2001		2002		2003		2004		2005		2006	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صادرات الـ م.ص.م غير النفطية	612	-	684	11.76	734	7.31	763	3.95	788	3.28	907	15.10	1,066	17.53

2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1,937	62.77	1,047	-45.95	1,619	54.63	2149	32.74	2187	1.77	2165	1.01-	33589	14.51

جدول رقم (24): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دينار جزائري

قطاع النشاط	طبيعة القطاع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	الخاص	-	-	410.49	99.61	415.91	99.69	508.78	99.76	577.97	99.84	578.79	99.51
	العام	-	-	1.62	0.39	1.31	0.31	1.24	0.24	0.94	0.16	2.83	0.49
	المجموع	-	-	412.11	100	417.22	100	510.03	100	91578.	100	581.62	100
البناء والأشغال العمومية	الخاص	-	-	221.52	69.12	263.2	71.24	284.09	70.85	358.33	78.12	403.37	79.81
	العام	-	-	98.98	30.88	106.24	28.76	116.91	29.15	100.34	21.88	102.05	20.19
	المجموع	-	-	320.5	100	369.44	100	401	100	458.67	100	505.42	100
النقل والمواصلات	الخاص	-	-	247.85	73.50	270.68	74.30	305.23	74.01	349.06	70.54	465.25	72.13
	العام	-	-	89.36	26.50	93.65	25.70	107.2	25.99	145.81	29.46	179.77	27.87
	المجموع	-	-	337.21	100	364.33	100	412.43	100	494.87	100	645.02	100
خدمات المؤسسات	الخاص	-	-	26.78	72.61	29.01	71.45	8 31.	72.03	36.06	71.15	46.4	80.03
	العام	-	-	10.1	27.39	11.59	28.55	12.35	27.97	14.62	28.85	11.58	19.97
	المجموع	-	-	36.88	100	40.6	100	44.15	100	50.68	100	57.98	100

الفندقة والاطعام	الخاص	-	-	43.75	87.48	47.93	86.58	51.52	86.81	54.5	87.01	60.89	87.45
	العام	-	-	6.26	12.52	7.43	13.42	7.83	13.19	8.14	12.99	8.74	12.55
	المجموع	-	-	50.01	100	55.36	100	59.35	100	62.64	100	69.63	100
الصناعات الغذائية	الخاص	-	-	74.56	69.33	80.54	71.41	86.49	74.96	93.5	78.42	113.69	82.15
	العام	-	-	32.99	30.67	32.25	28.59	28.89	25.04	25.73	21.58	24.7	17.85
	المجموع	-	-	107.55	100	112.79	100	115.38	100	119.23	100	138.39	100
صناعة الجلد	الخاص	-	-	1.72	76.11	2.14	82.63	2.02	82.11	2.23	83.21	2.31	84.93
	العام	-	-	0.54	23.89	0.45	17.37	0.44	17.89	0.45	16.79	0.41	15.07
	المجموع	-	-	2.26	100	2.59	100	2.46	100	2.68	100	2.72	100
التجارة والتوزيع	الخاص	-	-	447.07	93.88	475.8	93.43	514.56	93.19	567.19	93.43	629.18	94.17
	العام	-	-	29.13	6.12	33.47	6.57	37.61	6.81	39.86	6.57	38.95	5.83
	المجموع	-	-	476.2	100	509.27	100	552.17	100	607.05	100	668.13	100

2012		2011		2010		2009		2008		2007		2006	
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
99.3	1411.76	99.34	1165.91	99.70	1012.11	99.85	924.99	99.50	708.17	99.55	701.03	99.59	638.63
0.7	9.93	0.66	7.8	0.30	3.08	0.15	1.38	0.50	3.58	0.45	3.16	0.41	2.65
100	**1421.69**	100.00	1173.71	100	1015.19	100	926.37	100	711.75	100	704.19	100	641.28
87.35	1232.67	86.41	1091.04	98.73	1058.16	87.10	871.08	86.67	754.02	80.94	593.09	80.22	489.37
12.65	178.48	13.59	171.53	1.27	13.59	12.90	128.97	13.33	115.97	19.06	139.62	19.78	120.7
100	**1411.15**	100	1262.57	100	1071.75	100	1000.05	100	869.99	100	732.71	100	610.07
80.44	881.06	81.97	860.54	81.58	806.01	81.41	744.42	81.10	700.33	79.19	657.35	77.98	579.8
19.56	214.21	18.03	189.23	18.42	182.02	18.59	169.95	18.90	163.24	20.81	172.72	22.02	163.73
100	**1095.27**	100	1049.77	100	988.03	100	914.37	100	863.57	100	830.07	100	743.53
79.71	1232.67	79.58	109.5	79.15	96.86	78.78	77.66	74.05	62.23	78.93	56.6	80.15	51.49
20.29	178.48	20.42	28.09	20.85	25.51	21.22	20.92	25.95	21.81	21.07	15.11	19.85	12.75
100	**1411.15**	100	137.59	100	122.37	100	98.58	100	84.04	100	71.71	100	64.24
82.7	881.06	88.61	107.6	88.61	101.36	89.90	94.8	88.70	80.87	88.07	71.12	88.03	66.2

17.3	214.21	11.39	13.83	11.39	13.03	10.10	10.65	11.30	10.3	11.93	9.63	11.97	9
100	**1095.27**	100	121.43	100	114.39	100	105.45	100	91.17	100	80.75	100	75.2
87.25	232.2	86.17	199.79	86.04	169.95	86.14	161.55	85.23	139.92	84.13	127.98	83.07	121.3
12.75	33.93	13.83	32.06	13.96	27.58	13.86	26	14.77	24.24	15.87	24.14	16.93	24.72
100	**266.13**	100	231.85	100	197.53	100	187.55	100	164.16	100	152.12	100	146.02
89.47	2.38	90.00	2.34	43.29	2.29	88.24	2.25	86.96	2.2	87.39	2.08	86.38	2.22
10.53	0.28	10.00	0.26	56.71	0.3	11.76	0.3	13.04	0.33	12.61	0.3	13.62	0.35
100	**2.66**	100	2.60	100	2.59	100	2.55	100	2.53	100	2.38	100	2.57
94.17	1555.29	**94.07**	**1358.92**	**94.10**	**1204.02**	**93.58**	**1077.75**	**93.28**	**935.83**	**93.26**	**776.82**	94.11	685.45
5.83	96.25	**5.93**	**85.71**	**5.90**	**75.45**	**6.42**	**73.88**	**6.72**	**67.37**	**6.74**	**56.18**	5.89	42.92
100	**1651.55**	**100**	**1444.63**	**100**	**1279.47**	**100**	**1151.62**	**100**	**1003.2**	**100**	**833**	**100**	**728.37**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المحتويـــــات	الصفحة
التشكرات	
الاهداء	
المقدمة	أ
الفصل الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	01
تمهيد	02
المبحث الأول: الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	03
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في المؤسسة.	03
المطلب الثاني: مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المبحث الثاني: أشكال و مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	22
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	22
المطلب الثاني: مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	26
المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي	32
المطلب الأول: أهمية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	32
المطلب الثاني: تمويل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	35
المطلب الثالث: تجارب دولية لواقع و مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	45
خاتمة	53
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي- المفاهيم و النماذج-	54
تمهيد	55
المبحث الأول: النمو الاقتصادي: مفهومه قياسه و تكاليفه.	56
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	56
المطلب الثاني: عوامل و تكاليف النمو الاقتصادي	66

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي	74
المطلب الأول: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك (التفسير الكلاسيكي)	74
المطلب الثاني: التفسير الكينزي	82
المبحث الثالث: التفسير النيوكلاسيكي	85
المطلب الأول: نموذج النمو لسولو	86
المطلب الثاني:نموذج شومبيتر	95
المبحث الرابع: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر	97
المطلب الأول: نظرية مراحل النمو لروستو.	97
المطلب الثاني: نظريات و نماذج النمو الداخلي.	100
خاتمة	104
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	105
تمهيد	106
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مراحل تطورها.	107
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	107
المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	109
المبحث الثاني: أساليب دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	113
المطلب الأول: الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	113
المطلب الثاني: آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	131
المبحث الثالث: مشاكل و صعوبات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	140

المطلب الأول: المشاكل التنظيمية و الإدارية	140
المطلب الثاني: المشاكل التمويلية والضريبية	141
المطلب الثالث: مشكل التدفق الفوضوي للسلع المستوردة	142
المطلب الرابع: المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي	143
المطلب الخامس: المشاكل التسويقية	144
خاتمة	146
الفصل الرابع: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثرها على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2012/2000	147
تمهيد	148
المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة : 2000- 2014 .	149
المطلب الأول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	150
المطلب الثاني: توزيع و حركة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري	154
المبحث الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2014/2002.	163
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل	163
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات	165
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	167
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية خارج قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة: 2014/2000.	169
المطلب الأول: مساهمة الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و	169

المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر	
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاستيراد	173
خاتمة	178
الفصل الخامس: أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية –	179
تمهيد	180
المبحث الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد	181
المطلب الأول: الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع	181
المطلب الثاني: طبيعة وفرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد	185
المطلب الثالث: تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد	187
المطلب الرابع: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد	187
المبحث الثاني: الدراسة القياسية	207
المطلب الأول: صياغة النموذج و تحديد المتغيرات	207
المطلب الثاني: تقدير النموذج	209
المطلب الثالث: تقييم النموذج	211
خاتمة	221
الخاتمة	223
قائمة المراجع	228
فهرس الجداول	241
فهرس الأشكال	244
الملاحق	247
قائمة المحتويات	274
الملخص	279

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، وذلك من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على الظاهرة، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبرنامج (EVIEWS 7) وطريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير النتائج، وقد أظهرت نتائج البحث العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي وقيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي و الواردات خارج قطاع المحروقات.

Abstract:

This study aims to measure the impact of the investment in small and medium enterprises on the economic growth in Algeria during the period (2000-2014), in order to determine the most influential economic variables on the economic growth in Algeria.

Based on the multiple linear regression model, (Eviews 7) program and the least squares method, we found an inverse relationship between the economic growth and the investment in small and medium enterprises, and a positive relationship between the economic growth and the imports outside of the hydrocarbon sector in Algeria.